



جامعة الملك سعود
عمادة الدراسات العليا
قسم اللغة العربية وآدابها

التركيب الخبري
أنماطه ووظائفه بين البلاغة العربية واللسانيات
التداولية

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير

في قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب جامعة الملك سعود

إعداد الطالب

عبد الله حسن طودي

رقم: ٤٢٣١٢١٧٠١

إشراف

أ.د. محي الدين عثمان مُحسَّب

الفصل الدراسي الأول

شوال ١٤٢٨هـ / نوفمبر ٢٠٠٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التركيب الخبري ، أنماطه ووظائفه بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية

رسالة ماجستير أعدها الطالب

عبدالله حسن طودي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٩/١٠/١٤٢٨هـ

وتمت إجازتها

أعضاء لجنة المناقشة

مقرر

أ.د. محيي الدين محسب

عضوا

د. محمد الزليطني

عضوا

د. نعمان بوقرة

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله تعالى الذي
بذر في نفسي منذ الصبا حبَّ العلم وأهله،
وإلى أُمِّي الرعوم التي ما سئمت تجهّزني
للمدرسة كلَّ صباح وللكتاب كلَّ مساء،
وإلى أختي فردوس التي ما فتئت تقف
بجانبي كلَّ حين، أطال الله عمرهما على طاعته،
أهمُّ ثلاثة ساهموا في حياتي وفي مسيرتي العلمية
أهدي هذا الجهد المتواضع.

عبد الله

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محي الدين عثمان مُحسَّب المشرف على هذه الرسالة، الذي شجَّعني على الكتابة في هذا الموضوع الذي يجمع بين البلاغة العربية والتداولية. فقد ذلَّ لي كثيراً من الصعوبات بدءاً بإرشاده في رسم الخطَّة ومروراً بتزويدي ببعض المراجع، وانتهاءً بالإشراف والتوجيه، وكان لي أباً حنوناً أثناء إشرافه، فله مني جزيل الشكر والعرفان على هذا الاهتمام. والشكر موصول إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين بذلوا وقتاً وجهداً في قراءة هذه الرسالة ومناقشتها الدكتور محمد لطفي الزليطني، والدكتور نعمان بوقرة.

كما أتوجه بجزيل شكري وفائق امتناني لجامعتي الحبيبة جامعة الملك سعود والقائمين عليها، وأخصُّ بالشكر عمادة الدراسات العليا، وكلية الآداب، ومعهد اللغة العربية، وإدارة المنح ورعاية الطلاب الوافدين، لإتاحة الفرصة لمواصلة دراستي العليا على منحة دراسية في هذه الجامعة الموقرة. وأخصُّ بالشكر والثناء على أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية وآدابها، لتوجيهاتهم القيِّمة ومساندتهم أثناء الدراسة والبحث. كما أشكر أساتذتي في معهد اللغة العربية وأخصُّ بالذكر منهم الدكتور فهد العريك وكيل المعهد السابق لما قدَّم لي من دعم أثناء بحثي عن مواصلة دراسات عليا في الجامعة.

والشكر موصول إلى الأستاذ خالد زيد سكرتير القسم وإلى زملائي نوح شيخ عبد ومختار شريف ومحمود أحمد ناصر وعبد الرحمن حاج نور وإلى كلِّ من مدَّ لي يد العون وساعدني في انجاز هذا البحث إلى أن ظهر على هذا الشكل، فجزى الله الجميع عني خيراً الجزاء.

مقدّمة

يعدُّ التركيب الخبري أو الجملة الخبرية نواةً لدراسة اللغة وظيفياً وتداولياً. ويستوي في تلك النظرة البلاغة العربية القديمة واللسانيات التداولية التي تدخل ضمن ما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة في الغرب. وانطلق كل من البلاغة العربية والتداولية في دراسة اللغة وظيفياً في مستواها البنيوي من التركيب الخبري، مع الوقوف على وظائف عناصره الرئيسية من مسند إليه ومسند ومتعلقات الفعل. أمّا ما يتعلق بالمعنى فقد انطلقا من التمييز بين العبارات الخبرية والعبارات الإنشائية، مع التركيز على المفارقة الدلالية التي يُحدثها السياق والمقام بين الدلالة الحرفية للتركيب في أصل الوضع والمعنى المقصود لدى المرسل أو منتج الخطاب.

ولقد أكّدت البلاغة العربية "الارتباط بين دراسة اللغة واستعمالها في السياق"^(١). ولقد كانت السمة الأساسية الواضحة في هذا الاهتمام التركيز على المقاصد البلاغية النابعة من طريقة صوغ التركيب الخبري، سواء في شكله البسيط الأساس، أم في أشكاله المحولة بإعادة الترتيب أو بالحذف أو بالتوكيد أو بتقييد أحد طرفيه (المسند والمسند إليه). وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن التراث البلاغي العربي قد استشرّف آفاقاً أصبحت موضع تدقيق نظري وتطبيقي في مجال التداولية (pragmatics) الحديثة التي ركّزت على وصف اللغات الطبيعية من جهة علاقتها بمستعملها، وبالسياقات التي يقع فيها الخطاب اللغوي. ولقد كانت تلك نقلة مهمّة في النظرية اللسانية؛ حيث مثلت مع عدد من الاتجاهات الأخرى - مثل اللسانيات الاجتماعية، وتحليل الخطاب - تحولاً نوعياً عن المنحى

(١) انظر: الشهري، عبد الهادي ظافر، استراتيجيات الخطاب - مقارنة لغوية تداولية، (دار الكتاب الجديد

الوصفي الشكلي الذي كان مسيطراً في مرحلة ما قبل العقد السادس من القرن العشرين الميلادي.

ومن هناك أصبحت الحاجة ماسةً للتوجه نحو بناء دراسات علمية يركّز كلُّ منها على قضية لغوية محددة من أجل دراستها من منظور تحليلي مقارن بين الإنجاز البلاغي العربي والإنجاز التداولي. وهذا ما ترمي هذه الدراسة إلى تحقيقه من بحث (التركيب الخبري) من منطلق أن الكشف عن القيمة المعرفية للتصورات والمعالجات التي قدمتها البلاغة العربية لا يتم -بشكل علمي موضوعي- إلا بالمقارنة والتقويم على ضوء المعرفة اللسانية الحديثة وما حققته من تطور في منهجيتها وجهازها الاصطلاحي. وتتلخص أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

— قلة الدراسات العلمية العربية في مجال الدرس اللساني التداولي الذي يربط التحليل اللغوي بالوظيفة والسياق.

— التحليل المقارن بين الدرس اللغوي التراثي والدرس اللساني الحديث في موضوع مؤسس كالتركيب الخبري يكشف عمّا توصل إليه الدرس اللغوي العربي من إنجازات. وهذا يساعدنا على فهم التراث من جهة واستيعاب ما توصل إليه الدرس اللساني الحديث من جهة أخرى.

— البحث في وظائف التراكيب العربية ومعرفة تأثيرها وتوجيهها المُرسَل عند صياغة الأنماط، أو تلقّي الأنماط وفك رموزها للفهم لدى المُرسَل إليه موضوع حيويّ متجدّد يرتبط بسلوكية اللغة، وله علاقة بالعلوم الاجتماعية والنفسية؛ لذا نحتاج إلى بحوث ودراسات متجدّدة حوله للنهوض بالدرس اللغوي العربي لمواكبة الدراسات اللسانية الحديثة في الغرب.

ومصطلح "التركيب الخبري" الذي اعتمده في هذا البحث يتحدّد مفهومه بالنسبة إلى الدراسات الحديثة من جهتين:

الأولى: تركيبية، وتعني البحث في الجمل الخبرية (الاسمية والفعلية) التي لم يدخل في بنائها التركيبي ما يدلّ على إنشائها كأدوات الاستفهام، وصيغ الأمر والتعجب.

والثانية: تداولية، وتعني البحث في التراكيب التي وضعت لأداء الأفعال الإنجازية الخبرية -الإثباتية أو التقريرية عند أوستن وسيرل- في أصل الوضع، ويدخل فيها التراكيب التي تدلّ على الإنشائية لا على أصل الوضع وإنما بدلالة السياق كصيغ العقود.

وقد يُعترض على المصطلح "التركيب الخبري" نظراً لما بين التركيب والخبر من اختلاف في مستوى التحليل؛ إذ التركيب يدخل في مستوى اللفظ وبنية الجملة، والخبر غرض من الأغراض داخل في مستوى المعنى. وقد يبدو هذا الاعتراض وجيهاً، ولكن ينبغي أن لا نغفل أن اللغويين العرب القدماء لم يستخدموا مصطلح الخبر في مفهوم واحد ولا في مستوى واحد من التحليل اللغوي، فقد أدخلوه في الوظائف التركيبية فقالوا "خبر المبتدأ"، وأدخلوه في المستوى الدلالي فجعلوه مرادفاً للحمل أو المحمول، وفي المستوى التداولي استخدموه في مفاهيم مختلفة من نفس المستوى؛ فمرة يأتي الخبر عند القدماء بمعنى وظيفة المحور، وقد تتوسّع دلالاته فيطلقون الخبر ويقصدون منه محتوى القضية عموماً، أو يقصدون الفعل الإنجازي والغرض الذي أراد المتكلم تأديته في الخطاب، وهو ما يسميه أوستن وسيرل بالإثباتيات أو بالتقريريات.

ويتداخل مفهوم الخبر مع مفهوم الإسناد في الدراسات العربية القديمة، وكثيراً ما يستخدمون مركباً من الكلمتين (الإسناد الخبري) فلا ندري هل نحن بصدد الحديث عن الخبر أم عن الإسناد أم هما شيء واحد؟. ومما تجدر الإشارة

إليه هنا أن القدماء استخدموا "الإسناد" لأحد المفاهيم التي استخدموا لها مصطلح الخبر، وهو ما اصطلح عليه المحدثون بـ "محتوى القضية". أما مفهوم القوة الإنجازية فلم يشر إليه البلاغيون العرب بعبارات واضحة، ومع ذلك يبدو أن البلاغيين والأصوليين هم أقرب القدماء لاكتشاف هذا المفهوم، لاعتمادهم على تقسيم القول إلى خبر وإنشاء في الجملة.

ومصطلح "البلاغة العربية" في هذه الدراسة ليس مقصوراً على المباحث البلاغية المعروفة في المعاني والبيان والبديع ولكنه يشمل بعض النواحي اللغوية الداخلة في النحو وأصول الفقه وغيرها من الحقول اللغوية التراثية، إذ تُعدُّ البلاغة العربية أعلى وأشمل مستوى توصلت إليه الدراسات اللغوية التراثية لاشتمالها مفهوم المقام وسياق الحال في التحليل اللغوي، ومحاولة البلاغيين العرب اكتشاف الدلالات غير المباشرة للملفوظ، وانطلاقهم من تقسيم القول إلى خبر وإنشاء. ومع هذا كله لا تمثل البلاغة وحدها النظرية اللغوية الوظيفية في التراث اللغوي العربي، بل تكتمل تلك النظرية حينما نضيف إليها تلك المباحث المكتملة لها من الحقول التراثية الأخرى كالنحو وأصول الفقه.

وفي المقابل هناك طروحات تداولية كثيرة ومتنوعة اخترنا من بينها:

١. المدارس الوظيفية كمدرسة براغ الوظيفية، والنحو الوظيفي لدى سيمون ديك. وهذه المدارس تولى جلَّ اهتمامها للوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري. وفي هذا السياق اعتمدنا كثيراً على كل من: أحمد المتوكل وجهوده في النحو الوظيفي، ويحيى أحمد وجهوده في وظيفية حلقة براغ.

٢. التداولية اللسانية كما تسميها آن روبول وجاك موشلار^(٢). ويدخل فيها نظرية الأفعال الكلامية عند أوستن وسيرل، ونظرية المحادثة (نظرية الحوار) عند جرايس. وهذه الاتجاهات تهتم بأثر المقام في بنية الخطاب، وتحاول وضع قواعد منطقية لانتقال اللفظ من دلالاته الوضعية إلى دلالاته السياقية.

وتتلخص مشكلة البحث في كيفية الاستفادة من الدرس التداولي الحديث في تقييم إنجاز البلاغيين العرب في التركيب الخبري، وكذلك في كيفية الاستفادة من البلاغة العربية لإثراء الدرس التداولي العربي الحديث. ومن ثم تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. التعريف بالإسهام الذي قدّمه البلاغيون العرب في دراسة التركيب الخبري بنيويًا ووظيفيًا.

٢. التمييز بين ما هو مقرر في كتب التراث البلاغي من أنماط ووظائف للتركيب الخبري، وما زاد عليه المحدثون من تحديد المفاهيم ووضع المصطلحات واعتبارات التقسيم والتسلسل المنطقي.

٣. إثراء الدرس التداولي العربي الحديث من خلال المقارنة بين مفاهيم اللسانيات التداولية الحديثة ومفاهيم البلاغة العربية القديمة.

وليس هناك -فيما وقف عليه الباحث- دراسة مستقلة حول المقارنة بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية في موضوع التركيب الخبري. وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت التراكيب العربية عموماً فإن أغلب هذه الدراسات تقتصر على الجانب الشكلي البنيوي للتراكيب، ويخلط كثير منها بين مباحث الدلالة التركيبية

^(٢) روبول، آن، وجاك موشلار، التداولية اليوم - علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، ومحمد الشيباني، (المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٣م، ط ١) ص ٤٧.

ومباحث تدخل في دلالة المفرد أو الصيغة. ولا ينفي ذلك وجود بعض الدراسات القيمة والجادة في دراسة التراكيب العربية دراسة وظيفية وتداولية ولكنها دراسات قليلة، وفيما يلي تمثيل لتلك الدراسات:

- لقد طبّق أحمد المتوكل في دراسته (الوظائف التداولية في اللغة العربية، ١٩٨٥م) على اللغة العربية معطيات الجهاز التحليلي اللغوي الذي اقترحه "سيمون ديك" في نظريته التي سمّاها بالنحو الوظيفي، وعلى ضوءها اقترح خمس وظائف تداولية للغة العربية، وظيفتان داخليتان (البؤرة، والمحور) وثلاث وظائف خارجية (المبتدأ، والذيل، والمنادى) وكذلك توصل إلى نتائج مهمة منها إثباته أنّ النظرية اللغوية العربية في مختلف العلوم اللغوية كالنحو والبلاغة نظرية تداولية قابلة للتحوار مع النظريات التداولية الحديثة.

- وفي دراسته (الربط الدرعي في النص العربي ١٩٩٤م) قسم فالح العجمي دراسته إلى مقدمة وقسمين: ففي المقدمة وصف (البرغماتية) وموضوع دراستها وعلاقتها بالمبادئ المعرفية الأخرى. وفي القسم الأوّل تحدث عن الروابط الدرعية وأنواعها، وقسمها إلى روابط إحالية، وروابط إشارية. وناقش في القسم الثاني من دراسته أربع ثنائيات أخذها من البرغماتية والدراسات التراثية، هي ثنائية: المسند-المسند إليه (theme- rheme) وثنائية: الموضوع-الحديث (topic -comment) وثنائية: المبأر- الرتيب (focus- non focus) وثنائية: القديم-الجديد (given- new). ثمّ قسم الوظائف الدرعية في اللغة العربية إلى مستويين: مستوى بسيط ومستوى معقد. وأهمّية دراسة العجمي لموضوع هذا البحث تكمن في اهتمامها بالثنائيات التداولية التي ظهرت في فترات مختلفة، وفي فروع معرفية متباينة، وكذلك مقارناته بين المحدثين وسيبويه. وتتميّز دراسته بالتماسك، وتقريب المفاهيم التداولية الموغلة في التجريد، ممّا يساعد في استيعاب المفاهيم الوظيفية الأساسية في التداولية والتراث.

- أمّا كتاب خالد ميلاد (الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة - دراسة نحوية تداولية ١٩٩٩م) فهو في الأصل أطروحة دكتوراه من كلية الآداب جامعة منوبة. وقد اهتمَّ خالد ميلاد بالفروق بين الخبر والإنشاء. وهذه الدراسة وإن كانت في الإنشاء وليست في الخبر إلا أنَّها قريبة إلى موضوع هذا البحث لكونها دراسة مُخصَّصة بالمفهوم المقابل لما نحن بصدده من دراسة الخبر. وتقسيم الأقوال إلى خبر وإنشاء تقسيم اعتمدته الدراسات اللغوية العربية القديمة، وقد ناقش ميلاد صحة هذا التقسيم وجدواه في الدراسات اللغوية من حيث الوصف والتطبيق، كما تتبَّع تطوُّره عند فئات مختلفة كالتحويين والبلاغيين.

ولمسعود صحراوي دراستان أولاهما بعنوان: (المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي ٢٠٠٣م) وقد بدأها بمقدمة عن النظريات الوظيفية التي تبنتها بعض الدراسات اللغوية الغربية في الوقت الحاضر، وتحدّث عمّا يميّزها عن النظريات البنيوية والتوليدية التحويلية من اعتبار السياق غير اللغوي في التحليل. وعدَّ النحو الوظيفي الذي اقترحه سيمون ديك أقوى النظريات الوظيفية المعاصرة؛ لما يميّز به من أدوات إجرائية مطوّرة في الوصف والتحليل، ومن ثمَّ اتخذ الموجه المنهجي لدراسته.

واعتبر صحراوي المبدأ الوظيفي الذي يزعم بأنَّ بنية اللغة ترتبط بوظيفتها أهمَّ المبادئ الأساسية للنحو الوظيفي. وذهب إلى أنَّ الوظيفية معيار موجود في التراث اللغوي الإنساني صراحة أو ضمناً. وأكد أنَّ النظرية اللغوية العربية نظرية وظيفية أساساً، ولذلك خصَّص القسم الثاني من دراسته لبحث العلاقة بين البنية والوظيفة من خلال موضوعين، هما:

-علاقة البنية بالوظيفة عند المعاصرين.

-علاقة البنية بالوظيفة في التراث اللغوي العربي.

وركز صحراوي جلّ اهتمامه على الموضوع الثاني حيث أفاض في الحديث عن المظاهر الوظيفية عند فئتين من الدارسين العرب القدامى، هما: النحاة والبلاغيون من جهة، والأصوليون والمفسرون من جهة ثانية، وتحدّث عن المسائل الوظيفية التي ناقشوها في كتبهم.

أمّا دراسة صحراوي الثانية فهي بعنوان: (الأفعال الكلامية عند الأصوليين ٢٠٠٤م) وفيها ينطلق من تقسيم القول إلى خبر وإنشاء، وتتبع صحراوي الأفعال الكلامية التي تندرج تحت كل منهما في التراث البلاغي العربي وفي أصول الفقه. وذكر أن نشأة العلوم اللغوية عند العرب كانت في كنف القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، الأمر الذي أدّى بالأصوليين إلى دراسة اللغة دراسة تداولية سعياً إلى محاولة فهم النصوص الشرعية فهماً صحيحاً، معتمدين التركيب وسياق الحال وغرض المتكلم في فهم المعنى. وقد خصّص النقطة الأولى من القسم الثاني للحديث عن الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر كالرواية والشهادة، والوعد والوعيد، والدعوى والإقرار. وفي الأخير يؤكّد الدارس أن ظاهرة أفعال الكلام توزعت في التراث العربي بين فروع معرفية متعدّدة، وأن علماء العربية القدامى لم يتخذوها قضية مستقلة جديدة بالبحث في حدّ ذاتها وإنما اتخذوها وسيلة ومدخلاً لعلوم أخرى.

وقد انطلق هذا البحث من نتيجة أقرتها بعض الدراسات السابقة بشير إلى أن النظرية اللغوية في التراث العربي نظرية وظيفية تربط التحليل اللغوي بالوظيفة والسياق. وقد أشار إلى ذلك بعض الدارسين المحدثين، منهم مسعود صحراوي الذي يصرّح بذلك في قوله: "ولم يفصل جلّ نحائنا القدامى بين المبنى والمعنى في التحليل النحوي... كما عبّر عنه ابن هشام: (متى بني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد) وجعلوا من قواعدهم المنهجية قاعدة تقول: "الإعراب فرع المعنى" وكل هذا يعني أنّهم درسوا اللغة دراسة

وظيفية تداولية"^(٣). ومن ثمَّ فإنَّ دراستها من هذا المنظور أنجع من الدراسات الشكلية التي عاملت اللغة كأنَّها قوالب جامدة لا تتأثر بشيء خارج عنها؛ وعلى هذا الأساس فإن الدراسة تهدف إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مفهوم التركيب الخبري بلاغياً ووظيفياً وتداولياً؟
 - ما الإسهام الذي قدّمه البلاغيون العرب في دراسة التركيب الخبري وظيفياً؟
 - كيف يمكن الاستفادة من الدرس التداولي في تقويم إنجاز البلاغيين العرب لدراسة التركيب الخبري وظيفياً؟
 - كيف يمكن الاستفادة من البلاغة العربية في إثراء الدرس اللساني التداولي الحديث حول دراسة التركيب الخبري وظيفياً؟
- ونعرض في هذا البحث منجزات البلاغة العربية واللسانيات الوظيفية والتداولية في موضوع الخبر والتركيب الخبري مع المقارنة لما بين الحقلين المعرفيين من تلاقٍ وتشابه أو افتراق واختلاف في المفاهيم والمنطلقات، أو النتائج التي توصَّلوا إليها، معتمدين في ذلك على المصادر والمراجع المعتمدة لكلا الفريقين. وتقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وتتم إجراءات البحث على النحو التالي:

(٣) صحراوي، مسعود، التداولية عند علماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، (دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٥م، ط١) ص ١٧٥. ما وضعه صحراوي بين علامات التنصيص وضعنا بين قوسين. وكلام ابن هشام موجود في مغني اللبيب، انظر: ابن هشام، أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأصبهاني المصري المتوفى سنة ٧٦١هـ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق

(١) تحديد المفاهيم الأساسية وشرحها بلاغياً وتداولياً.

(٢) تصنيف المقولات البلاغية والتداولية حول وظائف التركيب الخبري إلى مقولات وظيفية لمكونات التركيب الخبري على مستوى البنية الظاهرة ومقولات سياقية على مستوى الأغراض والمعاني.

(٣) تحليل المقولات البلاغية في التركيب الخبري ومقارنتها بما يرد في سياقات التحليل التداولي عند المحدثين.

(٤) الإجراءات السابقة تتم في كل فصل على حدة.

ومَّا ينبغي أن نتنبه إليه قبل الدخول في المقارنة بين البلاغة العربية والتداولية أن الدراسات البلاغية تدور حول اللغة العربية الفصحى فقط، بخلاف التداولية التي هي عبارة عن مقاربات لبعض الدارسين المحدثين الذين حاولوا وضع نظريات لغوية عامة يمكن تطبيقها على لغات البشر عموماً. وهذا يعني أن البلاغة العربية تتجه اتجاهاً تطبيقياً في الغالب، بخلاف التداولية التي تهتم بالجانب التنظيري في أغلب الأحيان.

ومن الصعوبات التي واجهتني بعد الشروع في العمل أن صار لموضوع البحث رأسان: هل البحث يعالج موضوع التركيب الخبري؟ ويلزم منه البحث في قضايا نحوية بالنسبة إلى الدراسات العربية القديمة، وقضايا شكلية بنوية وتحويلية بالنسبة إلى الدراسات الحديثة؛ أم الموضوع مقارنة بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية؟ ويلزم منه البحث في أوجه التشابه والاختلاف بين الحقلين مطلقاً دون التقيّد بالتركيب الخبري، لأن كلاً من البلاغيين والتداوليين اهتموا بكثير من القضايا الخارجة عن التركيب الخبري، كالتراكيب الإنشائية، والإشارات. وأخيراً استقرت معالجة الموضوع على النحو الذي يرد به في هذه

الرسالة، حيث عمدت إلى توضيح جوانب المقارنة في المنطلق مع الاهتمام
بالتحليل الداخلي للقضايا في أثناء هذه المقارنات.

وكذلك واجهتني في أثناء البحث ما وجدته في الدرس التداولي الحديث
من عدم انضباط في مجال بحثه ومفردات موضوعه حتى وجد من بين الدارسين
المحدثين من يشكك في لسانيته وفي علميته، ويذهب بعض هؤلاء إلى أن
النظريات التداولية ما زالت فلسفية.

وقد تكوّن البحث من تمهيد وأربعة فصول وخاتمة على النحو التالي:

التمهيد: وفيه تعريف موجز عن العلاقة بين البلاغة العربية واللسانيات التداولية
الفصل الأول: تقسيم الأقوال بحسب الأغراض بين البلاغة العربية ونظرية
الأفعال الكلامية

الفصل الثاني: بنية التركيب الخبري بين البلاغة العربية واللسانيات الوظيفية
التداولية

الفصل الثالث: علاقات التركيب الخبري بالسياق بين البلاغة العربية والتداولية

الفصل الرابع: وظائف التركيب الخبري بين البلاغة العربية والتداولية

الخاتمة: وفيها أهمُّ النتائج والتوصيات

الفهارس: - قائمة المصادر والمراجع.

تمهيد

تعريف موجز عن العلاقة بين البلاغة العربية والتداولية

هذا التمهيد محاولة لتقديم فكرة موجزة عن مفهوم المصطلحين (البلاغة والتداولية)، وعن الأسس التي قامت عليها البلاغة العربية، والمعايير التي حكمت الدرس البلاغي عند العرب، ثم الأسس الفلسفية التي قامت عليها اللسانيات التداولية عند المحدثين، مع التطرق إلى علاقة كل حقل من هذين الحقلين اللغويين بالحقول اللغوية الأخرى، قديمة كانت أم حديثة. وهذا يصلح لأن يكون عملاً بحثياً مستقلاً بذاته، وفي هذه العجالة لا يمكن استيفاء حقه إلا أن التطرق إليه لا يُستغنى عنه في إطار هذه الدراسة التي اتخذت البلاغة والتداولية موضوعاً لها.

أولاً: البلاغة العربية

- مفهوم البلاغة:

البلاغة لغة الانتهاء والوصول، يقال: بلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً: وصل وانتهى، وتبلغ بالشيء وصل إلى مراده، والبلاغ: ما يُتَبَلَّغُ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب. والبلاغة: الفصاحة ورجل بليغ: حسن الكلام فصيحاً يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه. وقد بلغ بلاغة: صار بليغاً^(٤).

(٤) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، (دار الصادر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٤م) مادة (بلغ).

لم يحاول البلاغيون العرب الأوائل تعريف البلاغة تعريفاً جامعاً مانعاً، ولذا لم يفرّق عبد القاهر الجرجاني بين البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة، وكل هذه الألفاظ تعني عنده "فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلّموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يُعلّموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم" (٥). ومن أوائل من حاول تعريف البلاغة أبو العباس المبرّد، فقال: "حقُّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم، حتى تكون الكلمة مُقارِنة أختها ومعاضدة شكلها، وأن يُقرَّبَ بها البعيد، ويُحذف منها الفضول" (٦). أمّا ابن الأثير فقد فرّق بين الفصاحة والبلاغة من جهتين:

الأولى: من حيث العموم والخصوص، فقال: "والبلاغة شاملة للألفاظ والمعاني وهي أخصُّ من الفصاحة" (٧). ويلزم من ذلك أن يكون كل بليغ فصيحاً، ولا يكون كل فصيح بليغاً. وذكر أن الكلام يُسمّى بليغاً لأنّه بلغ الأوصاف اللفظية والمعنوية.

الثانية: أن الفصاحة تكون في اللفظ المفرد والمركّب، بخلاف البلاغة التي لا توصف إلا باللفظ المركّب، فقال: "ويفرّق بينها وبين الفصاحة من وجه آخر غير الخاص والعام، وهو أنّها لا تكون إلا في اللفظ والمعنى بشرط التركيب، فإنّ اللفظة الواحدة لا يطلق عليها اسم البلاغة، ويطلق عليها اسم الفصاحة، إذ

(٥) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد النحوي، المتوفى سنة ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ، دلائل الإعجاز، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، (مطبعة المدني، القاهرة، ط٢، ١٣١٤ هـ/١٩٩٢ م) ص ٤٣.

(٦) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التّوّاب، (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ط٢، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م) ص ٨١.

(٧) ابن الأثير، ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، (دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م) ١/١٤٦.

يوجد فيها الوصف المختصُّ بالفصاحة وهو الحسن. وأمَّا وصف البلاغة فلا يوجد فيها لخلوها من المعنى المفيد الذي ينتظم كلاماً^(٨).
 ويُعرّف السكاكي البلاغة بقوله: "هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها، وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها"^(٩). أمّا القزويني فقد فرّق بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم، فبلاغة الكلام عنده "مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته" وبلاغة المتكلم عنده "ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ"^(١٠).

أقسام البلاغة العربية:

يُعدّ السكاكي أوّل من قسّم البلاغة العربية إلى فروعها الثلاثة (المعاني، البيان، البديع) ومع ذلك لم يجعل البديع قسماً مساوياً للمعاني والبيان وإنّما عدّه ملحقاً لهما، واصطلاح عليه بـ "وجوه تحسين الكلام"^(١١). ثمّ جاء القزويني ومؤكّداً تقسيم السكاكي مع إضافة اعتبار البديع قسماً من أقسام البلاغة العربية مساوياً للمعاني والبيان. فجعل ما يحترز به عن الخطأ علم المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، وما يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال مع فصاحته علم البديع.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦هـ، مفتاح العلوم، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م) ص٤١٥.

(١٠) انظر: القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٩م، القاهرة) ص١٠-١٢.

(١١) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، (سبق ذكره) ص٤٢٣.

الأسس التي قامت عليها البلاغة العربية:

لا شك أن دراسة الأسس التي قامت عليها البلاغة العربية تأخذنا إلى الحديث عن تاريخ البلاغة العربية عموماً، وهذا موضوع طويل متشعب. ولقد ذكر أحمد درويش أن "دراسة تاريخ البلاغة لا يمكن أن تتم إلا من خلال جولة عامة يتم فيها الاحتكاك بكثير من فروع المعرفة، وهو تاريخ لم تقل فيه الكلمة الأخيرة بعد، بل لا يمكن أن تقال، فما دام الإنسان كائناً متكلماً فسوف يسعى دائماً إلى تطوير أداة الكلمة لديه، لأن ذلك السعي في الحقيقة هو جزء من السعي الدائم إلى تطوير جوهر الإنسانية ذاته"^(١٢). لذا يحاول هذا البحث أن يقتصر قدر الإمكان على القضايا المؤسسة التي قامت عليها البلاغة العربية.

ذكر بعض الدارسين المحدثين أن البلاغة العربية ترعرعت في بداياتها الأولى في بيئة أهل الكلام وخاصة المعتزلة الذين اهتموا بتعليم الناشئة الفصاحة والجدل. ويبدو أن أهم قضية أثرت في تطور البلاغة العربية هي قضية "اللفظ والمعنى" التي قامت عليها قضية الإعجاز القرآني وموضع المزية منه. ومما يدل على أهمية هذه المسألة في تاريخ البلاغة العربية ما أشار إليه محمد العمري من أن مشروع عبد القاهر الجرجاني في "دلائل الإعجاز" وابن سنان الخفاجي في "سر الفصاحة" قد دارا حول مسألة كلامية ترتبط بمسألة خلق القرآن، وهي: هل القرآن يتكوّن من حرف وصوت أم لا؟ فذهب الجرجاني الأشعري إلى تأكيد المعاني ومحاولة إثبات الكلام النفسي في طول مشروعه وعرضه، وكذلك حاول ابن سنان الخفاجي المعتزلي إثبات حرفية الكلام ليصل من خلاله إلى إثبات خلق الحروف وخلق القرآن^(١٣).

(١٢) درويش، أحمد، النص البلاغي في التراث العربي والأوربي، (دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م) ص ٢٠.

(١٣) انظر: العمري، محمد، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، (إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب،

وتعدّ قضية الحقيقة والمجاز، والعلاقة بين الألفاظ ومعانيها من حيث طرق الدلالة، من أهم القضايا التي عالجتها البلاغة العربية، وتمثل المحور الذي تدور حوله جلّ اهتمامات القدماء في دراسة المعنى اللغوي التركيبي. وبحسب هذه القضية باستخدام مصطلحات مختلفة وتقسيمات متنوعة، كـ "الحقيقة والمجاز" عند البلاغيين، ودلالة اللفظ أو عبارة النص وفحوى الخطاب عند الأصوليين، وكل ذلك يرجع إلى هاتين الطريقتين:

١- اللفظ من حيث دلالاته الوضعية أو الحقيقية.

٢- اللفظ من حيث دلالاته العقلية أو المجازية أو السياقية.

يقول السيوطي: "إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة" (١٤).

يؤكد السيوطي في النص السابق أن اللغويين العرب أدركوا المفارقة بين دلالة اللفظ الوضعية واستخدامات المتكلم في سياقات معينة، وأوضح أن المعنى المراد من التركيب اللغوي يرتبط بغرض المتكلم، والعلاقة بينه وبين المخاطب، إذ ساوى بين الدلالة الوضعية والدلالة العقلية أو السياقية في إفادة المعنى المراد.

وتخصيص السيوطي لصناعة النحو في هذا المقام لا يخلو من ملاحظات، لأن الإسناد بين الكلمات يقع في اللغة الطبيعية لدى الإنسان مستخدم اللغة، ودور النحو وبقية المناهج اللسانية قديمة كانت أم حديثة يقتصر على الوصف واكتشاف الظواهر الموجودة في اللغة مسبقاً. ولا يُوجد النحو لا إسناداً ولا غيره من الظواهر اللغوية البتة. وهناك ملاحظة ثانية تتعلق باقتصاره على ذكر صناعة

(١٤) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، (مطبوعات مجمع

النحو، وموضع النظر هنا هو أن العلم المتخصص في دراسة الفروق بين المعنى الوضعي والمعنى السياقي هو علم البلاغة وليس النحو. إلا أن هناك من يرى في القديم والحديث أن علم المعاني من علوم البلاغة جزء متمم للنحو، وقد ورد عن الإمام عبد القاهر ما يشير إلى هذا المذهب، حيث أطلق على مباحث علم المعاني مصطلح "معاني النحو".

وقد بحث البلاغيون العرب موضوع اللفظ وطرق دلالاته على المعنى المراد في أبواب كثيرة. فمثلاً يدخل في مباحث الدلالة العقلية المجاز اللغوي، كالاستعارة والمجاز المرسل، ويدخل فيه أيضاً المجاز العقلي، والكناية، والتعريض، والتورية.

البلاغة وعلاقتها بالحقول اللغوية الأخرى

ذكر خالد ميلاد أن "من الصعوبات الأساسية التي يلاقيها الباحث لدى دراسته التفكير اللغوي العربي القديم تمييز البلاغة من النحو من جهة، وتمييزها من علوم أخرى لم تنفصل مداراتها عن دراسة الكلام من مثل علم الأصول والتفسير ونقد الأدب من جهة ثانية"^(١٥).

ويذهب خالد ميلاد إلى ذلك بالرغم من أن هناك في التراث محاولات للتمييز بين العلوم اللغوية. من ذلك ما قام به التهانوي حيث اعتمد المعنى الأصلي والمعنى السياقي للتفريق بين العلوم العربية التي تختص في دراسة التراكيب وهي النحو، وعلم المعاني، وعلم البيان، وأصول الفقه، فقال: "أمّا الأصول فالبحث فيها إما عن المفردات ... وإمّا عن المركّبات على الإطلاق، فأما باعتبار

(١٥) ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة - دراسة نحوية تداولية، (نشر مشترك بين جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، الطبعة الأولى، تونس، ٢٠٠١م) ص ٣١٧.

هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، وأما لإفادتها لمعان زائدة على أصل المعنى فعلم المعاني، وأما باعتبار كيفية تلك الفائدة في مراتب الوضوح فعلم البيان... " (١٦).

ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين التمييز بين النحو والبلاغة على اعتبار أن كل ما يقوله سيويوه والنحاة من بعده فهو من علم النحو، وكل ما يقوله عبد القاهر والبلاغيون من بعده فهو من علم البلاغة. ومن الأمثلة على ذلك قول السيد في حديثه عن تقدم المفعول على الفاعل في مثل: "ضرب عمراً زيد"، يقول: "فالنحوي يقول: للعناية والاهتمام على حد قول سيويوه وتبعه النحاة من بعده، أمّا البلاغيون وعلى رأسهم عبد القاهر الجرجاني، فقد ذكر أغراضاً أخرى كالتأكيد والتقوية والتخصيص... " (١٧). يلاحظ على كلام السيد محاولة التفريق بين العناية والاهتمام من جهة والتأكيد والتقوية من جهة أخرى، وليس هنالك أكثر من استخدام مصطلحات مختلفة لمفهوم واحد.

ثانياً: التداولية (pragmatics)

التداولية لغة:

التداول في لغة العرب مصدر تداول، يقال: دال يدول دولاً: انتقل من حال إلى حال، وتداولت الأيدي الشيء: أخذته هذه مرة وتلك مرة (١٨). ولعل هذا المعنى الأخير هو الذي جعل المترجمين لمصطلح pragmatics يأخذون بصيغة

(١٦) التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، (مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦م، بيروت) ١/١٧.

(١٧) السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية - التراكيب النحوية والتداولية، (دار الحامد للنشر والتوزيع، د.ط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، عمان، الأردن) ص١٢٩.

(١٨) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، (دار الصادر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٤م) مادة "دول".

(التداولية) على أساس أن هذا النوع من الدراسات اللسانية يُعنى بتداول اللغة بين مستخدميها.

مفهوم التداولية عند المحدثين:

عرّف جيفري ليش وجيني توماس التداولية بشكل تقريبي على أنها دراسة المعنى في الألفاظ اللغوية عند مستخدميها ومفسيها^(١٩). ويقول فالخ العجمي في مفهوم التداولية: "هي الفرع من علوم اللغة الذي نشأ عن دراسات لغوية وفلسفية واجتماعية، ويبحث في العلاقة بين اللفظ اللغوي الطبيعي وحالات استخدامه الخاصة"^(٢٠).

وذكر محمود نحلة في تعريف التداولية أنها "دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل" وعلّل اختياره لهذا التعريف بأنه "يشير إلى أن المعنى ليس شيئاً متأصلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام ما"^(٢١). وعرّفها عبد الحميد السيد بأنها "اتجاه في الدراسات اللسانية يُعنى بأثر التفاعل التخاطبي في موقف الخطاب، ويستتبع هذا التفاعل دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية

^(١٩) ليتش، جيفري لينش وجيني توماس، اللغة والمعنى والسياق، ضمن الموسوعة اللغوية، تحرير ن.ي. كولنج (N.E.Collinge) ترجمة محي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، (النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ١٩٩٩م) م ١، ص ١٧٣.

^(٢٠) العجمي، فالخ بن شبيب، الربط الذرعي في النص العربي، (أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، م ١٢، ع ١، ١٩٩٤) ص ٢٥٣-٢٨٦. لم يستخدم العجمي مصطلح التداولية ترجمة لـ "pragmatics" وإنما استخدم (الذرعية).

^(٢١) نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ط، م ٢٠٠٢) ص ١٤.

المتعلقة بالتلفظ وبخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق" (٢٢).

مصطلحات التداولية:

التداولية ترجمة للمصطلح اللساني (pragmatics) وتشير بعض الدراسات إلى أن أول من استخدم هذا المصطلح هو طه عبد الرحمن^(٢٣). وقد سلك الدارسون العرب المحدثون في تعريب هذا المصطلح طرقاً شتى. فمنهم من استخدم المصطلح الأجنبي وعرّبه بلفظة "البرغماتية" أو "البرجماتية". من هؤلاء محمد صلاح الدين الشريف ومنهم من ترجم اللفظ الأجنبي واستخدم مقابله العربي من حيث دلالاته المعجمية فقالوا "الذرائعية" و"الذرعية" و"النفعية" ومن هؤلاء فالح بن شبيب العجمي الذي ذكر أنه اختار المصطلح المعرب "الروابط الذرعية" للابتعاد عن الظلال الاجتماعية التي أخذ يحملها مصطلح "البرغماتية"^(٢٤). ومنهم من حاول أن يحصل في الدراسات اللغوية التراثية العربية على مقابل لمفهوم البرغماتية الحديثة، فعربوا المصطلح بالمقامية والسياقية والقصدية وعلم المقاصد. ومن هؤلاء محمد لطفي الزليطني ومنير التريكي، وعبد القادر قيني^(٢٥). واخترنا من بين تلك الترجمات أشهرها وأكثرها استخداماً بين الدارسين وهي "التداولية".

(٢٢) السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، (سبق ذكره) ص ١١٩.

(٢٣) انظر: عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، (المركز الثقافي العربي، ط ٢، ٢٠٠٠م، الدار البيضاء، المغرب).

(٢٤) انظر: الشريف، محمد صلاح الدين، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن الكتاب "أهم المدارس اللسانية، (منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط ١، ١٩٨٦م) ص ٩٥. وانظر: العجمي، الربط الذرعي في النص العربي، (سبق ذكره) ص ٢٥٣-٢٨٦.

(٢٥) انظر: بروان، ج.ب. بروان وج.بول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني، ومنير التريكي، (النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) ص ٣٢-٣٣.

تاريخ التداولية:

أول من استخدم مصطلح التداولية (pragmatics) هو الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس (Charles Morris) وذلك سنة ١٩٣٨م، ثم أخذه عنه علماء المنطق أمثال رودولف كارناب (Rudolf Carnap) ما بين (١٩٤٢-١٩٥٥م). وكانت التداولية عند موريس واحدة من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات (semiotics) وهي^(٢٦):

١. علم التراكيب أو النظم: (syntactics) أو (syntax): وهو يعنى بدراسة الرموز أو التعبيرات وعلاقة بعضها ببعض، أو هو يعنى بدراسة العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها مع بعض.

٢. الدلالية (semantics): دراسة الرموز وعلاقتها بما تشير إليه (المرجع).

٣. التداولية (pragmatics): دراسة الرموز (الأنظمة الرمزية) وعلاقتها بمستخدميها.

يقول عثمان بن طالب: " أما المحور الثالث لهذا التطور في السنوات الأخيرة فتمثله البرغماتية في نطاق مراجعة المفاهيم الأساسية للسانيات، هذا التطور الذي بدأ في إطار نظريات التلفظ والخطاب حول وجهة البحث من موضوع المعرفة (object) وهو بالنسبة إلينا "اللغة" كتراكيب ودلالات إلى فاعل المعرفة (subject) أي اللغة كخطاب وتلفظ وإنجاز أي في نهاية الأمر إلى وجود الإنسان في لغته... ودينامية الظاهرة اللسانية هي في العلاقة بين اللغة كنظام قابل للوصف والشكلنة من ناحية، والخطاب كإنجاز واستعمال يوظف إمكانيات النظام في حاجات التواصل من ناحية أخرى. ويصبح معنى

(٢٦) انظر: ليتش، جيفري ليتش وجيني توماس، اللغة والمعنى والسياق، ضمن الموسوعة اللغوية، (سبق ذكره) ١م، ص ١٧٣. وانظر: نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢م د.ط) ص ٩.

الملفوظات خلافاً للمدلول هو القيمة التي يعطيها الاستعمال للتراكيب في سياقه، أي أن المعنى كقيمة للملفوظ لا تتحكم فيه اللغة المستعملة بقدر ما يتحكم فيه مستعملوها^(٢٧).

ويقول نخلة: " التداولية لم تصبح درساً يعتدّ به في الدرس اللغوي المعاصر إلا في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام على تطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى التراث الفلسفي لجامعة أكسفورد هم أوستن (J.L.Austin) وسيرل (J.R.Searle) وجرايس (H.P.Grice) وكانوا من مدرسة اللغة الطبيعية، ومن الغريب أن أحداً منهم لم يستعمل مصطلح التداولية (pragmatics) فيما كتب من أبحاث^(٢٨).

التداولية ودراسة اللغة (موضوع التداولية)

البحث التداولي يقوم على دراسة أربعة جوانب هي^(٢٩):

- ١- الإشارة (deixis)
- ٢- الافتراض السابق (presupposition)
- ٣- الاستلزام الحوارية (conversational implicature)
- ٤- الأفعال الكلامية (speech acts)

وذكر محمود نخلة أربعة أنواع تداولية مبنية على هذه الأسس هي^(٣٠):

^(٢٧) بن طالب، عثمان بن طالب، البرغماتية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، (تونس، فيفري ١٩٨٥م، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس، ١٩٨٦م) ص ١٣٠.

^(٢٨) نخلة، آفاق جديدة، (سبق ذكره) ص ٩-١٠.

^(٢٩) المرجع السابق، ص ١٥.

^(٣٠) المرجع السابق، ص ١٥.

- ١ - التداولية الاجتماعية: وتهتم بدراسة شرائط الاستعمال اللغوي المستنبطة من السياق الاجتماعي.
- ٢ - التداولية اللغوية: وتدرس الاستعمال اللغوي من وجهة نظر تركيبية، وهي بذلك تنطلق من اتجاه مقابل للتداولية الاجتماعية، فإذا كانت هذه تنطلق من السياق الاجتماعي إلى التركيب اللغوي فإن تلك تنطلق من التركيب اللغوي إلى السياق الاجتماعي.
- ٣ - التداولية التطبيقية: وهي تعنى بمشكلات التواصل في المواقف المختلفة وبخاصة حين يكون للاتصال في موقف بعينه نتائج خطيرة كجلسات المحاكمة.
- ٤ - التداولية العامة: وتعنى بدراسة الأسس التي يقوم عليها استعمال اللغة استعمالاً تواصلياً.

وهناك جدل بين الدارسين المحدثين في جدوى التداولية في التحليل اللغوي. يقول جيفري ليش وجيني توماس: "وقد يشك بعضهم فيما إذا أصبحت البرغماتية (التداولية) فرعاً لغوياً محترماً، أو إن كان هناك أي حقل حقيقي من الدراسة يسمى بالبرغماتية"^(٣١). وذكر محمد سامي أنور أن هناك تناقضاً بين النظرية اللغوية الحديثة والتداولية، يقول: "النظرية اللغوية الحديثة مبنية على أساس أن اللغة نشاط ذهني، فهي تتبنى الاتجاه العقلي، في حين أن النظرية البرغماتية تعتمد على ردود الفعل الشرطية التي قامت عليها المدرسة السلوكية، وكلتا المدرستين على طرفي نقيض، لذا فإن دمج متغيرات من مدارس مختلفة في إطار بحث علمي واحد لن يتفادى التناقض الحتمي بين المبادئ التي بنيت عليها

(٣١) ليش، جيفري ليش وجيني توماس، اللغة والمعنى والسياق، ضمن الموسوعة اللغوية، (سبق ذكره)

النظرية العقلية وأساليب التحليل السلوكي للغة"^(٣٢). وفي السياق نفسه يقول في موضع آخر: "عندما يتسع مجال البحث ليشمل مبدأ التوفيق الاجتماعي لاستخدامات اللغة فإن الاهتمام ينتقل من اللغة كظاهرة مستقلة بذاتها إلى ما تعنيه هذه الظاهرة في المتغيرات الاجتماعية، وهو نوع من التجريد ينتقل من الشيء في حد ذاته إلى علاقة الشيء بالمتغيرات الأخرى"^(٣٣).

وهناك من الدارسين المحدثين من يقتنع بجدوى التداولية وأهميتها في درس اللغوي الحديث. ونميل إلى هذا المذهب لأن هؤلاء أثبتوا أن التداولية حقل معرفي جديد استطاع أن يتخطى حدود درس اللغوي التقليدي الذي تُؤطَّرُهُ الكلمة والجملة، وتجاوز إلى آفاق رحبة في الخطاب. يقول عثمان بن طالب: "إن نظرية الملاحظة في السنوات الأخيرة حوّلت وجهة البحث من مفهومي الكلمة والجملة إلى مفهوم الملفوظ، أي الجملة المنطوقة في سياق دال. فبينما ترتبط الكلمة ارتباطاً خاصاً بالكتابة وبالقائمة المعجمية للغة، ويبقى ظاهر مفهوم الجملة متعلقاً بالهياكل والأبنية اللغوية وبالأنماط التركيبية الثابتة الخاصة لقواعد التركيب، يتميز الملفوظ بخصائص جديدة لعلاقته المباشرة بالخطاب، في إطار نظرية التلفظ ولقيمته الدلالية كممارسة خطابية تتضمن معطيات السياق وتخضع لقوانين الاستعمال وقواعده، إذ نجد في الملفوظ الكلمات كعلامات دالة، والجمل كتركيب صحيحة، ولكن خصائصه لا تقف عند هذا الحد، بل تشمل كل عناصر وضعية التلفظ المفيدة في تحليل الممارسة الخطابية"^(٣٤).

(٣٢) أنور، محمد سامي، اتجاهات جديدة في دراسة المعنى اللغوي، المؤتمر العالمي للبرغماتية، ١٩٨٥م، (المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ٢٢ع، ربيع ١٩٨٦م) ص ٢٢٢.

(٣٣) المرجع السابق، ص ٢٢٢.

(٣٤) بن طالب، عثمان بن طالب، البرغماتية، ضمن أشغال الملتقى الدولي في اللسانيات، (سبق ذكره)

وقد أشار بعض الدارسين المحدثين إلى صعوبة الفصل بين التداولية والحقول اللغوية الأخرى، يقول العجمي: "ويصعب الفصل في علوم اللغة بين البرغماتية وكل من الدلالة والنحو والمباحث الاجتماعية اللغوية، ولكن المهمة الأصعب هي فصل الجوانب البرغماتية عن الدلالة، إذ تبحث جميعها المعنى من زوايا مختلفة" (٣٥).

ثالثاً: العلاقة بين البلاغة والتداولية

هناك أسساً ومفاهيم كثيرةً مُشتركةً بين البلاغة العربية والنظريات الوظيفية والتداولية في الدرس اللغوي الحديث مع المفارقة الإبستمولوجية، ما يجعل البلاغة أقرب العلوم اللغوية العربية لتلك النظريات وأولها بالتحاور معها.

وقد ذهب صلاح فضل إلى أن البلاغة تداولية بشرط تضييق مجالها واعتبارها أداة ذرائعية وإعادة تعريفها على هذا الأساس. وردَّ على بعض الدارسين الذين وسَّعوا دائرة البلاغة كمن عرّفها بأنها "فن القول بشكل عام" ممَّا يسمح باعتبار كل شيء بلاغة^(٣٦). ونقل عن ليتش "أن البلاغة تداولية في صميمها، إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلّان إشكالية علاقتهما، مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما، ولذلك فإن البلاغة والتداولية البرجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي"^(٣٧). ثمَّ يقول: "... ومن هنا فإنهم يفهمون التداولية اللغوية الآن كتنظيم غير مخالف لعلمي الدلالة والنحو إلا في المستوى فحسب، إذ إنه يقوم بجمعها في

(٣٥) العجمي، الربط الذرعي في النص العربي، (سبق ذكره) ص ٢٥٣-٢٨٦.

(٣٦) انظر: فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، (مكتبة لبنان ناشرون الشركة المصرية العالمية للنشر

— لونجمان، القاهرة، ١٩٩٦م) ص ١٢٣ وما بعدها.

(٣٧) المرجع السابق، ١٢٣ وما بعدها.

مستوى ثالث خاص بالسياق المباشر، يجعل التداولية قاسماً مشتركاً بين أبنية الاتصال النحوية والدلالية والبلاغية^(٣٨).

وذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أن علم البيان من علوم البلاغة العربية يختصّ بدراسة المعاني المفردة، ولا يدخل في المعنى التركيبي. من هؤلاء تمام حسّان الذي ذكر أن "البيان علم المعنى المفرد مطابقاً كان أم تضمينياً أم لزومياً، وحقيقة كان أم مجازاً، وقرىبا كان أم بعيداً..."^(٣٩). ثم أدرك تمام حسّان أن المجاز العقلي فقط يتعارض مع مذهبه هذا، أمّا الاستعارة والكناية والتعريض واستخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي والعكس فلم يلتفت إليها البتة. وكل هذه المباحث تدخل في المعنى التركيبي السياقي، وأغلبها تقع تحت مباحث الخبر. وقد ردّ عبد القاهر على من يحاول إخراج مباحث المجاز عن النظم، فقال: "...هذه المعاني التي هي الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها من مقتضيات النظم، وعنه يحدث، وبه يكون، لأنّه لا يُتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد..."^(٤٠).

وإذا حاولنا تصنيف أبواب البلاغة العربية على ضوء النظريات اللسانية الحديثة، يبدو أن علم المعاني (نظرية النظم عند عبد القاهر) يلتقي مع النظريات الوظيفية في الغالب، أمّا علم البيان فيلتقي مع النظريات السياقية، ومفهوم الحقيقة والمجاز يقابل الأفعال المباشرة والأفعال غير المباشرة للأقوال المنجزة في سياقات حقيقية من اللغة الطبيعية. ولقد أشار بعض البلاغيين إلى أن اللفظ اللغوي لا يكون حقيقة ولا مجازاً قبل استخدامه، وهذا دليل على أن هذين

^(٣٨) المرجع السابق، ص ١٢٣ وما بعدها.

^(٣٩) حسّان، تمام، الأصول دراسة إيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (عالم الكتب، د.ط.

١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، القاهرة) ص ٣٤٩.

^(٤٠) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٣٩٣.

المفهومين داخلان في الدلالة التركيبية وليس في الدلالة المفردة. وقد يؤخذ على اللغويين العرب عموماً تشتيت مباحث التركيب الخبري في البلاغة والنحو وأصول الفقه.

وقد أدخل كل من الدرس البلاغي العربي والدرس اللساني التداولي الحديث السياقَ في التحليل اللغوي. ومن أهمّ النظريات اللسانية التداولية التي اعتبرت السياق وقدّمت مقاربات يمكن تطبيقها على اللغة الطبيعية نظرية الأفعال الكلامية عند أوستن وسيرل، ونظرية الحوار أو المحادثة عند جرايس. وقد أطلق البلاغيون العرب المقام أو الحال أو مقتضى الحال على مفهوم السياق.

ومن الفروق بين البلاغة العربية والنظريات السياقية أن البلاغة تهتم بالجانب التعبيري للأقوال، ومما يدلُّ على ذلك تعريفهم البلاغة بأنها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال". وهذا التعريف يكشف أن المنطلق الأول لديهم هو الأحوال ليتوصّلوا عن طريقها إلى التراكيب المناسبة لها. وقد عبّر بعض الدارسين المحدثين عن اتجاه التحليل البلاغي العربي بأنه "تحديد الربط المناسب بين مجموعة الأحوال ومجموعة التركيبات البديلة بالنسبة لمعنى أساسي واحد"^(٤١). أمّا النظريات التداولية اللسانية كنظرية الأفعال الكلامية ونظرية المحادثة فقد اهتم أصحابها بالجانب التفسيري في تحليلاتهم، ومعنى ذلك أنهم يخلّون تراكيب وعبارات منجزة ليتوصّلوا منها إلى السياق الذي أدّى إلى إنتاجها. والفرق بين هذين الاتجاهين التعبيري والتفسيري يكمن في أن الأول ينطلق من الأحوال وينتهي بالأقوال والعبارات المناسبة لها، أمّا الثاني فينطلق من الأقوال المنجزة ويحاول استنتاج الأحوال والظروف التي أدّت إلى إنتاجها.

(٤١) الطبطبائي، طالب سيد هاشم، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب،

وما تقدّم من غلبة التحليل التعبيري في البلاغة العربية، وغلبة التحليل التفسيري في النظريات التداولية لا يعني أنّ كلاّ منهما لا يستخدم التحليل الآخر. فقد يستخدم البلاغي الأسلوب التفسيري في بعض تحليلاته للنصوص، وكذلك النظريات التداولية قد يُرى فيها شيء من التحليل التعبيري. ويلاحظ أن اتجاه التحليل اللغوي عند علماء أصول الفقه الإسلامي وعند علماء التفسير يدخل في غالبه في الاتجاه التفسيري، ويلتقي كثير من تحليلاتهم للنصوص الدينية مع التداولية الحديثة. والفرق بين هذه العلوم وبين البلاغة العربية يرجع إلى أسباب نشأة كل علم والغرض الذي يهدف إليه، وكذلك البيئة المعرفية التي ترعرع فيها، فمثلاً: البلاغة نشأت في بيئة أهل الكلام وخاصة المعتزلة، وكان هدفهم الأول تعليم الناشئة الفصاحة والجدل، بخلاف علم أصول الفقه الذي نشأ في بيئة علماء الفقه والتفسير.

الفصل الأول

تقسيم الأقوال بحسب الأغراض بين البلاغة العربية ونظرية الأفعال الكلامية

المبحث الأول: مفاهيم الخبر في التراث اللغوي العربي

الخبر لغة:

يأتي الخبر في لغة العرب بمعنى العلم والإعلام، قال ابن فارس: "أما أهل اللغة فلا يقولون في الخبر أكثر من أنه إعلام، تقول: أخبرته أُخْبِرُهُ، والخبر هو العلم"^(٤٢). ويأتي الخبر بمعنى النبأ وبمعنى الجواب ففي اللسان: "خبرت بالأمر أي علمته، وخبرت الأمر أُخْبِرُهُ إذا عرفته على حقيقته، والخبر — بالتحريك — واحد الأخبار، والخبر: ما أتاك من نبيٍّ عمن تستخبر، والخبر: النبأ"^(٤٣).

الخبر النحوي والخبر البلاغي في التراث اللغوي العربي

استخدم الدارسون العرب القدماء نحاة وبلاغيين "الخبر" للدلالة على معنيين اصطلاحيين، وقد اصطلح بعض الدارسين المحدثين للتمييز بين المفهومين بـ "الخبر النحوي والخبر البلاغي". يقول خالد ميلاد: "أما المعنى الأول للخبر

^(٤٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، الصحابي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، (مكتبة المعارف، ط١، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م) ص ١٧٩.

^(٤٣) ابن منظور، لسان العرب، (سبق ذكره) مادة (خبر).

فهو معنى خاص يتمثل في وظيفة المحل الإعرابي للمبني على المبتدأ، فهو المسند الذي لا يُغني عنه المسند إليه، وأما المعنى الثاني للخبر فهو معنى عام يتمثل في الوظيفة الدلالية للقول باعتباره يكون خبراً واستخباراً وأمرًا ونهيًا..^(٤٤).
 واستخدم اللغويون العرب القدماء مصطلح الخبر بمفاهيم متعددة في البلاغة والنحو. وكل هذه المفاهيم تندرج تحت هذين المفهومين الأساسيين.

١ - الخبر النحوي

أطلق اللغويون العرب الخبر بهذا المستوى على ثلاثة مفاهيم مختلفة:

١. أطلقوا الخبر على المسند الذي يأتي اسماً أو جملة تقع بعد مبتدأ قبلها، وهو المشهور عند النحاة بـ "خبر المبتدأ"، وإذا أطلقوا الخبر فإنه يقع بهذا المفهوم في الغالب. وقد عرفوه بأنه الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ^(٤٥). وذكر التهانوي ثلاثة معانٍ اصطلاحية للخبر حسب العلوم التي يدخل فيها: "فهو في علم الحديث مرادف للحديث النبوي، أو مباين له أو أعم منه. وعند النحاة يطلق الخبر على المجرّد المسند إلى المبتدأ. وعند البلاغيين والأصوليين والمناطقية والمتكلمين وغيرهم يطلق الخبر على الكلام التام غير الإنشائي"^(٤٦).

ويلاحظ أن المعنى الأول للخبر عند التهانوي يدخل في علم الحديث ولا يعيننا في هذا البحث، والمعنى الثاني هو مفهوم الخبر عند النحاة في المستوى التركيبي الذي نحن بصددده، والمعنى الثالث يقصد به الخبر البلاغي، إلا أن محاولته

^(٤٤) ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، (سبق ذكره) ص ٦١.

^(٤٥) اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، (مؤسسة الرسالة، ط ٢،

١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، بيروت) ص ٧٢.

^(٤٦) التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، (سبق ذكره) مادة (الخبر) ١/٧٣٦.

في تحديده غير كافية، إذ لم يستطع أن يقول أكثر من أن الخبر البلاغي ما عدا الكلام الإنشائي.

وذكر محمد القاضي في تعقيبه على التهانوي أن حدّ الخبر عند النحاة يقع على الصيغة، وحدّه عند البلاغيين يقع على الصيغة والمعنى معاً، يقول: "فالمصنف (أي التهانوي) يذكر أن الخبر يمكن أن يدلّ على الكلام أو على معنى الكلام إذ هو من جهة يطلق على الصيغة التي هي قسم من الكلام اللفظي اللساني لا غير، ومن جهة أخرى يطلق على الصيغة وعلى المعنى، فباستبار الأول يستمد الخبر حقيقته من ذاته ولا يحكم عليه من جهة صدقه أو كذبه، أما اعتبار الخبر جامعاً بين الكلام والمعنى فذلك مصداق تعريفه بكونه الكلام الذي يدخل فيه الصدق والكذب. وهنا لا بد من رصد العلاقة بين ذلك الكلام وما يحمله من عناصر الواقع، إذ الصدق لغة الخبر الموافق للمُخْبِر به والكذب خلافه وهو الخبر المخالف للمُخْبِر به" (٤٧).

٢. وأطلق بعض النحاة الخبر على الفعل الذي هو قسم من أقسام الكلمة العربية (اسم وفعل وحرف) من ذلك ما ورد عند المظفر العلوي في نضرة الإغريض ونصرة القريض، يقول في حديثه عن نشأة النحو العربي: "والأصل ثلاث كلمات: اسم وخبر وأداة تدلّ على معنى... " (٤٨). وإطلاق الخبر على الفعل غير شائع عند النحاة، وهو عكس المفهوم الأول؛ إذ كان الخبر بمعنى المسند مطلقاً ما عدا الفعل الذي يرفع فاعلاً بعده ولم يتقدّم عليه اسم مرفوع مبتدأ يتطلب خبراً.

(٤٧) القاضي، محمد، الخبر في الأدب العربي دراسة في السردية العربية، (منشورات كلية الآداب منوبة، ط ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، تونس) ص ٥٥-٥٦.

(٤٨) العلوي، المظفر بن الفضل المتوفى سنة ٦٥٦، نضرة الإغريض في نصرة القريض، تحقيق نهى عارف الحسن، (مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م) ص ١٥.

٣. وأطلق البلاغيون العرب الخبر على المسند الذي لا يستغني عنه المسند إليه في الجملة العربية، وهذا المعنى أعمّ مما سبق من معاني الخبر، لأنه يشمل كل ما يقع مسنداً؛ اسماً كان أو فعلاً، وجملة كان أو مفرداً؛ من دون النظر إلى موقعه في ترتيب عناصر الجملة. قال أبو علي الفارسي: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء اسم، وفعل، وحرف، فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم. ومثال الإخبار عنه، كقولنا: عبد الله مقبل، وقام بكر. فمقبل خبر عن عبد الله، وقام خبر عن بكر" (٤٩). نلاحظ هنا أن أبا علي الفارسي يُعدّ (الفعل) داخلياً في الخبر بمعنى المسند. ومع كثرة ورود الخبر بهذا المعنى في البلاغة العربية نجد بعض الدارسين المحدثين يطلقون عليه "الخبر النحوي" (٥٠). لأن هذا المفهوم للخبر يشير إلى كلمة مفردة أو ما يقوم مقامها، ولا يرقى إلى مستوى الأغراض.

٢- الخبر البلاغي

وهو الخبر الذي يُعرفونه بأنه الكلام الذي يحتمل الصدق والكذب. ومن أوائل من ذكر هذا الحدّ للخبر المبرّد، حيث ذكر في المقتضب أن الخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب (٥١). وقال ابن فارس: "وأهل النظر يقولون: الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستقبل أو دائم" (٥٢).

(٤٩) الفارسي، أبو علي حسين بن عبد الغفار، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، (مطبعة دار التأليف بمصر، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) ص٦.

(٥٠) ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، (جامعة منوبة، كلية الآداب، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، تونس) ص٦١.

(٥١) المبرّد. أبو العباس محمد ابن يزيد، المقتضب، ط١، (دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) ٧٥/٢.

(٥٢) ابن فارس، الصحابي، (سبق ذكره)، ص١٧٩.

وقد حدّهُ عبد القاهر بأنّه الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وأورد هذا الحدّ في معرض ردّه على أصحاب اللفظ، يقول: "واعلم أنك إذا فتشت أصحاب اللفظ عمّا في نفوسهم وجدتهم قد توهموا في الخبر أنّه صفة للفظ، وأنّ المعنى في كونه إثباتاً أنّه لفظ يدلّ على وجود المعنى من الشيء أو فيه، وفي كونه نفيّاً أنّه لفظ يدلّ على عدمه وانتفائه عن الشيء... فإذا لم يكن ذلك مما يشك في بطلانه ووجب أن يعلم أنّ مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وأنّ ذلك حقيقة الخبر إلا أنّه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يسمى إثباتاً، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى نفيّاً"^(٥٣). وعرفه فخر الدين الرازي بأنّه "القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلى معلوم بالنفي أو بالإثبات"^(٥٤).

وهذا المفهوم البلاغي للخبر يقابل مصطلح "القضية" عند المناطقة، ولذلك يعرفونها باحتمال الصدق والكذب. ومن هؤلاء المناطقة نجد الفارابي مثلاً عرفّ القضية بأنها "هي القول الجازم الذي يُصدّق أو يُكذّب، وهو مركب من محمول وموضوع"^(٥٥).

وانتقد السكاكي من يعرفّ الخبر باحتمال الصدق والكذب، لأنهم يعرفون الصدق نفسه بالخبر، بقولهم: "الصدق: هو الخبر عن الشيء على ما هو به، وعكسه الكذب" فيلزمهم الدور وعدم الفائدة^(٥٦)، يقول: "...والحدود التي تذكر كقولهم: الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب، أو التصديق والتكذيب، أو كقولهم هو الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من

^(٥٣) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره)، ص ٥٢٩.

^(٥٤) فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق بكر شيخ أمين، (دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م)، ص ١٤٩.

^(٥٥) الفارابي، أبو نصر، العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، (مطبعة دار الكتب، ١٩٧٦م)، ص ١٧.

^(٥٦) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، (سبق ذكره) ص ١٦٤.

الأمور نفيًا أو إثباتًا... ليتها صلحت للتعويل" (٥٧). ويبدو أن السكاكي يردُّ على من يعتقد أن هذا التعريف تعريف حدِّي، وهو تعريف باللائم.

ونقل القزويني أن الخبر منحصر في الصادق والكاذب، فقال: "اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم: صدقه مطابقة حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه له، وهذا هو المشهور وعليه التعويل، وقال بعض الناس: صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأً، وكذبه عدم مطابقة حكمه له" (٥٨).

٣- الخلط بين الخبر النحوي والخبر البلاغي

خلط بعض نحاة العرب وبعض البلاغيين بين الخبر النحوي (خبر المبتدأ) والخبر البلاغي الذي هو قسيم للكلام الإنشائي وعرفوه بأنه القول الذي يحتمل الصدق والكذب، ومن مظاهر هذا الخلط ما يلي:

١- ازدواجية دلالة الخبر عند سيبويه:

ذكر خالد ميلاد أن سيبويه لم يحاول تعريف الخبر في الكتاب، وذكر أنه استعمل كلمة "خبر" للدلالة على معنيين اصطلاحيين. يقول: "أما المعنى الأول للخبر فهو معنى خاص، يتمثل في وظيفة المحل الإعرابي المبني على المبتدأ، فهو المسند الذي لا يَغْنَى عنه المسند إليه. وأما المعنى الثاني للخبر فهو معنى عام،

(٥٧) المصدر السابق، ص ١٦٤.

(٥٨) انظر: القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة (سبق ذكره) ص ١٦. وإشارة القزويني في عبارة "وقال بعض الناس" هي إلى: المعتزلي الشهير: النظم (أبو إسحاق) انظر: المصدر السابق، ص ١٦.

يتمثل في الوظيفة الدلالية للقول، وباعتباره يكون خبيراً واستخباراً وأمراً ونهياً...^(٥٩).

ولم يكن استخدام سيبويه المزدوج في مفهوم الخبر متساوياً، فكان استخدامه للمعنى الثاني البلاغي مطرداً وثابتاً، فقد ورد في الصفحة الأولى من الكتاب قوله: "هذا باب علم ما الكلم من العربية... أما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يذهب... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أحررت"^(٦٠). وفي ذلك إشارة واضحة إلى تقسيم القول إلى خبر وأمر، ولا يفهم منه الحصر؛ إذ وردا في معرض التمثيل فلا يمنع من وجود غيرهما. وقد تحدث سيبويه عن الاستفهام وسائر الأقسام الإنشائية الأخرى في أماكن متفرقة في الكتاب.

لم يكن هناك إشكال في استخدام سيبويه الخبر بالمفهوم البلاغي، ولكن حصل إشكال في استخدامه الخبر بالمفهوم النحوي لوجود مصطلحات أخرى استخدمها سيبويه للمفهوم نفسه كالمبني عليه والحديث والمحدث به^(٧٠). وقد اضطربت أقوال خالد ميلاد في تبرير ازدواجية المصطلح عند سيبويه، وله في ذلك موقفان:

الأول: حاول تبرير ازدواجية المصطلح عند سيبويه معتمداً على ما ذكره التهانوي من أن المعنيين لغويان^(٧١). يقول خالد ميلاد: "لقد استعمل سيبويه كلمة "خبر" للدلالة على معنيين اصطلاحيين، ويبدو أن هذين المعنيين لغويان، ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت صاحب الكتاب لا يحدّد الخبر لا بهذا المعنى

^(٥٩) ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، (سبق ذكره)، ص ٦١.

^(٦٠) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي بمصر، ط٢، ١٩٧٧م) ١/١٢.

^(٧٠) المصدر السابق، ١/٢٣.

^(٧١) التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، (سبق ذكره)، ١/٤١٠.

ولا بذاك... وملاحظة التهانوي بأن كلا المعنيين لغويّ ملاحظة دقيقة لأنّهما معنيان لا يختلفان في الحقيقة إلا من حيث وقوع المعنى الأوّل على محلّ المفرد داخل الجملة، ووقوع المعنى الثاني على محلّ القول في النّص، فكلاهما يعود إلى معنى واحد^(٧٢).

ولا يخفى ما في قوله من تكلف لتبرير ازدواجية مفهوم المصطلح الواحد عند سيوييه، وترد عليه بعض الإشكالات، منها:

أ - أن تقارب المفهومين ودخول أحدهما في الآخر لا يكون مُبرراً لاستخدام مصطلح واحد فيهما؛ لأنّه يخالف الغرض الذي توضع المصطلحات من أجله في العلوم والمعارف المختلفة وهو التمييز بين المفاهيم المتقاربة والمتداخلة.

ب - أن الخبر النحوي الذي هو المبني على المبتدأ يدخل في القول الخبري والأقوال الإنشائية على حد سواء، وهذا دليل على أنّه ليس هناك علاقة بين الخبر البلاغي والخبر النحوي ليست موجودة بينه وبين الإنشاء.

الثاني: يعترف ميلاد بعدم انضباط بعض المصطلحات عند سيوييه، وأن استخدامه المزدوج لمصطلح الخبر من هذا القبيل. وهذا القول أقرب إلى الصواب وقد تقدم بما في تبريراته من إشكال. يقول ميلاد: "لقد استعمل سيوييه كلمة (خبر) للدلالة على معنيين اصطلاحيين... ونحن نعتبر أنّ ذلك لم يكن من باب الصدفة وإنما كان نتيجة عدم استقرار الحدود الفاصلة بين مجالي النحو والبلاغة مما أدّى إلى تشابك المصطلحات المتعلقة بهما وتداخلها... ويبدو في الحقيقة أنّ افتراض أن المصطلح الموضوع أصلاً لوظيفة المحل الثاني بعد المبتدأ إنّما هو المبني

(٧٢) ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، (سبق ذكره)، ص ٦١.

عليه، أما الخبر فقد ورد منذ الصفحة الأولى من الكتاب بمعنى وظيفة الكلام في علاقته بالمتكلم والمخاطب" (٧٣).

٢- ومن مظاهر الخلط بين الخبر النحوي والخبر البلاغي منع بعض النحاة مجيء الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ. وقد اتهم الرضي ابن الأنباري وبعض الكوفيين بالوهم والخلط بين المصطلحين في منعهم مجيء الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ بعدما نقل عنهم بأنها - أي الجملة الخبرية - "لا تصح أن تكون طلبية، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب" (٧٤).

ثم يقول الرضي تعليقا على قولهم: "وهو وهم، وإنما أتوا من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من عمل شيئا، ففي قولك: "زيد عندك" يُسمون الظرف خبراً مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو مجرد المسند المغاير للصفة المذكورة. ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى: {قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ} (ص ٦٠) وأيضاً اتفاقاً على جواز الرفع في قولهم: "أما زيد فاضربه" (٧٥).

ولقد علق محمد الشاوش على قول الرضي بقوله: "رمى الرضي من منع كون الجملة الواقعة خبراً طلبية بالوهم، وهو من أشنع ما يُرمى به النحوي إذ هو أفدح من السهو. وقد أتى أصحاب هذا الوهم بسبب الخلط بين خبر المبتدأ والخبر قسيم الطلب. ومن أدلة ذلك: إطلاقهم الخبر على الظرف، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب... فلئن لم يصدق إطلاق الصدق والكذب على

(٧٣) المرجع السابق، ص ٦١-٦٢.

(٧٤) رضي الدين، الأستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة

قاريونس، ط ٢، ١٩٩٦م، بنغازي، ليبيا، ١/٢٣٧-٢٣٨.

(٧٥) المصدر نفسه.

الظرف فإتھما یصدقان علی ما یقدّر من الفعل أو ما فی معناه قبل
الظرف... " (٧٦).

ویلاحظ أنّ الشاوش أصاب فی جزءٍ من تعلیقه علی الرضی وأخطأ فی
جزءٍ. أصاب فی إشارته إلى سبب الوهم عندهم وأنّه الخلط بین خبر المبتدأ
والخبر الذی هو قسیم الطلب. وأخطأ فی تعلیقه علی استدلال الرضی بجواز
إطلاق الخبر علی الظرف مع أنّه لا یحتمل الصدق والكذب، فظنّ الشاوش أنّهم
مخطئون فی إطلاقهم هذا، والصواب أنّهم أخطأوا فی منعهم مجيء الجملة الطلبية
خبراً للمبتدأ فقط. وأمّا ما أخذ علیهم من إطلاق الخبر علی الظرف فهو صواب
ومتفق علیه لدى الجميع. وقد أورده الرضی يستدلّ علیهم لیلزمهم أنّ الخبر عند
النحاة لا یشرط فیهِ احتمال الصدق والكذب. وأمّا ما یشرط فیهِ احتمال
الصدق والكذب فهو الخبر البلاغي الذی یمثله الفعل القولي والجملة بأكملها،
وهذا دلیل علی دقة المسألة عند التطبيق وأنها ما زالت غامضة حتی عند بعض
الدارسین المحدثین.

وقد أثبت سیبویه مجيء الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ، علی خلاف ما نقل
عن ابن الأنباري وبعض الكوفیین. یقول سیبویه: "وقد یكون فی الأمر والنهي
أن یبنى الفعل علی الاسم، وذلك قولك: (عبدُ الله اضربه) ابتدأت عبد الله
فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب له، لتعرفه باسمه، ثمّ بنيت الفعل علیه، كما
فعلت ذلك فی الخبر... " (٧٧).

(٧٦) الشاوش، محمد، أصول تحلیل الخطاب فی النظرية النحوية العربية - تحلیل نحو النص، (منشورات

جامعة منوبة، ط١، تونس، ٢٠٠١م) ٨٤٨/٢ .

(٧٧) سیبویه، الكتاب، (سبق ذكره) ١٣٨/١ .

وقد اعتبر سيويه — مع إجازته مجيء الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ — هذا الأسلوب عدولاً عن الأصل، يقتضيه المقام، وأن المتكلم يقصد من هذا العدول تنبيه المخاطب وتعريفه لمن يريد ضربه في المثال السابق (عبد الله اضربه) مثلاً. ومع هذا أكد سيويه أن الأصل في الجمل الطلبية: أن تكون جملاً فعلية، يقول: "والأمر والنهي يُختار فيهما النصب في الاسم الذي يبني عليه الفعل، ويبني على الفعل، كما اختير ذلك باب الاستفهام، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مُظهراً أو مضمراً، وهما — أي الأمر والنهي — أقوى في هذا من الاستفهام، لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء، نحو قولك: أزيد أخوك... والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل، وذلك قولك: زيداً اضربه" (٧٨).

ويلاحظ على كلام سيويه ما ظاهره التناقض بين كلامه في أن الطلب لا يأتي إلا في الجمل الفعلية، وعبر عنها بقوله: "والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل" وبين كلامه في جواز مجيء الجملة الطلبية خبراً عن مبتدأ، وعبر عنها بقوله: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم، وذلك قولك: "عبد الله اضربه". ويُجمع بينهما بأن يُحمل كلامه الأوّل على الأصل، أي أن الأصل مجيء الجملة الطلبية فعلية. ويحمل كلامه الثاني على الجواز، أي جواز مجيئها اسمية عدولاً عن الأصل لأغراض سياقية أو مقامية لدى المتكلم.

٣- تقسيم البلاغيين العرب لأبواب علم المعاني، يكشف عن الخلط بين ثلاثة مفاهيم مختلفة، هي: الخبر النحوي، والخبر البلاغي، والإسناد. ففي مقدمات كتبهم يذكرون أن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء، وعند التطبيق يعتقدون للإنشاء باباً مستقلاً ولم يفعلوا مثله في الخبر. وحينما كنا ننتظر منهم

حديثاً عن الخبر البلاغي الكلي الذي يقابل الإنشاء، نجدهم يعوضون عنه بأشياء يعتقدون أنها تغني عن دراسته. فقد بحثوا في الإسناد الخبري ثم فصلوا في عناصره (المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل) وفي ذلك خلط واضح بين مستويات التحليل اللغوي، فالإنشاء غرض من الأغراض التي تؤدّيها الجمل بمعناها العام، فكيف يقابل بوظائف في مستوى البنية كالمسند والمسند إليه ؟

ومّا يلاحظ على البلاغيين أيضاً أنّ الإسناد الذي يسمونه خبرياً ليس خاصاً بالجملة الخبرية. فكما يكون في الجملة الخبرية يكون أيضاً في الجملة الإنشائية، وكذلك جميع عناصره موجودة في جمل الإنشاء. إذاً فما وجه تخصيصه بالخبر وتسميته بالإسناد الخبري ؟ لا وجه له، إلا إذا افترضنا صحة القول بأنّ الخبر أصل للإنشاء، فكما هو أصل للنفي والتوكيد والتخصيص والحصر، هو أصل للإنشاء أيضاً. وفيه نظر لما بيناه سابقاً.

وقد أشار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني في بعض عباراته في دلائل الإعجاز، يقول: "واعلم أنّ معاني الكلام كلّها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع" (٧٩).

(٧٩) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٥٢٦-٥٢٧.

المبحث الثاني: تقسيم الكلام إلى خبرٍ وإنشاءٍ في البلاغة العربية

أولاً: مذاهب البلاغيين في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء

هناك مذاهب عند نحاة العرب والبلاغيين في تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء. فمنهم من يرى أن الإنشاء قسيم للخبر وخارج منه، وفيه مذاهب وأقوال، وهناك من يرى أن الإنشاء مبني على الخبر ومتفرع منه.

الخبر أصل للإنشاء:

ورد عن بعض اللغويين العرب القدماء ما يفهم أن الأصل في الجملة العربية أن تكون خبرية مثبتة، وأن الإنشاء يأتي في مرحلة لاحقة للخبر، ويستوي في ذلك الإنشاء والنفي فكلاهما معنى زائد على الجملة الخبرية المثبتة. بما يطرأ عليها من زيادة أو حذف. يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن معاني الكلام كلّها معانٍ لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع... وجملة الأمر أن الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه... وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض وأعظمها شأنًا الخبر فهو الذي يُتصوّر بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة، وفيه يكون في الأمر الأعمّ المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة" (٨٠).

فقد أقرّ عبد القاهر في النص السابق أصلية الخبر للإنشاء، وتابعه في ذلك الشريف الجرجاني في الإشارات والتنبيهات، مع تفصيل، بقوله: "والخبر والإنشاء وإن كانا نوعين متكافئين لا سبب لأحدهما على الآخر في المعنى، لكن

الخبر في اللفظ والوضع أصل، والإنشاء طارئ عليه، وكل طارئ على شيء لا بد له من دلالة، وتلك الدلالة في الإنشاء إما لفظية أو معنوية، واللفظية إما أداة كحروف النهي والاستفهام والتمني والترجي والنداء، أو تغيير الصيغة، وهو أمر المخاطب المأخوذ من المضارع... والمعنوية كألفاظ العقود، كبعث واشترت، وزوجت وطلقت. فإن العلم بعدم وقوع الفعل في الماضي دلالة على كونها للإنشاء" (٨١).

واعتمد عبد القاهر على كلمة "الخبر" اعتماداً كلياً في تقسيمه للجملية العربية وظيفياً، فقد اشتق منها "المخبر به والمخبر عنه" بدلاً من "المسند والمسند إليه" في مواضع كثيرة من دلائل الإعجاز. يقول مثلاً: "ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له، والنفي يقتضي منفيّاً ومنفيّاً عنه، فلو حاولت أن يتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت فيما لا يصح في عقل ولا يقع في وهم. ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعلٍ من غير أن تريد إسناده إلى شيءٍ مظهرٍ أو مقدرٍ مضمّرٍ..." (٨٢).

ويقول أيضاً: "واعلم أن معاني الكلام كلّها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع" (٨٣).

(٨١) الجرجاني، الشريف محمد بن علي، المتوفى سنة ٧٢٩هـ، الإشارات والتنبيهات، تحقيق عبد القادر

حسين، (دار النهضة مصر، د.ط، د.ت، القاهرة) ص ١٠٠-١٠١.

(٨٢) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٥٢٧، ٥٤١.

(٨٣) المصدر السابق، ص ٥٢٧، ٥٤١.

وما ذكره الجرجاني من أن الخبر أصل للإنشاء والنفي والتوكيد دليل على أنه لا يرى الخبر أكثر من مفهوم (القضية) التي تتركب من موضوع ومحمول عند المناطقة أو المسند إليه والمسند في البلاغة العربية. وذلك أن الخبر بمفهوم الفعل الإنجازي الإثباتي أو التقريري الذي عرفوه باحتمال الصدق والكذب لا يُتصور أن يكون أصلاً للإنشاء المقابل له. وكذلك أوضح الجرجاني أهم الفروق التي تميز بين مستويي مفهوم الخبر (الخبر الذي اصطلح عليه المحدثون بمحتوى القضية والخبر بمفهوم الفعل الإنجازي) يقول: "وإذا عرفت أنه لا يتصور الخبر إلا بين شيئين: مخبر به ومخبر عنه فينبغي أن تعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له "مُخبر" يصدر عنه ويحصل من جهته ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً، وبالكذب إن كان كذباً"^(٨٤).

ويلاحظ هنا أن الجرجاني ميز بين القضية والفعل الإنجازي بكلام يكاد يكون مكتملاً، حيث أوضح أن الخبر يكون بين شيئين هما: المخبر عنه والمخبر به (المسند إليه والمسند) ويقصد به القضية أو محتوى القضية، إذ لا تكتمل إلا بوجودهما ظاهرين أو إظهار أحدهما وتقدير الآخر.

وذكر أنه يحتاج بعد هذين — أي المسند والمسند إليه — إلى ثالث هو "المُخبر" ويقصد من هذا الثالث قصد المتكلم وغرضه من إيراد تلك القضية هل يريد أن يخبر ويقرر ويثبت شيئاً، وهذا هو الفعل الإنجازي الذي تدل عليه القضية إذا كانت مجردة. أما إذا كان الفعل الإنجازي الذي تدل عليه القضية لنفي القضية نفسها أو لتأكيدها أو لنقل العبارة من الإخبار إلى الإنشاء فذلك

(٨٤) المصدر السابق، ص ٥٢٧، ٥٤٣.

يحتاج إلى أدوات خاصة كما أسلفنا، وقد تقوم دلالة المقام وسياق الحال أو التنعيم مقام الأداة في نقل العبارة من الفعل الأساسي الذي تؤديه القضية المجردة وهو الإخبار المثبت المؤسس — أي غير المؤكد — إلى بقية الأفعال الإنجازية خبرية كانت أم إنشائية^(٨٥).

والظاهر أن البلاغيين العرب لا يميزون تمييزاً واضحاً بين الخبر الذي هو فعل من الأفعال الإنجازية وبين الخبر الذي استخدموه في محتوى القضية العامة. ويبدو أن اللبس يرجع إلى أن الفرق بين الخبرين يكاد يكون فلسفياً أو على أقلّ التقدير معنوياً؛ لأنه ليس هناك فروق لفظية في مستوى البنية يمكن أن تميز بين القضية المجردة وبين القضية التي أضيف إليها الفعل الإنجازي الإخباري المثبت.

ومن هنا اعتبر البلاغيون العرب الخبر المثبت المؤسس درجة الصفر وأصلاً تبني عليه بقية الأفعال الكلامية التي تميزها أدوات خاصة في البنية. ويمكن أن تكون هذه الأفعال الكلامية داخلة في عموم الخبر كالخبر المنفي والخبر المؤكد، وقد تدخل في الإنشاء كالطلب والاستفهام والتعجب والتمني. وكل هذه المعاني الزائدة على مستوى التركيب الخبري الأساسي تتضح بمؤشرات الخاصة في البنية. وتأتي هذه المؤشرات حروفاً، وأسماءً، وقد تسهم بنية الكلمة وصيغتها أو السوابق واللواحق في توضيح وتحديد المعنى الزائد، كما في أسلوب الأمر والتعجب، مثل: قم، وما أكرمه أو أكرم به.

وقد يكون اللبس بين القضية والفعل الكلامي مرتبطاً بخاصية من خواصّ اللغة العربية، وهي أن العربية تحذف فعل الكون في أغلب الأحيان، وتجعل

(٨٥) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، (دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د. ت)

العلاقة بين المسند إليه والمسند علاقة معنوية في الغالب، وينتج من تلك الخاصية أن لا يكون ثمة فروق لفظية بين الأفعال الإنجازية في مستوى البنية^(٨٦).

وقد اعتمد على هذا الرأي بعض المحدثين، فذهبوا إلى أن الخبر أصل للإنشاء يقول محمد كردي في ذلك: "والخبر أصل للإنشاء، لأنَّ الإنشاء خبر صار إنشَاءً إما بحذف كما في "حفظ" فإنه حذف منه حرف المضارعة أو بزيادة كما في "لتحفظ ولا تهمل"... أو بنقل كنعم وبئس وصيغ العقود كبعث واشترت وغير ذلك"^(٨٧).

الخبر قسيم للإنشاء وخارج منفصل عنه

وقد ذهب إلى هذا الرأي أغلب الدارسين العرب القدماء، واعتمدوا فيه تقسيمات كثيرة تطوّرت في العصور المختلفة. فمثلاً سيبويه أدخل الخبر والإنشاء فيما هو أعمُّ منهما، وهو الواجب وغير الواجب، وقد فصلَّ سيبويه في بعض عباراته فذكر الخبر والاستخبار والطلب وغيرها. وكذلك فعل من جاء بعده، ولكن كل هؤلاء لم يقصدوا الاستقصاء ولم يصنفوا الأغراض التي يأتي عليها الكلام، بخلاف المتأخرين الذين صنّفوا القول بحسب معناه إلى خبر وإنشاء، وأثبتوا أنه منحصر فيهما. وإليك بعض هذه التقسيمات:

(٨٦) انظر: المرجع السابق، ص ١٩١-١٩٤.

(٨٧) كردي، محمد عبد الرحمن، نظرات في البلاغة والإسناد، (شركة دار الصفا للطباعة، د.ط، القاهرة،

التقسيم الثنائي:

اعتمد سيويه تقسيماً ثنائياً في تقسيم الكلام بحسب المعنى، فقد تحدث في الكتاب عن الكلام الواجب وغير الواجب. وهذان المصطلحان استخدمهما بالمفهوم الذي اصطلح عليه النحاة والبلاغيون من بعده بالخبر والإنشاء^(٨٨). والواجب وغير الواجب، وإن تضمننا وشملاً تقسيم القول إلى الخبر والإنشاء، إلا أنهما أعمّ منهما، فقد انطلق تقسيمه من تقسيم القول إلى الثابت وغير الثابت. يقول خالد ميلاد في ذلك: "إن الواجب وغير الواجب مفهومان يمكن أن نجردهما على التوالي للإثبات وما يكون بمرتله، وعدم الإثبات وما يكون بمرتله ونحن نفترض ذلك مبدئياً، لأن الواجب أعم من الإثبات وغير الواجب أعم من عدم الإثبات. ذلك لأن الواجب عند سيويه يشمل من الكلام ما كان مثبتاً ومؤكداً، وما كان واقعاً ثابتاً في الكون وفي الاعتقاد، وما كان ثابتاً في الاعتقاد دون الكون الخارجي. ويشمل غير الواجب عند سيويه النفي، والجزاء، والأمر، والنهي، والاستفهام، وما يكون بمرتلة الأمر والنهي من دعاء، وتحذير، وتحضيض، وعرض، وتمنٍّ، وترجٍّ، وتشبيه"^(٨٩).

وفي موضع آخر يقول ميلاد: "فالواجب مفهوم يدلُّ على ثبوت معنى الوجود واستقراره وكيونته، وهي معان متصلة بعلاقة المتكلم بالأشياء والأحداث في الكون الخارجي من حيث التصور والاعتقاد، فما كان منها موجوداً واقعاً مستقراً ثابتاً في التصور والاعتقاد فهو واجب، وما لم يكن موجوداً أو ما لم يقع أو لم يثبت في الاعتقاد فهو غير واجب"^(٩٠).

(٨٨) ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، (سبق ذكره) ص ٦٨.

(٨٩) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٩٠) المرجع السابق، ص ٦٩.

وأكد السيوطي التقسيم الثنائي بقوله: "اختلف الناس في أقسام الكلام، فالخداق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والإنشاء"^(٩١).

التقسيم الثلاثي:

ومن القدماء من قسم القول إلى ثلاثة أقسام (الخبر والإنشاء والطلب). ويلاحظ في هذا التقسيم أنهم فصلوا الكلام الإنشائي عن الكلام الطلبي، وجعلوا الإنشاء خاصا بما جاء بلفظ الخبر مع دلالة الإنشائية. قال السيوطي: "...وقال كثيرون: أقسامه ثلاثة: خبر وطلب وإنشاء. قالوا لأن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب أو لا، الأول: الخبر، والثاني: إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء، وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب، والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء..."^(٩٢).

وممن فرّق بين الأقوال الإنشائية والأقوال الطلبيه الرضي الأسترابادي، يقول في شرح الكافية: "والمراد بالإسناد أن نخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصُّ به... وقولنا: "أو في الأصل" ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي، نحو: بعث، وأنت حر، وفي الطلبي، نحو: هل أنت قائم، وليتك قائم أو لعلك قائم، وكذا نحو: اضرب"^(٩٣).

^(٩١) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، (دار البحوث العلمية، د.ط، ١٣٩٤هـ/١٩٧٥م، الكويت) ٣٤/١.

^(٩٢) المصدر السابق، ٣٤/١، وانظر: السبكي، عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص، (دار البيان العربي، ط٤، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ١٧٢/١.

^(٩٣) الرضي، شرح الكافية، (سبق ذكره) ٣١/١، ٣٢.

ويلاحظ على الرضي أنه فرّق بين الكلام الإنشائي والكلام الطلبي، فمثّل للكلام الطلبي بالاستفهام، والأمر، والتمني، والترجي، ومثّل للكلام الإنشائي بعبارات صيغ العقود: بعث وأنت حر، وهاتان الجملتان دلالتهما الأصلية خبرية، ودلالتهما الإنشائية مستفادة من السياق والمقام. ففي الجملة الأولى (بعث) يفترض وجود بائع ومشتري، وكذلك مبيع ومساومة، فبعد ذلك كله صارت الجملة إنشائية وفعلاً أنجزه البائع لإمضاء البيع وإنجازه. وفي الجملة الثانية (أنت حر) يفترض وجود سيّد ومملوكه في المقام يمثلان طرفي الحوار، أراد السيد أن يحرر مملوكه من ربقة العبودية فقال: "أنت حر" لإنجاز التحرير وإمضائه. ويمكن أن تردّ الجملتان للإخبار المطلق في غير هذا السياق والمقام الذي وصفناه.

وذكر يوسف حسن في تعليقه على كلام الرضي أنّ الجمل الفعلية المستعملة في الإنشاء أكثرها بلفظ الماضي، واستشهد بترجيح الرضي تقدير حرف النداء بـ "دعوت" بلفظ الماضي، ولم يقدر بـ "أدعو" بلفظ المضارع، وكذلك: (بعث) مراداً بها الإنشاء ولم يمثل بـ "أبيع" بلفظ الماضي^(٩٤).

التقسيم الرباعي فأكثر:

من علماء العربية القدامى من قسّم الكلام باعتبار دلالته إلى أربعة أقسام أو أكثر، وهؤلاء جميعاً يفصلون فيما استقر مصطلحه بـ "الإنشاء". أمّا الخبر فعند الجميع واحد من الأقسام. يقول ابن قتيبة: "الكلام أربعة: أمر وخبر واستخبار ورغبة، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي الأمر والاستخبار والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب وهو الخبر..."^(٩٥).

^(٩٤) انظر: الرضي، شرح الكافية، (سبق ذكره) ٣٤/١، (حاشية رقم: ١).

^(٩٥) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى سنة ٢٧٦هـ، أدب الكاتب، تحقيق

محمد الدالي، (مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، بيروت) ص ٧.

وجعل ثعلب قواعد الشعر أربعة: أمر ونهي وخبر واستخبار^(٩٦). وذكر ابن فارس أن معاني الكلام عشرة: "خبر واستخبار وأمر ونهي ودعاء وطلب وعرض وتخصيص وتمنٍ وتعجب"^(٩٧).

ثانياً: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في البلاغة العربية

نقل الدكتور طالب سيد هاشم الطبطبائي عن البلاغيين العرب القدماء ثلاثة اعتبارات للتمييز بين الخبر والإنشاء هي: التمييز بحسب قبول الصدق والكذب، والتمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية، والتمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج^(٩٨).

١ - التمييز بحسب قبول الصدق والكذب: يعتبر احتمال الصدق والكذب أشهر اعتبارات التمييز بين الخبر والإنشاء عند البلاغيين العرب.

٢ - التمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية: يميّز القزويني والتفتازاني بين الخبر والإنشاء بأنّ الكلام "إمّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر والثاني الإنشاء"^(٩٩). وذكر الطبطبائي أنّ تعريف القزويني للخبر والإنشاء مأخوذ من التعريف السابق المعتمد على احتمال الصدق

^(٩٦) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى المتوفى سنة ٢٩١هـ، قواعد الشعر، شرحه وعلق عليه محمد عبد المنعم خفاجي، (مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط١، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م) ص ٢٥.

^(٩٧) ابن فارس، الصاحبي، (سبق ذكره) ص ١٨٣.

^(٩٨) الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، (سبق ذكره) ٤٧-٦٠.

^(٩٩) القزويني، الإيضاح، (سبق ذكره) ص ١٥. وانظر: التفتازاني، سعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني، مختصر المعاني وهو الشرح الصغير على متن تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، (مطبعة العطايا بمصر، د.ت) ص ٩٨.

والكذب وعدمه مع تحليل لمعنى الصدق والكذب^(١٠٠). وقد أورد الدسوقي إشكالاً على هذا التعريف؛ هو أن الإنشاء كالخبر له نسبة خارجية يمكن أن تطابقها النسبة الكلامية أو لا تطابقها فنحو "هل زيد قائم" تكون النسبة الكلامية لها طلب الفهم من المخاطب، والنسبة الخارجية لها هي الطلب النفسي للفهم^(١٠١). فإن كان الطلب النفسي ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق. واقترح الدسوقي لحل هذا الإشكال إدخال مفهوم القصد في تعريف الخبر والإنشاء، فيكون الخبر "ما كان لنسبته خارج تقصد مطابقتها له" والإنشاء "ما كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه لكن لم يقصد"^(١٠٢). يقول: "إن الإنشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان، ولا يتطابقان تارة أخرى، فنحو: هل زيد قائم، وقم، النسبة الكلامية للأول طلب الفهم من المخاطب، ولالثاني طلب القيام منه. والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسي للفهم في الأول والقيام في الثاني، فإن كان الطلب النفسي ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي ليس ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق... فعلم من هذا أن النسبة الكلامية والخارجية، والمطابقة وعدمها أمور لا بدَّ منها في الخبر والإنشاء، والفارق بينهما إنما هو القصد وعدم القصد"^(١٠٣).

(١٠٠) الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، (سبق ذكره) ص ٤٩.

(١٠١) انظر: الدسوقي، محمد بن محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني، ضمن شروح التلخيص، (دار البيان العربي، ط٤، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ١/١٦٦.

(١٠٢) المصدر السابق، ١/١٦٦.

(١٠٣) المصدر السابق، ١/١٦٦.

٣ - التمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج: يقول ابن يعقوب المغربي: "إن الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإن كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع، ووقعت في الخارج بين معنى المسند والمسند إليه، فذلك الكلام خبر. وإن كان القصد الدلالة على أن اللفظ وُجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء..." (١٠٤).

ويقول السبكي: "الكلام لا يخلو إما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم مثل: "زيد منطلق" فإنه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل للمخاطب إلا بالاستفادة من المتكلم نحو: "اضرب" أو "لا تضرب" فالأول الخبر والثاني الإنشاء... والظاهر أن مرادهم إما أن يحصل في الوجود بالكلام أو بغيره، فالأول الإنشاء والثاني الخبر (١٠٥). ونقل السيوطي عن بعض المتأخرين أن "الإنشاء ما يحصل مدلوله في الخارج بالكلام والخبر خلافاً" (١٠٦).

(١٠٤) المغربي، ابن يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، (دار البيان العربي، ط٤، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ١/١٦٨.

(١٠٥) السبكي، بهاء الدين، عروس الأفرح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، (سبق ذكره) ١/١٧٤.

(١٠٦) السيوطي، عبد الرحمن، الإتيان في علوم القرآن، تعليق محمد شريف بكر، (مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، الرياض) ٢/٢١٠.

المبحث الثالث

تقسيم الكلام بحسب الأغراض في نظرية الأفعال الكلامية (أوستن وسيرل)

وردت ترجمات عربية كثيرة للمصطلح الدال على هذه النظرية. واخترنا من بين تلك الترجمات أشهرها وهي: نظرية الأفعال الكلامية (speech act theory) وقد انتقد عادل فاخوري الدراسات العربية واتمها بالخلط بين المفهومين للمصطلحين "act" و"verb"^(١٠٧). وترجمهما بـ "الفعل" و"اسم الفعل". ويبدو أنه لم يراع المصطلحات العربية المشهورة لهذه المفاهيم. لأنَّ المقابل العربي للمصطلح "act" هو "الحدث" وقد استخدمه بعض الدارسين المحدثين، ومنهم محمد العبد الذي أطلق على هذه النظرية اسم "نظرية الحدث اللغوي". والمقابل العربي للمصطلح (verb) هو (الفعل). وأما إطلاقه "اسم الفعل" عليه، فقد يثير من الخلط أكثر مما يعالجه، لأنَّ المصطلح مشغول لوجود مفهوم آخر اصطلح عليه النحاة بـ "اسم الفعل". ويبدو أن فاخوري اعتمد على ما اشتهر عند المحدثين من ترجمة هذه النظرية بنظرية الأفعال الكلامية (speech act theory)، فجعلوا الفعل مقابل (act) وهذا مصطلح عندهم، ولا مشاحة في الاصطلاح، ولكن ينبغي تبعاً لذلك ألاّ نغيّر المصطلحات المشهورة في الدراسات العربية قديماً وحديثاً.

(١٠٧) انظر: فاخوري، عادل، نظرية الأفعال الكلامية، ضمن الموسوعة الفلسفية العربية، (سبق ذكره) م ٢،

ونظرية الأفعال الكلامية (speech act theory) نظرية فلسفية ولغوية حديثة تَخَصَّصت في تقسيم الكلام بحسب الأغراض. ومرّت هذه النظرية بمراحل مختلفة في تطوُّرها؛ لذا يحاول هذا المبحث أن يقدّم عرضاً لمراحلها المختلفة، والأسس الرئيسية التي تنبني عليها، والإشكالات التي تجيب عنها.

المرحلة الأولى: أوستن

انطلق رائد نظرية الأفعال الكلامية "أوستن" من النقد على أصحاب الفلسفة الوضعية المنطقية (logical positivism) الذين يرون أن اللغة أداة رمزية لوصف الوقائع في العالم الخارجي، وأن دور اللغة يقتصر على الإخبار عن العالم بعبارات إخبارية يحكم عليها بالصدق إذا طابقت الواقع، أو الكذب إذا لم تطابق. أما العبارات غير الإخبارية فهي عندهم زائفة لا معنى لها^(١٠٨). وفي هذه المرحلة أثبت أوستن بجانب العبارات الخبرية نوعاً آخر من العبارات قد تتشابه في التركيب مع العبارات الوصفية لكنها لا تصف شيئاً في العالم الخارجي، ولا تحتمل الصدق أو الكذب، وميّز بين نوعين من الأفعال الكلامية^(١٠٩):

(١٠٨) انظر: المرجع السابق، م ٢، ص ١٣٣٠. وانظر أيضاً: نحلة، محمود أحمد، نحو نظرية عربية للأفعال

الكلامية، (مجلة الدراسات اللغوية، م ١، ع ١٤، ١٩٩٩م) ص ١٦١.

(١٠٩) انظر: نحلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (دار المعرفة الجامعية، د.ط،

٢٠٠٢م، الإسكندرية) ص ٦٣-٦٥، وانظر أيضاً: نحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، (مجلة

الدراسات اللغوية، م ١، ع ١٤، محرم ربيع - الأول ١٤٢٠هـ/ أبريل - يونيو ١٩٩٩م) ص ١٦١-

١. أفعال إخبارية (constative) وهي أفعال تخبر عن الوقائع في العالم الخارجي، ولها خاصية أن تكون صادقة أو كاذبة، وآثر أن يعدل عن تسميتها أفعالاً وصفية (descriptive) لأنه ليس كل ما يقبل الصدق والكذب وصفاً

٢. أفعال أدائية (performative) هي عبارة عن أفعال يؤديها المتكلم بقوله، وهي أفعال كلامية لا توصف بالصدق ولا بالكذب، وإنما تكون موفقة إذا راعى المتكلم شروط أدائها، أو تكون فاشلة إذا لم يراع شروط الأداء. والأفعال الأدائية مصطلح للأساليب الإنشائية عند أوستن.

ويلاحظ أن ما توصل إليه اللغويون العرب القدماء من نحاة وبلاغيين وأصوليين، فقد توصلوا جميعاً إلى تقسيم الكلام بحسب معناه الكليّ إلى خبر وإنشاء. وهناك تشابه آخر بين النظريتين في معيار التمييز، فقد اعتمد كل منهما " احتمال الصدق والكذب " معياراً للتمييز بينهما. ويلاحظ أن أوستن زاد عليهم شروط الملاءمة التي وضعها للأفعال الأدائية، وإن كانت قد وردت إشارات إلى بعضها عند اللغويين العرب القدماء، ولكن لم يحاول أحد منهم إحصاءها وتقنينها.

ويلاحظ أيضاً أن الزعم الفلسفي الذي انتقده أوستن -وهو الزعم القائم على أن المعنى خاص بالعبارات الخبرية، وأن ما سواها من العبارات زائفة لا معنى لها- لم يتمّ تبنيّه عند اللغويين العرب، بل سبق أن المتقدمين من علماء العربية لم يكونوا يصنّفون الأساليب الإنشائية تحت مصطلح واحد، وقد مرّت تقسيماتهم للكلام بحسب معناه.

المرحلة الثانية: أوستن وسيرل

بعد أن توصل أوستن عدم نجاح ما ذهب إليه في المرحلة الأولى من نظريته، وعلم أن احتمال الصدق والكذب وشروط الملاءمة لا يكفيان في التمييز بين الأفعال الكلامية، ولاحظ أن شروط الملاءمة للأدائيات تنطبق على بعض العبارات الإخبارية، وأن هناك بعض العبارات الأدائية ينطبق عليها احتمال الصدق والكذب، أدى كل ذلك بأوستن إلى رفض التقسيم الثنائي لأفعال الكلام (خبيريات _ أدائيات أو إنشائيات)^(١١٠).

وانطلق أوستن في هذه المرحلة من منطلقات مهمة منها:

١. تغليب الإنشاء على الخبر، وتأويله للعبارات الخبرية تأويلاً إنشائياً، وذهب إلى أن الكلام كله إنشائي بدون استثناء، ونقل عنه ذلك عادل فاخوري بقوله: "خلص أوستن أخيراً إلى أن مفهوم الإنشاء لا ينفع في أن يكون معياراً تصنيفياً؛ إذ إن كل الكلام بما فيه الخبر هو أساساً إنشائي. فالموضوع المهم والشامل إذن هو دراسة الأفعال التي تحصل عند الكلام"^(١١١). وهذا عكس ما ذهب إليه عبد القاهر في دلائل الإعجاز حيث ذكر أن الخبر أصل للإنشاء^(١١٢).

٢. ومن منطلقات أوستن في هذه المرحلة تقسيمه للفعل القولي الواحد إلى

ثلاثة أفعال فرعية تحصل في آن واحد، هي (١١٣):

(١١٠) انظر: الطبطبائي، ص ٦-٧، ونحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٦٦-١٦٧.

(١١١) فاخوري، نظرية الأفعال الكلامية، ضمن الموسوعة الفلسفية العربية، تحرير معن زياده، (سبق ذكره) م ٢، ص ١٣٣١-١٣٣٢.

(١١٢) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٥٢٦-٥٢٧.

(١١٣) العبد، محمد، نظرية الحدث اللغوي تحليل ونقد، (مجلة الدراسات اللغوية، م ٢، ع ٤٤، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م) ص ١٨.

- (١) فعل القول
- (٢) الفعل في القول
- (٣) الفعل بالقول

وذكر محمد العبد أن التمييز بين هذه الأنواع من الأحداث اللغوية لغرض التحليل والدراسة، وليس تمييزاً بين أشياء منعزل بعضها عن بعض^(١١٤). واهتم أوستن في هذه المرحلة بالقسم الثاني (الفعل في القول) وعلى ضوءه قسم الأفعال الكلامية إلى خمسة أقسام^(١١٥):

- (١) الحكميات (Verdictives)
- (٢) المراسيات (Exercitives)
- (٣) الوعديات (Commissives)
- (٤) التنبهيات (Expositives)
- (٥) السلوكيات (Behabitives)

وقام جون سيرل بتعديلات مهمة على ما ذكره أوستن في مرحلته الثانية، وطور نظرية الأفعال الكلامية، وانتقد تقسيم أوستن للأفعال الكلامية التي بنى عليها تقسيمه للأفعال الإنجازية، لعدم اعتماده معياراً واضحاً في التصنيف، وقد اكتملت نظرية الأفعال الكلامية عنده^(١١٦).

^(١١٤) المرجع نفسه، ص ١٨.

^(١١٥) انظر: الفاخوري، عادل، نظرية الأفعال الكلامية، ضمن الموسوعة الفلسفية العربية، (سبق ذكره) ص ١٣٣٣، وانظر: العبد، نظرية الحدث اللغوي، (سبق ذكره) ص ٢١، وانظر: نحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٦٨-١٦٩. وانظر: الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٠-١١.

^(١١٦) انظر: العبد، محمد، نظرية الحدث اللغوي، (سبق ذكره) ص ٢١-٢٢. وانظر: نحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٧٠.

عدّل سيرل التقسيم الثلاثي الذي قدمه أوستن للأفعال الكلامية، وقدم تقسيماً رباعياً وذلك بتقسيمه القسم الأول عند أوستن (فعل القول) إلى قسمين؛ وجاء تقسيمه كالتالي^(١١٧):

١. فعل التعبير أو الفعل اللفظي (Utterance) ويشمل الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية.

٢. فعل القضية أو الفعل القضوي (Propositional act) وهو الإسناد الذي يربط بين المسند إليه والمسند.

٣. الفعل الإنجازي أو الفعل الداخل في القول (Illocutionary act) وهو أهم الأقسام بالنسبة إلى نظرية الأفعال الكلامية، وباعتباره يكون الكلام خبراً واستفهاماً وأمرًا وغيرها من معاني الكلام.

٤. الفعل التأثيري أو الفعل المتعلق بالقول (Perlocutionary act) ولم يهتم سيرل بهذا الصنف، لأنه ليس من الضروري عنده أن يكون لكل فعل تأثير في السامع يدفعه إلى إنجاز فعل ما^(١١٨).

واعتمد سيرل القسم الثالث من الأفعال الكلامية (الفعل الإنجازي وهو الفعل الداخل في القول عند أوستن) في تصنيفه للأقوال بحسب المعاني أو الأغراض. وقسم الأفعال الإنجازية إلى خمسة أقسام هي كالتالي^(١١٩):

١. الإخباريات أو التقريريات (Assertive)

٢. التوجيهيات (Directives)

٣. الإلتزاميات (Commissives)

٤. التعبيريات (Expressives)

^(١١٧) انظر: المرجع السابق، ص ١٧٠. و فاخوري، نظرية الأفعال الكلامية، ضمن الموسوعة الفلسفية

العربية، (سبق ذكره) م ٢، ١٣٣٢.

^(١١٨) انظر: المرجع نفسه. ونحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٧٣.

^(١١٩) انظر: فاخوري، نظرية الأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٣٣٤-١٣٣٦.

٥. الإعلانيات (Declarations)

وبنى سيرل نظريته على أسس ثلاثٍ تمثلُ المعايير الأساسية في تصنيفه للأفعال الإنجازية، وهي كالتالي^(١٢٠):

١. الغرض الإنجازي (Illocutionary point)

٢. مراعاة اتجاه المطابقة (Direction of fit)

٣. مراعاة شروط الصدق (Sincerity condition)

وأضاف إلى هذه الأسس محدّدات أخرى ثانوية قد أوصلها إلى اثني عشر معياراً للتمييز بين الأفعال الإنجازية، منها دور السلطة والعلاقات بين المتخاطبين، والحالة النفسية للمرسل. وبناءً عليها قسّم الأفعال الإنجازية إلى الأقسام الخمسة التي تقدّم ذكرها^(١٢١).

(١٢٠) انظر: نحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٧٧، وفاخوري، نظرية الأفعال

الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٣٣٤

(١٢١) انظر: المصدر نفسه، ونحلة، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٧٧.

المبحث الرابع

المقارنة بين البلاغة العربية ونظرية الأفعال الكلامية في تقسيم الأقوال بحسب الأغراض

قبل الشروع في المقارنات ينبغي أن نتنبه إلى أن نظرية المحدثين نظرية متكاملة في الأفعال الكلامية، نجد منطلقاتها ونتائجها في مكان واحد بخلاف النظرية العربية للأفعال الكلامية، فهي عبارة عن محاولة من الدارسين المحدثين لإعادة بناء نظرية مستخلصة ومستنبطة من التعريفات والحدود والضوابط وكذلك من الأمثلة التي ذكرها القدماء للخبر والإنشاء، معتمدين ما توفر لديهم من مقولاتهم المتفرقة في الكتب. لذا لا يستبعد أن تفوتنا بعض المقولات المهمة، ولا أن نقع في سوء الفهم والتأويل.

وهناك مشكلة أخرى في التراث اللغوي العربي هو أن علماءنا الأجلاء يقدمون تطبيقات ناضجة من دون أن يشيروا في الغالب إلى منطلقاتهم النظرية. ولعل السبب يرجع إلى ما ذكره بعض الدارسين المحدثين من أن منهج الدارسين العرب القدماء في اللغة وفي غيرها هو منهج تعليمي يستهدف التسهيل ويتجنب التعقيد. أو أن هؤلاء الدارسين كانوا يستفيدون من المنطق الأرسطي والمذاهب الفلسفية الأخرى، فكانوا يخافون من أن يكشفوا منطلقاتهم أو مراجعهم خوفاً من البطش أو إساءة السمعة نظراً إلى ما كان سائداً في المجتمع الإسلامي من اتهام الفلاسفة بالزندقة والكفر.

١- الأفعال الكلامية بين البلاغة العربية والتداولية

أول ما نواجهه في هذه المقارنة هو هذا السؤال: هل اللغويون العرب القدامى قسّموا الفعل القولي إلى أقسام فرعية، كما فعل أصحاب نظرية الأفعال الكلامية في العصر الحديث؟ نعم، فقد وردت بعض النصوص البلاغية والأصولية التي أشارت بوضوح إلى هذا التقسيم. فمثلاً ذكر ابن قيم الجوزية أن "الكلام له نسبتان: نسبة إلى المتكلم به نفسه، ونسبة إلى المتكلم فيه إمّا طلباً وإمّا خبراً، وله نسبة ثالثة... إلى المخاطب" (١٢٢).

قسّم ابن القيم في النص السابق الأفعال الكلامية تقسيماً ثلاثياً لا يختلف شيئاً عمّا ذكره أوستن في المرحلة الأولى. وقد مرّ أن أوستن قسّم الأفعال الكلامية تقسيماً ثلاثياً (١- فعل القول. ٢- الفعل في القول. ٣- الفعل بالقول). فالنسبة الأولى عند ابن القيم التي تكون بين القول والمتكلم هي: فعل القول عند أوستن، والفعل التعبيري عند سيرل. والنسبة الثانية بين القول والغرض أو موضوع الحديث عند ابن القيم هي: الفعل في القول عند أوستن، وهذا القسم هو الذي فصّل فيه سيرل إلى فعل القضية والفعل الإنجازي. وأمّا النسبة الثالثة عند ابن القيم التي تقع بين القول والمخاطب، فهي: الفعل بالقول عند أوستن، والفعل التأثري عند سيرل. وقد صرّح ابن القيم هذه النسبة الثالثة للإنشاء فقط، ولكن الحكم يشمل الخبر لأنهما يقعان في مستوى واحد من التحليل اللغوي.

(١٢٢) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، (مكتبة ابن تيمية، د.ط، د.ت، القاهرة) ١٣٩/٢.

٢- الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي بين سيرل والبلاغيين العرب

ذهب الدارسون المحدثون إلى الفصل بين الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي، ويقصدون من ذلك أن الإسناد الذي يربط بين المسند والمسند إليه يدل دلالة أولية على محتوى قضية منفصلة عن الفعل الإنجازي الذي ينشأ من الربط بين تلك القضية وبين موقف كل من المتكلم والمخاطب منها. يقول محمد العبد: "المحتوى قضية يعبر عنها الحدث الإنجازي، ليست القضية إخباراً ولا تبليغاً، الإخبار حدث إنجازي ولكن القضية ليست حدثاً على الإطلاق، ولكن حدث التعبير عن قضية جزء من أداء الحدث الإنجازي... وذكر سيرل أن المحتوى القضوي قاسم مشترك بين أحداث إنجازية مختلفة في أشكالها ووظائفها..."^(١٢٣).

ويبدو أن هناك موقفين متباينين لدى البلاغيين العرب في العلاقة بين المحتوى القضوي والفعل الإنجازي، هما:

الأول: يرى عدم الفصل بينهما، ويبدو أن أغلب المتقدمين ذهبوا هذا المذهب، ومن مظاهره عندهم اعتبار كل إسناد يقع بين كلمتين إسناداً خبرياً، ولذا أطلقوا الإسناد الخبري على المحتوى القضوي.

الثاني: أشار بعض البلاغيين إلى أن الإخبار يختلف عن الإسناد بين الكلمتين، وأن الإخبار بحاجة إلى مخبر ومخبر به ومخبر عنه، كما هو واضح في عبارة الجرجاني "كما لا يتصور أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر منه ويحصل من جهته..."^(١٢٤).

^(١٢٣) العبد، نظرية الحدث اللغوي، (سبق ذكره) ص ٢٧.

^(١٢٤) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٥٢٨.

٣- معايير التصنيف للأقوال بحسب الأغراض بين سيرل والبلاغيين العرب

اعتمد سيرل على أسس منهجية ثلاثة في تصنيفه للأفعال الإنجازية، هي: الغرض الإنجازي، واتجاه المطابقة، وشرط الإخلاص^(١٢٥). ومرّ أيضاً أن الطبطبائي ذكر أن البلاغيين العرب القدماء اعتمدوا ثلاثة معايير لتقسيم القول إلى خبر وإنشاء هي: التمييز بحسب قبول الصدق والكذب، والتمييز بحسب مطابقة النسبة الخارجية، والتمييز بحسب إيجاد النسبة في الخارج.

وعند المقارنة نلاحظ ما بين الفريقين من تقاطع في الأسس التي اعتمدها في التصنيف. ويبدو أن اللغويين العرب القدماء كانوا يدركون المعايير الثلاثة التي بنجدها عند سيرل، وبعضها موجود فيما نقل عنهم الطبطبائي من معايير التي استنبطها من باب الخبر والإنشاء في كتب المعاني.

كان المعيار الأول عند سيرل (وهو الغرض الإنجازي) واضحاً ومستخدماً في التراث اللغوي العربي منذ سيبويه. وبحسبه كانوا يقسمون الكلام إلى خبرٍ واستخبارٍ وطلبٍ وغيره. وقد استخدم هذا التقسيم النحاة المتقدمون، كسيبويه والمبرد وثلعب وابن جني وابن فارس وغيرهم. ويلاحظ عليهم أنهم لم يوضّحوا هذا المفهوم بالشرح ولكن هناك بعض إشارات في عباراتهم تدلُّ على أن هذا التقسيم مرتبط بقصد المتكلم وغرضه من الكلام.

وأما المعيار الثاني عند سيرل (أي: مراعاة اتجاه المطابقة) فكان واضحاً منذ أن قسّم البلاغيون العرب الكلام بحسب معناه التقسيم الثنائي (خبر وإنشاء)

^(١٢٥) العبد، نظرية الحدث اللغوي، (سبق ذكره) ص ٢٢.

ومنذ أن حاولوا أن يجدوا لكل منهما حدًا وتعريفًا لتمييزه عن الآخر. وما ذكره الطبطبائي عن البلاغيين من المعايير الثلاثة للتمييز بين الخبر والإنشاء يدخل في هذا المعيار عند سيرل.

ويبدو أن البلاغيين العرب أخذوا حدّ الخبر والإنشاء من هذا المعيار الذي أطلق عليه الطبطبائي "التمييز بحسب قبول الصدق والكذب". وهذا يوافق ما ذكره سيرل في معياره (مراعاة اتجاه المطابقة) لأن اتجاه المطابقة للخبر يكون من الكلمات إلى العالم، وبسببها يقبل الصدق والكذب. ولذلك يمكن أن تكون الكلمات صادقة أو كاذبة في تمثيل الواقع الخارجي ونقله إلى المتلقي. فما كان منطبقاً بهذا الشرط سموه خبراً، مقابل الإنشاء الذي يكون اتجاه مطابقته من العالم إلى الكلمات، وبسببها لا يكون صدقاً ولا كذباً. والمعيار الثاني عند البلاغيين (مطابقة النسبة الخارجية) مستنبط من المعيار الأول، ولا يختلف عنه في شيء، يقول الطبطبائي: "ويلاحظ أنه يمكن اعتبار هذا التعريف مستنتجاً من التعريف السابق بتحليلٍ لمعنى الصدق والكذب..."^(١٢٦).

والمعيار الثالث عند البلاغيين العرب (وهو إيجاد النسبة في الخارج) يلتقي مع ما ذكره سيرل من مراعاة اتجاه المطابقة أيضاً. لأن ما ذكره يتطابق مع ما أثبتته سيرل من أن اتجاه المطابقة للطلب والاستفهام والتمني وغيرها من الأساليب الإنشائية يكون من العالم إلى الكلمات. فمستخدم هذه الأساليب يطالب بنساء العالم الخارجي وفق كلماته. وحدّ الإنشاء والخبر عند بعض البلاغيين يعتمد هذا المعيار، فما انطبقت عليه هذه الشروط فهو إنشاء، وما لم تنطبق عليه فهو خبر. والفرق بين هذا المعيار والمعيار الأول هو أنهم انطلقوا من أوصاف الخبر في المعيار الأول، وانطلقوا في المعيار الثالث من أوصاف الإنشاء.

(١٢٧) الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ٤٩.

وهذا الذي تقدم دليل على أن البلاغيين العرب قد استثمروا هذا المعيار (اتجاه المطابقة) أكثر من غيره من المعايير، وقد مرَّ بأنَّ جميع محاولاتكم في التمييز بين الخبر والإنشاء ترجع إلى هذا المعيار، وأنَّ تعريفاتكم للخبر والإنشاء تعتمد عليه أيضاً.

ويلتقي المعيار الثالث عند سيرل (شروط الصدق) مع ما ذكره الماوردي من شروط الكلام. وقد عقد الشهري مقارنات بين شروط الكلام عند الماوردي ومبدأ التعاون عند جرايس وما تفرع عنه من قواعد في الكم والكيف والعلاقة والطريقة. وذكر أربعة شروط للكلام عند الماوردي، هي^(١٢٨):

- ١ - أن يكون الكلام بداع يدعو إليه إمَّا في اجتلاب نفعٍ أو دفع ضرر.
- ٢ - أن يأتي به في موضعه، ويتوخي به إصابة فرصته.
- ٣ - أن يقتصر منه على قدر حاجته.
- ٤ - أن يتخير اللفظ الذي يتكلَّم به.

^(١٢٨) الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، (سبق ذكره) ص ١٢١.

الفصل الثاني

بنية التركيب الخبري بين البلاغة العربية واللسانيات الوظيفية

التركيب الخبري هو كل تركيب يشتمل على علاقة إسناد يكون بين مسند إليه ومسند، ولم يدخل في بنيته الظاهرة ما يدلّ على إنشائه كأدوات الاستفهام، وصيغ الأمر والتعجب. وبعبارة أخرى التركيب الخبري هو الذي يدلّ على الخبرية — أي الإثبات أو التقرير في المصطلح التداولي الحديث — في أصل الوضع فإن خرج منها إلى الإنشائية فبدلالة السياق، وتكون دلالته حينئذٍ دلالة إضافية غير مباشرة. فأما انتقال دلالة التركيب من الخبرية إلى الإنشائية بالتنعيم فالظاهر أنه لا يعدّ انتقالاً مُنمّطاً في البنية، على الأقل في الدراسات العربية القديمة، لعدم اعتمادها التنعيم كظاهرة بنيوية. ويمكن اعتبار التنعيم عنصراً من عناصر السياق التي تساعد في اكتشاف المعنى المراد من التركيب الخبري، ولكنّ كما يضعف دلالة التنعيم صعوبة تمثيله في اللغة المكتوبة، وكذلك عدم نقله الدلالة نقلاً حرفياً إذ يمكن إلغاء دلالته كما يجوز إلغاء الدلالات السياقية وحمل الكلام على ظاهره^(١٢٩). ومثال إلغاء الدلالة السياقية والتنعيم قوله تعالى في الظهار { وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا } (المجادلة: ٢) وهذا ردّ على من يقول لزوجته "أنتِ عليّ كظهر أمّي" وقصد منه الطلاق. فلم يحمل القول على المراد والسياق الذي يدلّ على الإنشاء، وإنما حمل على ظاهر اللفظ الذي يدلّ على الإخبار، لذلك حسن وصفه بالكذب، ولا يوصف القول بالكذب إلا ما دلّ على الخبرية.

(١٢٩) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، (سبق ذكره) ص ٣٠٨-٣١٠.

المبحث الأول: بنية التركيب الخبري في البلاغة العربية

أولاً: التركيب الخبري مفهومه ومصطلحاته في التراث اللغوي العربي

يأتي التركيب الخبري عند اللغويين العرب القدماء مرادفاً لمصطلحات كثيرة منها: الجملة والكلام والإسناد الخبري. وكل هذه المصطلحات تعني (القضية) عند المناطقة و(المحتوى القضوي) في المصطلح التداولي الحديث. ولم يستخدم سيويه مصطلح "الجملة"، وإنما استخدم "المسند والمسند إليه" مصطلحاً لمفهوم الجملة، واستخدم مصطلح "الكلام" لمعانٍ مختلفة، فهو يستخدم "الكلام" بمعنى الجملة، وكذلك استخدمه بمعنى "اللغة" وبمعنى "النثر". يقول سيويه: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله..."^(١٣٠) وفي موضع آخر يقول: "فالمبتدأ مسند والمسند إليه"^(١٣١)، وهذا خلاف ما ذهب إليه النحاة من بعده، فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ مسند إليه، والخبر الذي سُمِّاه سيويه بـ "المبني عليه" هو المسند في الجملة الاسمية، وفي الجملة الفعلية؛ فالفاعل هو المسند إليه، والفعل هو المسند^(١٣٢).

^(١٣٠) سيويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (مكتبة الخانجي، مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م) ٢٣/١.

^(١٣١) المصدر السابق، ٧٨/٢.

^(١٣٢) السيد، دراسات في اللسانيات العربية، (سبق ذكره) ص ٥٩.

وأشار بعض الدارسين المحدثين إلى أن أوّل من استخدم مصطلح "الجملة" هو المبرّد^(١٣٣). ثم نجد بعده عند النحاة العرب تردّداً بين المصطلحين "الجملة والكلام"، وذكر مازن الوعر "أنّ الكلام والجملة لم يُعرّفَا تعريفاً واضحاً ومتماسكاً، وذلك لأنّ بعض النحويين العرب القدامى اعتبرهما متماثلين، على كل حال، إن جمهور النحاة اعتبر الكلام والجملة مستويين لسانين متمايزين ومختلفين"^(١٣٤). وقد اشتهر لديهم رأيان في العلاقة بينهما:

الرأي الأول: يرى أن الجملة والكلام مترادفان، وأن لا فرق بينهما، من هؤلاء عبد القاهر الجرجاني الذي يقول في الجمل: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يُسمّى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان أفاداً، نحو: "خرج زيد" يُسمّى كلاماً، ويُسمّى جملةً"^(١٣٥). ويقول الزمخشري في المفصل: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى... ويسمى الجملة"^(١٣٦). أمّا ابن يعيش فقد فرّق بينهما بأنّ "الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها، كما أنّ الكلمة جنس للمفردات"^(١٣٧). ويلاحظ أن الزمخشري جعل الكلام والجملة شيئاً واحداً، أمّا ابن يعيش فقد قيّد الجمل التي تكون كلاماً بالإفادة. والذي يظهر أن ابن يعيش أخرج الوصف بالإفادة مخرج الغالب، فلم يقصد الاستثناء وإنما قصد أن الجمل

(١٣٣) المبرّد، المقتضب، (سبق ذكره) ٨/١، ٦٨/٢.

(١٣٤) الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، (دار الطلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٨٧م) ص ٢٦.

(١٣٥) الجرجاني، عبد القاهر، الجمل في النحو، شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م) ص ١٠٧.

(١٣٦) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، المفصل في صنعة الإعراب، (دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م) ص ٢٣. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل،

(عالم الكتب، بيروت، د.ت) ٢٠/١.

(١٣٧) المصدر السابق، ٢١/١.

كلّها مفيد وكلّها كلام. لأنّه يقول في موضع آخر: "واعلم أنّ الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة..."^(١٣٨).

الرأي الثاني: يرى أصحابه أنّ الجملة أعمّ من الكلام، إذ تقع على كل مركب من مسند ومسند إليه، أفاد أم لم يفد، بخلاف الكلام الذي يشترط له الإفادة، ومن فصل بين الكلام والجملة ابن هشام الأنصاري، يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، والصواب أنّهما أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً"^(١٣٩).

وذكر خالد ميلاد أنّ نحاة العرب اتخذوا القصد أو المقصد معياراً للتمييز بين الكلام والجملة،^(١٤٠) واستدل بقول الرضي في شرح الكافية: "والفرق بين الجملة والكلام أنّ الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس"^(١٤١). والمقصود بالإسناد الأصلي كما ذكره الرضي هو "إسناد الفعل لفاعله، والخبر لمبتدئه، وأما الإسناد غير الأصلي فهو إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إلى فاعل لكل منها"^(١٤٢) ويُفهم من قول الرضي أنّ الإسناد يوجد في الكلام والجملة على حدّ سواء، وأنّ معيار التمييز

^(١٣٨) المصدر السابق، ٢٠/١.

^(١٣٩) ابن هشام، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، المتوفى سنة ٧٦١هـ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط.) (المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، د.ط، ١٩٩٢م) ٤٢/١.

^(١٤٠) ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، (سبق ذكره)، ص ١٩٣.

^(١٤١) الرضي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، (سبق ذكره) ٣٣/١.

^(١٤٢) المصدر السابق، ٨/١.

بينهما هو القصد. وكذلك أشار إلى الفرق بين محتوى القضية والفعل الإنجازي، إذ أطلق على الأول مصطلح الإسناد الأصلي المطلق، كان مقصوداً لذاته أو لا، وأطلق على الثاني الإسناد الأصلي المقصود لذاته.

وقد نوه عبد الحميد السيّد بفرقة الرضي بين الجملة والكلام، فقال: "ولا شك أن إقامة حدّ الجملة على الإسناد الأصلي مفيد في تحليلها ودراسة العلاقات بين عناصرها، لأنه يقيّمها على أساس نحويّ ثابت، بوصفها بنية تركيبية أو نواة من (المسند والمسند إليه) ضمن بنية أكبر، تتشكّل وتتكوّن بسبب ما يطرأ عليها من حالات تركيبية تُكوّن الكلام؛ وبذا تكون هذه البنية هي وحدة الكلام، وقاعدة الحديث، على حدّ قول ابن جني^(١٤٣). كما انتقد السيّد اعتماد الدلالة في حدّ الجملة، كما هو مشهور في الأنحاء الغربية التقليدية، التي عرّفت الجملة بأنها "نسق من الكلمات يُؤدّي فكرة تامّة" وتساءل ما حدود الفكرة التامّة؟^(١٤٤).

ويرى عبد القادر المهيري أن النحاة العرب راعوا في تعريف الجملة جوانب أساسية هي: مفهوم الإسناد ومفهوم الإفادة، فذكر أن "الجملة في نظرهم هي ما تركّب من مسند ومسند إليه، ومعنى ذلك أنّه لا بدّ أن تتركّب الجملة من عنصرين أساسيين، أحدهما يمثل محور الحديث أو الموضوع الذي احتاج المتكلّم أن يتكلّم في شأنه، ويمثّل الآخر ما يقوله المتكلّم في شأن هذا

^(١٤٣) انظر: السيّد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، (سبق ذكره) ص ١٧. وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (المكتبة العلمية، د. ط، ١٩٥٢م) ٢٩/١. وعبارة ابن جني قوله: "...الجملة التي هي قواعد الحديث".

^(١٤٤) السيّد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، (سبق ذكره) ص ٦٠.

المحور ويتحدّث به عنه. أمّا مفهوم الإفادة فهي (كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه) والمراد بالمفيد هو (ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه)"^(١٤٥).

ويقول عبد القاهر في دلائل الإعجاز: "الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن ليضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد"^(١٤٦). ويقول المهيري تعليقاً على كلام عبد القاهر: "إنّ عبد القاهر أدرك العلاقة بين اللغة والكلام جاعلاً الاعتماد على اللغة شرطاً أساسياً في الكلام، وأنّ الاعتماد على اللغة وحدها ليس كافياً لإنتاج الكلام، فبحث عن شيء آخر يكون به الكلام كلاماً حتى اهتدى إلى النظم والتأليف"^(١٤٧). ويبدو أن عبد القاهر توصل إلى هذه النظرية في معرض التفريق بين اللغة والكلام من حيث أطلق اللغة على الألفاظ المفردة، والكلام على التراكمات المؤلفّة التي يستخدمها المتكلم في المقامات التواصلية^(١٤٨).

وذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أنّ نحاة العرب الأوائل أمثال سيبويه ومن جاء بعده لم يتحدّثوا عن الجملة إلا عرضاً، ولم يفرّدوا لها أبواباً وفصولاً في مصنّفاتهم، وأنّ أوّل من خصّص باباً مستقلاً للجملة هو ابن هشام،^(١٤٩) وهذا دليل على أنّ الجملة لم تحظ لدى اللغويين العرب الأوائل بما تستحقه من اهتمام. يقول المهيري: "وأوّل ما يسترعي انتباه الناظر في أشهر مصنّفات النحو ككتاب

^(١٤٥) انظر: المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، (دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٣م، بيروت) ص ٣٤-٣٥. وعبارة (كل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه) اقتبسها من ابن يعيش، انظر: شرح المفصل، (سبق ذكره) ٥٥/١. وعبارة (ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه) اقتبسها من ابن هشام، انظر: مغني اللبيب، (سبق ذكره) ٤٢/١.

^(١٤٦) الجرجاني، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٥٣٩.

^(١٤٧) انظر: المهيري، عبد القادر، مساهمة في التعريف بأراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة، (حوليات الجامعة التونسية، ع ١١٤، ١٩٧٤م، تونس) ص ٩٦-١٠١.

^(١٤٨) انظر: المرجع السابق، ص ٩٦-١٠١.

^(١٤٩) المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، (سبق ذكره) ص ٣٢-٣٣.

سيبويه وشرح المفصل لابن يعيش أننا لا نجد فيها أبواباً وفصولاً خاصة بدراسة الجملة، من حيث أنواعها وأنواع عناصرها ومختلف وظائفها، ولا يعني هذا أنها خالية من كل إشارة إلى الجملة، وإنما معناه أن دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات ولا يكثر لها إلا إذا أمكن أن تعوض المفرد؛ ولذا تجد الحديث عنها في بعض الأبواب مثل التي تخصص لدراسة الحال والنعت والخبر والشروط وجوابه والمضاف... وقد ظلت العناية بالجملة محدودة طيلة قرون ويمكن أن نعتبر أن ابن هشام هو أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية، وقد أفرد لها باباً في كل من كتابيه "مغني اللبيب" و"شرح مقدمة الإعراب"... إلا أن ابن هشام لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقاً في أمهات الكتب النحوية^(١٥٠).

ويبدو أن ما ذهب إليه المهيري من أن ابن هشام لم يضيف في بحث الجمل شيئاً فيه تجنٍ. لأن ابن هشام هو أول من أفرد لها باباً مستقلاً وأحسن في تصنيفها وتبويبها. وتحدث عن الجمل التي تقع موضع المفرد وأطلق عليها "الجمل التي لها محل من الإعراب"، والجمل التي لا تقع موضع المفرد وأطلق عليها "الجمل التي ليس لها محل من الإعراب". وتحدث عن الجملة البسيطة والمركبة، والكبرى والصغرى، وغير ذلك.

(١٥٠) المرجع السابق، ص ٣٢-٣٣.

ثانياً: أنماط التركيب الخبري في التراث اللغوي العربي

تقوم بنية الجملة في الدرس اللغوي العربي على أركان ثلاثة: "المسند" و"المسند إليه" و"متعلقات الفعل" أو "الفضلة"^(١٥١). وهناك نمطان أساسيان لنظام الجملة العربية، هما:

١- نظام الجملة الاسمية: (المسند إليه + المسند + فضلة)

مثل: محمد مُدرِّسٌ في الجامعة.

٢- نظام الجملة الفعلية: (المسند + المسند إليه + فضلة)

مثل: جاء زيد راكباً.

والجمل العربية التي تتبّع النظامين السابقين جمل بسيطة، وتكون لتأدية أصل المعنى، أو لتأدية الإخبار أو الإسناد^(١٥٢). وهناك أنماط فرعية تنشأ وتتفرع عن النمطين الأساسيين، بفضل تطبيق قواعد "العدول"^(١٥٣) على هذين النمطين الأساسيين. وقواعد العدول هي نظرية النظم عند عبد القاهر، وتقوم على نوعين من العلاقات:

١- العلاقات التركيبية: وتنشأ عن نظم الكلمات في تراكيب وفقاً للقواعد النحوية وقد عبّر عنها عبد القاهر بقوله: "وليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله...."^(١٥٤).

٢- العلاقات التداولية: وتنشأ عن أثر الوظيفة في البنية. وهي "ترتيب الألفاظ حسب ترتب المعاني في النفس" على حدّ قول عبد القاهر^(١٥٥). يقول السيد:

^(١٥١) "متعلقات الفعل" مصطلح بلاغي، و"الفضلة" مصطلح نحوي.

^(١٥٢) السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، (سبق ذكره) ص ١٢٢.

^(١٥٣) وقواعد العدول مصطلح استخدمه بعض الدارسين العرب المحدثين لقواعد التحويل. انظر: المرجع

السابق، ص ١٢٢.

^(١٥٤) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٨١.

^(١٥٥) المصدر السابق، ص ٤٩.

"أكد الجرجاني أن النظم يقوم على نوعين من العلاقات...^(١٥٦) ولكن عبد القاهر يجعل للعلاقات الدلالية المزية في النظم، ولذا نراه يدعو إلى النظر في أنماط من التراكيب بينها فروق دقيقة، ولها صور خاصة، مثل: وجوه الفروق في الخبر، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والذكر والحذف، والإظهار والإضمار، والتأكيد والقصر، والإثبات والنفي، والفصل والوصل..."^(١٥٧).

ويلاحظ في هذا النص أن السيد لم يفرّق بين المظاهر التحويلية التي وظيفتها إنتاج أنماط كثيرة من التركيب كالتقديم والتأخير والحذف والزيادة، والوظائف الدلالية أو التداولية التي تُؤدّيها تلك الأنماط وتدلّ عليها كالتعريف والتنكير، والإثبات والنفي، والتأكيد والقصر، وليس لمثل هذه الوظائف المعنوية دخل في توالد التراكيب وإثرائها، ولا يخرج دورها عن الاختيار والتفاضل بين الأنماط في الخطاب.

وقد ذكر عبد الحميد السيد ثلاثة مظاهر للعدول عن الأصل، هي^(١٥٨):

- ١- عدول في البنية الصرفية: بما يطرأ عليها من تعريف أو تنكير أو غيره.
- ٢- عدول في الرتبة: بما يحدث من تغيير في ترتيب عناصر الجملة من تقديم وتأخير.

- ٣- عدول في النظم: بما يحدث في الجملة من حذف أو زيادة، أو اعتراض، أو فصل بين أجزائها.

فمثلاً إذا طبقنا العدول الذي يكون في الرتبة على المثال السابق (جاء محمد راكباً) نحصل على الأنماط التالية:

جاء راكباً محمد (تقدم الحال على صاحبه)

^(١٥٦) السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، (سبق ذكره) ص ١٧٨-١٧٩.

^(١٥٧) المرجع السابق، ص ١٧٨-١٧٩..

^(١٥٨) المرجع السابق، ص ١٢٢-١٢٣.

راكباً جاء محمد (تقدم الحال على صاحبه وعلى عامله أي الفعل)

محمد جاء راكباً (تقدم صاحب الحال على عامله)

محمد راكباً جاء (تقدم صاحب الحال مع الحال على عاملهما)

واللغويون العرب القدماء نحاة وبلاغيين لا يعتبرون النمطين الأخيرين (محمد جاء راكباً؛ ومحمد راكباً جاء) أنماطاً تحويلية نشأت عن الجملة الفعلية، وإنما يعتبرونها جملة اسمية قائمة بذاتها، لأنهم لا يجيزون تقدم الفاعل على عامله في الأولى، ولا الفصل بينهما في الثانية. وهذا يجزئنا إلى الحديث عن معيار تقسيم الجمل إلى اسمية وفعلية، والذي سيأتي الكلام عنه إن شاء الله.

معيار تقسيم الجمل إلى اسمية وفعلية

اعتمد أغلب اللغويين العرب نحاة وبلاغيين تقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، ولكن اختلفوا في المعيار المعتمد لهذا التقسيم، واشتهر عندهم رأيان: الأول: أصحاب الرأي الأول اتخذوا رتبة المسند إليه أو موقعه من الجملة معياراً لتقسيم التراكيب العربية إلى اسمية وفعلية، فإذا تقدم المسند إليه على المسند، نحو: (زيد يقوم في الليل) اعتبروها جملة اسمية، وإذا تأخر المسند إليه عن المسند الفعلي، نحو: (قام زيد) اعتبروها جملة فعلية. وهذا مذهب البصريين وهو الأشهر عند المتأخرين^(١٥٩).

الثاني: وأصحاب الرأي الثاني اتخذوا نوع المسند معياراً لتقسيم الجمل العربية إلى اسمية وفعلية، فما كان مسنده اسماً، نحو: زيد قائم، و أقائم زيد، اعتبروها جملة اسمية، تأخر المسند إليه أم تقدم. وما كان مسنده فعلاً، نحو: زيد

(١٥٩) انظر: المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، (سبق ذكره) ص ٣٥.

قام، وقام زيد اعتبروها جملة فعلية، تأخر المسند إليه أم تقدم. ولا عبرة في مرتبة المسند إليه عندهم. وهو مذهب الكوفيين، وقد ورد عن المبرد وابن مالك وابن هشام ما يؤيد هذا القول. وذكر أبو البركات الأنباري أن الجملة الاسمية ما كان أوّل خبر فيها اسماً، والجملة الفعلية ما كان أوّل خبر فيها فعلاً^(١٦٠). واعترض ابن مضاء القرطبي تقدير الفاعل ضميراً في مثل: (قام زيد) فقال: "فإذا قيل: (زيد قام) ودلّ لفظ قام على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضم شيء لأنه زيادة لا فائدة فيها كما كان في اسم الفاعل، إذ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل"^(١٦١).

وثمره الخلاف بين هذين الرأيين تظهر في الجملة المبدوءة باسم يتبعه فعل يرفع ضميراً يرجع للاسم المتقدم، نحو: (زيد قام) فأصحاب الرأي الأول يعتبرون مثل هذا التركيب جملة اسمية، لأن المسند إليه (زيد) تقدم على المسند (قام). ويرون أن الفعل يرفع ضميراً مستتراً وجوباً تقديره (هو) يرجع لزيد المتقدم. وأصحاب الرأي الثاني يعتبرون مثل هذا التركيب جملة فعلية، لأن المسند جاء فعلاً (قام)، ويرون (زيد) فاعلاً مرفوعاً للفعل المتأخر عنه. ومن النتائج المهمة التي تترتب على هذا الاختلاف، أن أصحاب الرأي الأول يمنعون تقدم الفاعل على عامله، أي على الفعل الذي عمل فيه الرفع. وأصحاب الرأي الثاني يجيزون ذلك كما تقدم^(١٦٢).

^(١٦٠) انظر: المرجع السابق، ص ٣٥-٣٧. وانظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد النحوي المتوفى سنة ٥٧٧هـ، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م) ص ٧٣.

^(١٦١) ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م).

^(١٦٢) انظر: المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، (سبق ذكره) ص ٣٥-٣٧.

وقد أُيد كثير من المتأخرين ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقدم الفاعل على الفعل، في نحو: (زيد قام) مستدلين بدلالة الجملتين: الاسمية والفعلية، ولاحظوا أن الجمل التي مسندها فعل تدلّ على الحدوث والتجدد، وأن الجمل التي مسندها اسم تدلّ على الثبوت والاستمرار دائماً^(١٦٣).

وأنهم المهيري أصحاب الرأي الأول — أي الذين منعوا تقدم الفاعل على عامله — بالتكلف، يقول: "ومن نتائج هذه الطريقة في تصنيف الجمل التضييق في إمكانيات ترتيب عناصر الجملة وخاصة الفعلية، ذلك أنه لا يمكن للفاعل في نظرهم أن يتقدم على الفعل، لأن ذلك يغيّر نوع الجملة ويفقدها صبغتها الفعلية،... ولم يخف ذلك من علماء البلاغة، فهم — وإن لم يرفضوا ما ذهب إليه النحاة من اعتبارات — أشاروا إلى قيمة تقديم المسند إليه في الجملة المتضمنة لفعل، معتبرين أن علاقة هذين العنصرين لا تختلف في مستوى المعاني عن علاقة الفاعل بالفعل... ولئن أمكن اعتبار تعليقات علماء البلاغة تلافياً لما في نظرية النحاة من تكلف، فإنه لا يمكن أن لا نلاحظ أنه لا انسجام هنا بين النحو والبلاغة، وأن معطيات النحو في هذا المجال لا يمكن أن يستغلها من يدرس الأسلوب إلا بتأويلها والتفطن إلى صبغتها الشكلية"^(١٦٤).

وفيما ذهب إليه المهيري نظر لأن رأي النحاة في التفريق بين الجملتين ما يبرره من الناحية الشكلية والمعنوية:

أولاً: الناحية الشكلية تتمثل من زاوية اطراد القاعدة النحوية في الإعراب، في مثل: (جاء زيد) و (جاء زيد أبوه). فـ(زيد) مبتدأ في الجملتين؛ أي مسند إليه. أمّا على تجويز تقديم الفاعل فيصبح (زيد) في الجملة الأولى (فاعلاً) ولا يمكن أن يكون كذلك في الجملة الثانية؛ لأنّ الفاعل هو (أبوه).

(١٦٣) انظر: المرجع السابق، ص ٣٥-٣٧.

(١٦٤) المرجع السابق، ص ٣٧.

ثانياً: والناحية المعنوية التي تبرّر ما ذهب إليه النحاة تظهر عند دخول النفي والاستدراك على الجملتين: (ما جاء زيد بل غاب) و (ما زيد جاء بل عمرو). وهذا التنوع في توسيع الجملتين يوضح الفرق الدلالي بينهما.

– دلالة الجملة الاسمية والجملة الفعلية عند البلاغيين العرب

ذكر البلاغيون العرب وبعض النحاة أن الجملة الاسمية تدلّ على الثبوت، والجملة الفعلية تدلّ على الحدوث والتجدد^(١٦٥)، وانتقد بعض الدارسين العرب المحدثين هذا القول، وأكدوا أن الذي يدل على الثبوت هو الاسم الواقع مسنداً، والذي يدل على التجدد والحدوث هو الفعل الواقع مسنداً، حتى اتخذ بعضهم نوع المسند معياراً لتقسيم الجملة العربية إلى اسمية وفعلية، فما جاء مسنده اسماً اعتبروه جملة اسمية، وما جاء مسنده فعلاً اعتبروه جملة فعلية.

يقول فاضل السامرائي تعليقا على ما ذهب إليه القدماء: "وهذا من باب التجوز في القول، أما الصحيح فهو أن الاسم يدلّ على الثبوت، والفعل يدلّ على الحدوث والتجدد... فالجملة لا تدلّ على الحدوث أو الثبوت، ولكن الذي يدلّ على الحدوث أو الثبوت ما فيها من اسمٍ أو فعلٍ... فالجملتان (يحفظ محمد) و (محمد يحفظ) كلتاها تدلان على الحدوث إلا أنه قدّم الاسم في الجملة الثانية لغرض من أغراض التقديم كالاختصاص... لو كانت الجملة هي التي تدل على الثبوت أو الحدوث لم يكن هناك فرق بين قولنا (محمد منطلق) و(محمد

(١٦٥) انظر: القزويني، الخطيب، الإيضاح، (سبق ذكره) ١/٩٩-١٠٠.

ينطلق) و(محمد انطلق). إذ كل هذه الجمل اسمية، وهو ما تردّه طبيعة اللغة، واستعمالاتها، والمفهوم من دلالتهما^(١٦٦).

وهذا الذي ذهب إليه السامرائي سبقه إليه القدماء أنفسهم. فالزركشي يذكر في البرهان أن "الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل أن الفعل يدلّ على التجدد والحدوث، والاسم يدل على الاستقرار والثبوت، ولا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر"^(١٦٧).

ومثّل الزركشي للاسم الذي لا يحسن أن يقع موقعه فعل بقوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ} (الكهف: ١٨) ثم يقول: "لو قيل (يبسط) لم يؤد الغرض؛ لأنّه لم يؤذن بمزاولة الكلب البسط، وأنّه يتجدّد له شيء بعد شيء، فـ(باسط) أشعر بثبوت الصفة". ومثّل للفعل الذي لا يحسن أن يقع موقعه اسم بقوله تعالى: {هل من خالق غير الله يرزقكم} (فاطر: ٣) ثم قال: "لو قيل: (رازقكم) لفات ما أفاد الفعل من تجدد الرزق شيئاً بعد شيء"^(١٦٨).

^(١٦٦) السامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، (منشورات المجمع العلمي، بغداد، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م) ص ١٨٤-١٨٦.

^(١٦٧) الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٢، ط ٢) ٤/٦٦-٦٧.

^(١٦٨) المصدر السابق، ٤/٦٦-٦٧.

ثالثاً: الوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري عند البلاغيين العرب (المسند إليه والمسند ومخصّصات الإسناد)

ذكر اللغويون العرب وظيفتين أساسيتين للتركيب الخبري في مستوى البنية هما: المسند إليه والمسند، ووظيفة ثانوية أطلقوا عليها "متعلقات الفعل أو مخصّصات الإسناد"^(١٦٩) وهذه الوظيفة الثانوية في الحقيقة ليست وظيفة واحدة وإنما هي عبارة عن وظائف متعدّدة يجمعها أنها وظائف ثانوية ليست من الأهمية في مستوى المسند إليه أو المسند.

وهذه الوظائف التداولية للتركيب الخبري لدى الدارسين العرب القدماء تبني على ما توصّلوا إليه استقراءً في مستوى التحليل النحوي من أن أقلّ ما يتركب أو يتألف منه الكلام المفيد هو تأليف الفعل مع الاسم أو الجمع بين الاسمين بإسناد. وأحسن مثال لجهود البلاغيين العرب في الوظائف التداولية في مستوى البنية نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني التي تقوم على الوظائف النحوية، واصطلح عليها بـ "معاني النحو". يقول: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها"^(١٧٠).

وذكر عبد القادر المهيري في تعليقه على كلام عبد القاهر المتقدم أنّه "احترز أن يقع فيما وقع فيه سابقوه من التعميم في تحديد النظم كالقاضي عبد

^(١٦٩) انظر: القزويني، الإيضاح، (سبق ذكره) ص ١٥، وهذا مستنبط من تقسيمه لأبواب علم المعاني؛ فقد ذكر فيها أربعة أحوال هي: أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل. ويلاحظ أنّ هذه الأحوال هي الوظائف التداولية في مستوى البنية ما عدا الإسناد الخبري الذي هو رابطة تربط بين تلك الوظائف.

^(١٧٠) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، (سبق ذكره) ص ٨١.

الجبار الذي وصف النظم: بأنّه الضمُّ على طريقة مخصوصة^(١٧١). وفيما يقوله المهيري عن القاضي عبد الجبار نظر، لأنَّ عبد الجبار تحدّث عن الفصاحة وجعل النظم الذي اصطلح عليه بـ "الضمُّ" سبباً لها، ثمَّ فصلَّ الضمَّ في ثلاثة محاور، دلالة الكلمة مع مراعاة مناسبتها للسياق، ثمَّ الإعراب والترتيب. وهذا دليل على أنَّه اعتمد الوظائف النحوية في تحديد النظم الذي جعله سبباً للفصاحة. فقال: "اعلم أنَّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنَّما تظهر في الكلام بالضمِّ على طريقة مخصوصة، ولا بدَّ مع الضمِّ من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضع التي تتناول الضمِّ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع، وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع"^(١٧٢).

وقد فصلَّ عبد القاهر بين معاني الألفاظ خارج التركيب، ومعاني النحو أي معاني الألفاظ داخل النظم والتركيب، ويتناولهما في مستويين منفصلين من التحليل اللغوي. يقول المهيري في شرح عبارة الجرجاني: "لذا نراه يبحث له عن أساسٍ ملموسٍ يجسم ما يتضمنه الكلام من أشياء زائدة على الكلمات، وهذا الأساس هو النحو، وهو الشرط الثاني الذي يكون به الكلام كلاماً... فالعلاقة التي تحصل بالنظم بين عناصر الكلام ليست وليدة معناها اللغوي؛ إذ ليس معاني النحو معاني الألفاظ وإنَّما هي ما نسميه اليوم بالوظائف النحوية، أو هي حسب عبارة الجرجاني: "توخي معاني النحو في معاني الكلم"^(١٧٣).

(١٧١) المهيري، عبد القادر، مساهمة في التعريف بأراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة، (حوليات الجامعة التونسية، ١١٤، ١٩٧٤م) ص ١٠٠.

(١٧٢) عبد الجبار المعتزلي، القاضي أبي الحسين عبد الجبار الأسدي، المتوفى سنة ٤١٥هـ، المغني في أبواب التوحيد والعدل، (المجلد السادس عشر، إعجاز القرآن) قوّم نصه أمين الخولي، (مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م) ١٦/١٩٩.

(١٧٣) المهيري، مساهمة، (سبق ذكره) ص ١٠٠-١٠١.

الوظيفتان الأساسيتان (المسند إليه والمسند)

اهتم اللغويون العرب القدامى نحاة وبلاغيين بالوظائف التداولية في مستوى البنية. من ذلك تقسيم الجملة العربية إلى مسند ومسند إليه عند سيبويه^(١٧٤). وورد عن بعض القدماء عبارات تؤكد دقة تمييزهم بين الوظائف التداولية. من ذلك قولهم: المبتدأ (معرفة المخاطب) والخبر (مخط فائدة السامع)، والتمييز (تنبيه المخاطب على المراد بالنص على أحد محتملاته)، والنداء (طلب إقبال المخاطب بحرف ناب مناب الفعل) والتوكيد (تمكين المعنى في نفس المخاطب، وإزالة الاحتمال في التأويل)^(١٧٥).

ومصطلح الإسناد أو الإسناد الخبري عند اللغويين العرب يقصدون به هاتين الوظيفتين الأساسيتين (المسند إليه والمسند) والعلاقة الرابطة بينهما. والإسناد قرينة معنوية من قرائن التعليق عند تمام حسان، وقد اعتبره أهم تلك القرائن، إذ جعل بقية القرائن قيوداً عليه. وعرفه بأنه العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل أو نائبه، وتكون هذه القرينة عند فهمها وتصورها قرينة معنوية تدلّ على أن الأوّل مبتدأ والثاني خبر، أو على أن الأوّل فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل.^(١٧٦) يقول: "وعلاقة الإسناد هي علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله، والفعل بنائب فاعله، والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله، وبعض الخوالف بضمائهما"^(١٧٧).

^(١٧٤) سيبويه، الكتاب، (سبق ذكره) ٢٣/١.

^(١٧٥) انظر: السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص ١٢١.

^(١٧٦) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، (دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، د.ت)

ص ١٩٠-١٩٢.

^(١٧٧) المرجع السابق، ص ١٩٤.

وقرائن التعليق عند تمام حسان خمسة هي كالتالي^(١٦٨):
الإسناد.

التخصيص: المفاعيل وبقية المنصوبات.

النسبة: حروف الجر والإضافة.

التبعية: التوابع.

المخالفة.

ومن الواضح أن الإسناد أهمُّ تلك القرائن، ولذا جاء على رأس القائمة.

الإسناد مفهومه ووظيفته في التركيب الخبري

عرّف نحاة العرب الإسناد بأنه العلاقة الرابطة بين المسند إليه والمسند.
واشترطوا فيه الفائدة. وقد استخدموا مصطلحات كثيرة لهذا المفهوم كالتأليف،
والتعليق، والاتلاف، والضم^(١٦٩).

ومفهوم الإسناد من المفاهيم الأساسية في النحو العربي، وقد اعتمد عليه
سيبويه في تصنيفه لأبواب النحو العربي. وذكر خالد ميلاد أن سيبويه اتخذ
الإسناد الخيط الرابط الخفي بين مختلف أقسام الكتاب وأبوابه^(١٧٠)، وأن منهج
سيبويه في تصنيف أبواب الكتاب قام على معالجة الإسناد في ثلاثة أقسام كبرى
هي^(١٧١):

— إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر وما يعمل عمله.

— إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما هو قبله.

^(١٦٨) المرجع السابق، ص ١٩٤.

^(١٦٩) انظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، (سبق ذكره) ص ٢٠٢.

^(١٧٠) انظر: المرجع السابق، ص ٥١، ١٩٣.

^(١٧١) انظر: المرجع السابق، ص ٥١.

- الإسناد الذي يعتمد على الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلة.

وقد عرف ابن يعيش الإسناد في معرض شرحه لتعريف الكلام عند الزمخشري^(١٧٢). فقال: "وتركيب الإسناد أن تُركَّب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى... إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة"^(١٧٣).

وقد أدرك النحاة العرب أن الإسناد سبب التلاحم والترابط بين أجزاء الجملة الواحدة، وأدركوا أن المركب الإسنادي ينشأ منه معنى جديدٌ مختلفٌ عن مجموع معاني المفردات التي تكوّن منها التركيب. يقول عبد القادر المهيري في هذا المعنى: "وجدير بالملاحظة أن مفهوم الإسناد يرجع إلى أقدم عصور النحو العربي، إذ إنك تجده عند سيبويه،... فابن يعيش يقارنه بتركيب الأفراد، ويستنتج من ذلك أنه عن التركيب الإسنادي ينشأ في الجملة التحام يجعل منها لا مجموعة معانٍ يضاف بعضها إلى بعض بل معنىً جديداً كلياً موحّداً"^(١٧٤).

الإسناد في الجملة الخبرية والإنشائية

ذكر اللغويون العرب القدماء أن الإسناد علاقة تربط بين طرفي الجملة (المسند إليه والمسند). ويستوي في ذلك الجملة الخبرية والجملة الإنشائية. فكما

^(١٧٢) عرف الزمخشري "الكلام" بقوله: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك. أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكر، وتسمى جملة". انظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، (سبق ذكره) ص ٢٣. وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، (سبق ذكره) ٢٠/١.

^(١٧٣) المصدر السابق، ٢٠/١.

^(١٧٤) المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، (سبق ذكره) ص ٣٤-٣٥.

يكون الإسناد في الجملة الخبرية يكون في الجملة الإنشائية. يقول ابن يعيش في شرح تعريف الإسناد عند الزمخشري: "وإنما عبّر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبل أن الإسناد أعمّ من الخبر، لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر، والنهي، والاستفهام، فكل خبر مسند وليس كل مسند خبراً، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى، ألا ترى أن معنى قولنا: قم: أطلب قيامك، وكذلك الاستفهام والنهي فاعرفه" (١٧٥).

يلاحظ في كلام ابن يعيش أنه أدرك الفرق بين الإسناد — أو الخبر الذي يدلّ على القضية أو المحتوى القضوي فقط — وبين الخبر بمعنى الفعل الإنجازي الذي يتضمن مُتكلماً يصدر عنه الخبر. وقد أطلق أوستن وسيرل على هذا النوع من الأفعال الإنجازية مصطلح (التقريريات) أو (الإثباتيات). ودقّة كلام ابن يعيش وأهميته تظهر من جهتين:

الأولى: أنّ ابن يعيش امتدح الزمخشري باستخدامه مصطلح الإسناد بدلاً من الخبر الذي استخدمه القدماء كثيراً بهذا المفهوم حتى لا يحدث خلط بين المفهومين للمصطلح الواحد. وفي ذلك إشارة إلى وجود الاستخدام المزدوج لمصطلح الخبر عند غيره.

الثانية: أنّ ابن يعيش ذكر أهمّ الفروق بين الإسناد والخبر الذي بمعنى الفعل الإنجازي. وذكر أن هذا الفرق يكمن في كون الإسناد يقع في الكلام الإنشائي كما يقع في الكلام الخبري، بخلاف الخبر الذي هو قسيم للكلام الإنشائي.

ولقد ذهب الرضي إلى ما ذهب إليه ابن يعيش، حيث يقول في شرح الكافية عن علاقة الإسناد بالإخبار والإنشاء معلقاً على كلام ابن الحاجب^(١٧٦):
 "... وإنما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار لأنه أعم، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي..."^(١٧٧). والملاحظ في قول الرضي أنه اعتمد تقسيماً ثلاثياً للقول بحسب الأغراض (خبري — إنشائي — طلبي) إذ فرق بين الكلام الإنشائي والكلام الطلبي.

وهناك ملاحظة أخرى في كلام ابن يعيش وهي أن الخبر أصل للإنشاء من جهة المعنى، واستدل بإمكانية تأويل العبارات الإنشائية بعبارات خبرية، أو عبارة أخرى تأدية المعنى الإنشائي بعبارات خبرية. والظاهر أنه يريد من وراء ذلك أن يبعدها عن الخبر في مستوى البنية وعن استخداماته المختلفة في المسند أو الإسناد، ويؤكد أن الخبر شيء في المعنى كالإنشاء وليس له دخل في البنية. وهذا صحيح من حيث المفهوم الذي استخدمه ابن يعيش لمصطلح الخبر. ولا يعني ذلك أن الاستخدامات الأخرى لمصطلح الخبر في المفاهيم الأخرى خاطئة.

ويبدو أن استدلال ابن يعيش على إمكانية تأويل الإنشاء بعبارات خبرية لتأكيد أصلية الخبر للإنشاء من جهة المعنى لا يستقيم، لأن إمكانية التأويل ليست عامة في جميع الإنشائيات، فهناك بعض الأساليب الإنشائية التي لا يمكن أن تؤوّل بخبر، كصيغ التعجب السماعية، نحو: "لله دره فارساً". وكذلك العبارة الخبرية المؤولة لا يمكن أن تؤدّي المعنى نفسه والوظيفة نفسها التي كانت تؤدّيها العبارة الإنشائية.

^(١٧٦) وعبارة ابن الحاجب في تعريف الكلام هي: "الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في

اسمين أو في فعل واسم" انظر: الرضي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن، (سبق ذكره) ١/٣٣.

^(١٧٧) المصدر السابق، ١/٣٣.

ويذهب كلام ابن يعيش هذا وأمثاله إلى عكس ما ذهبت إليه نظرية الأفعال الكلامية عند فلاسفة اللغة التحليليين مثل أوستن وسيرل. فقد ذهبوا إلى تغليب الجانب الإنجازي للعبارات الخبرية، حتى أنكروا التقسيم القديم للقول بحسب الأغراض (خبر—إنشاء) واستطاعوا أن يستوعبوا العبارات الخبرية في الإنشاء تغليبا لما تحويه من أفعال إنجازية.

وفي الحقيقة فإن كلتا المدرستين (البلاغية العربية والأوستنية) توصلت إلى إمكانية استيعاب أحد الجانبين للآخر. وقد يؤدي الدمج بين النظريتين إلى مقارنة تداولية من شأنها أن تستوعبهما في نظرية لغوية واحدة.

وقد استخدم الجرجاني مصطلح الخبر لمفهوم الإسناد في بعض عباراته، فقال: "ومن الثابت في العقول، والقائم في النفوس، أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه... ولما كان الأمر كذلك أوجب ذلك أن لا يعقل إلا من مجموع جملة فعل واسم كقولنا: (خرج زيد) أو اسم واسم، كقولنا: (زيد منطلق) فليس في الدنيا خبر من غير هذا السبيل وبغير هذا الدليل، وهو شيء يعرفه العقلاء في كل جيل وأمة، وحكم يجري عليه الأمر في كل لسان ولغة"^(١٧٨).

أوضح الجرجاني في الفقرة السابقة أن الخبر بمفهوم محتوى القضية يقع بين ركنين يؤدي كل واحد منهما وظيفته الخاصة به، فوظيفة المسند إليه، واصطلاح عليها بـ"المخبر عنه"، أوضح بالأمثلة أنها تكون اسماً لا غير، بخلاف وظيفة المسند التي اصطلاح عليها بـ"المخبر به" وأوضح بالتمثيل أنها تكون اسماً أو فعلاً. وهذان الركنان للقضية (المسند والمسند إليه) قد مرَّ أنَّهما لا يختصان بالخبر، وإنما يقعان في الإنشاء أيضاً.

(١٧٨) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، (سبق ذكره) ص ٥٢٧-٥٢٨.

مخصّصات الإسناد (متعلقات الفعل)

استخدم اللغويون العرب مصطلح التخصيص لمفهومين مختلفين:

الأول: في "أسلوب التخصيص"، نحو: نحن الطلاب مجتهدون، أي أخصّ معاشر الطلاب. وبحث هذا الأسلوب في النحو العربي، ولا يدخل في دائرة اهتمامنا.

الثاني: في "مخصّصات الإسناد" أو "متعلقات الفعل" أو "مقيّدات الإسناد"، وهو ما يطلق عليه المحدثون "الوحدة الانتقالية" ويدخل فيه كثير من أبواب النحو العربي، كالمفاعيل، والحال، والتمييز، والإضافة، والاستثناء، والشرط، والنعته، وغيرها^(١٧٩).

والمعنى الثاني للتخصيص هو الذي يدخل في دائرة اهتمامنا، وأغلبه يدخل في مباحث "متعلقات الفعل" عند البلاغيين العرب. وكذلك بذل الأصوليون جهداً كبيراً في مخصّصات الإسناد في مباحث المطلق والمقيّد في أصول الفقه الإسلامي. ويمكن تصنيف مقيّدات الإسناد إلى صنفين، هما:

١ - مقيّدات تقيد الإسناد ولا تؤثر في الأغراض، كالمفاعيل والنعته.

٢ - مقيّدات تقيد الإسناد وتؤثر في الأغراض، وهي: الشرط والاستثناء.

وستتناول مخصّصات الإسناد بشيءٍ من التفصيل في وظائف التركيب الخبري في الفصل الرابع من هذا البحث إن شاء الله.

(١٧٩) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، (سبق ذكره) ص ١٩٤-٢٠١.

رابعاً: العمليات التحويلية ودورها الوظيفي في التركيب الخبري عند البلاغيين العرب

- التقديم والتأخير:

موضوع التقديم والتأخير من الموضوعات التي أولاها البلاغيون العرب اهتماماً كبيراً، وخاصة في الوظائف التداولية عندهم (المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل). فهم يعتمدون قوالب معيارية لترتيب العناصر في التراكيب الأساسية، فالأصل عندهم في التركيب الخبري الاسمي أن يأتي المسند إليه أولاً ثم المسند ثم المتعلقات، وفي التركيب الخبري الفعلي الأصل فيه أن يأتي المسند ثم المسند إليه ثم المتعلقات، فإذا تقدّمت كلمة تحمل وظيفة حقها التأخير بحثوا لها عن علة أو غرض عند المتكلم، أو بحثوا عن حالة عند المتلقّي تتطلب هذا التقديم، وفي الغالب يعلّلون المتقدّم لماذا تقدّم، ولا يعلّلون المتأخّر لماذا تأخّر.

وذكر البلاغيون العرب أربعة أغراض يُؤدّي بها تقديم الكلمة عن موقعها الأصلي وظيفياً، هي: العناية، والتخصيص، والتوكيد، والقصر. فمثلاً خصّص البلاغيون العرب للقصر باباً مستقلاً من أبواب علم المعاني، وقسموه قسمين:

١- قصر صفة على موصوف، مثل قوله تعالى: {اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ} (الرعد: ٢٦) أي الله وحده هو الذي يبسط الرزق ويقدر دون غيره، والمتكلم بتقديمه للمسند إليه يسعى لتمكين الخبر في ذهن السامع لأنّ في تقديم المبتدأ تشويقاً إليه^(١٨٠).

(١٨٠) انظر: صحراوي، مسعود، التداولية عند علماء العرب - دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، (دار الطليعة، ط ١، ٢٠٠٥م، بيروت) ص ٢٠٥.

٢- قصر موصوف على صفة، نحو: "تممي أنا" ويقول الخطيب في تحليله: "يقدم المتكلم المسند في كلامه لغرض تخصيصه بالمسند إليه المؤخر على المسند، كأن يقال: "تممي أنا" أي أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية"^(١٨١).

- الحذف:

الحذف الذي يهمننا في هذا البحث هو الحذف البلاغي الذي يمكن أن يعلل بأغراض بلاغية بين المتكلم والمخاطب، قال سيبويه: "وإنما أضمرنا ما كان يقع مظهراً استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يُعنى"^(١٨٢) وفرّق ابن هشام الأنصاري بين الحذف النحوي والحذف البلاغي بأن "الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو: "خير عافاك الله". وأمّا قولهم في نحو: (سراويل تقيكم الحرّ) إن التقدير: والبرد... ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، أو نحو ذلك، فإنه تطفّل منهم على صناعة البيان"^(١٨٣).

وما يشير إليه ابن هشام يمكن فهمه على أن ظاهرة الحذف عنده تعني

أمرين:

(١٨١) القزويني، الإيضاح، (سبق ذكره) ١٣٥/٢.

(١٨٢) سيبويه، الكتاب، (سبق ذكره) ٢٢٤/١.

(١٨٣) ابن هشام، مغني اللبيب، (سبق ذكره) ص ٧٤٨.

- أنَّها ظاهرة تحويلية، تمثِّل ما هو محذوف في البنية السطحية، مذكور في البنية العميقة، والحذف في هذا المستوى يتناول ظواهر بنيوية كحذف المبتدأ أو الخبر.

- أنَّها ظاهرة تداولية، تمثِّل أغراض المتكلم من وراء الحذف، والسياق الذي دعا إليه. وهذا الجانب هو الذي اهتم به البلاغيون، يقول عبد القاهر عن الحذف: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك ألطف ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبِن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر وتدفعها حتى تنظر"^(١٨٤). وقد أشار العبيدان في تعليقه على كلام عبد القاهر السابق إلى أنَّه اهتم بأثر الحذف في المخاطب والمتكلم بخلاف بقیة البلاغيين الذين يقتصرون على أغراض الحذف عند المتكلم، يقول: "ولعلَّ عبد القاهر في وصفه هذا ييلور لنا مهمة الحذف المزدوجة عند كل من المتكلم والسامع، فهو وسيلة لزيادة الفائدة والإبانة عند المتكلم، وهو أيضاً وسيلة لإثارة الذهن وتحريكه عند السامع..."^(١٨٥).

^(١٨٤) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ١٤٦.

^(١٨٥) العبيدان، موسى مصطفى عبد القادر، ظاهرة الحذف في الإسناد ومخصَّصاته، (دار إسراء للطباعة،

المبحث الثاني: بنية التركيب الخبري في اللسانيات الوظيفية

أولاً: الخبر والتركيب الخبري في الدرس اللساني الحديث

- الخبر في اللسانيات الحديثة:

هناك مفهومان رئيسيان للخبر مع تعدد مصطلحاته في الدراسات الحديثة: مفهوم نحوي ومفهوم تداولي.

المفهوم النحوي: قسّم النحويون الجملة الإنجليزية بحسب الصيغة إلى جملة خبرية (declarative) ، وجملة أمرية (imperative)، وجملة استفهامية (interrogative). والخبر بهذا المستوى هو الخبر الذي يعتمد على الصيغة لا على المعنى والغرض^(١٨٦).

المفهوم التداولي: وهذا المفهوم للخبر يخالف الخبر النحوي عند المحديثين من حيث المصطلح والمفهوم. وقد أطلق عليه أوستن مصطلح (constative) حينما قسّم الجمل الخبرية في المستوى التداولي إلى جمل وصفية^(١٨٧) (constative) ويقصد بها الجمل الخبرية التي تحمل الصدق والكذب، وجمل إنشائية (performative) ويقصد بها الجمل التي لها صيغ خبرية ولا تحمل الصدق والكذب، وهي الجمل التي يطلقون عليها (الإيقاعات) في الدراسات العربية الحديثة. يقول الطبطبائي في مفهوم الخبر عند أوستن: "ففي هذه المرحلة عمق أوستن مفهوم الجملة التي تقبل الصدق والكذب بحيث لم تعد مجرد جملة ذات صيغة خبرية بل علاوة على ذلك يجب أن تكون جملة وصفية، مستقطعاً

^(١٨٦) الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، (سبق ذكره) ص ٤-٥.

^(١٨٧) إن المصطلح constative ترجمه الطبطبائي بالجملة الوصفية، وترجمه الفاخوري بالخبريات، انظر: المرجع السابق، ص ٤-٥. وانظر: فاخوري، نظرية الأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٣٣١.

بذلك من الجمل ذات الصيغة الخبرية الجمل التي لا يراد بها الوصف، بل يراد بها الفعل، لتكوّن القسم الآخر من الجمل ذات الصيغة الخبرية وهي الجمل الإنشائية^(١٨٨).

- التركيب الخبري في اللسانيات الحديثة:

اختلفت آراء المحدثين في حدّ الجملة إلى ثلاثة مدارس رئيسية:

المدرسة البنيوية:

لم يقدم مؤسس البنيوية في العصر الحديث "فردناند دي سوسير" أي تعريف للجملة، لأنه كان يهتم بالوحدات الصغرى في اللغة، كالصوت والمورفيم والكلمة. وقد عدّ الجملة من قبيل الكلام لا من قبيل اللغة^(١٨٩). وعرف بلومفيلد (L.Bloomfield) الجملة بأنها الصيغة اللسانية المستقلة، بحيث تؤدّي وظيفتها دون توقّف على صيغة تركيبية تشملها^(١٩٠). ونقل عنه محمد الشاوش " أن الجملة أكبر مركب، وهي مركب ليس جزءاً من مركب أكبر منه"، وانتقده الشاوش في اعتباره الجمل المترابطة جملة واحدة^(١٩١).

وذكر السيد أن البنيويين مع انتقادهم اعتماد الدلالة في تعريف الجملة، إلا أنهم في تحديد عناصر الجملة، لم يستغنوا عن مفهوم "الإسناد" الذي يعدّ من أهمّ المفاهيم الدلالية في التركيب، يقول: "ورغم أن البنيويين أعطوا الشكل أهمية وأقاموا عليه حدّ الجملة، إلا أنهم رجعوا عند تحديد عناصر الجملة إلى مفهوم

^(١٨٨) الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب (سبق ذكره) ص ٥.

^(١٨٩) السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، (سبق ذكره) ص ٤٤.

^(١٩٠) المرجع السابق، ص ١٩.

^(١٩١) انظر: الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية - تحليل نحو النص، (سبق

ذكره) ص ٢٣٥.

الإسناد، وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوفر النواة الإسنادية، فعند تحليلهم جملة من نحو: (الطالب المجد فاز بالجائزة) إلى مكوناتها المباشرة، فإنهم يقسمونها إلى مكونين: (الطالب المجد) و (فاز بالجائزة) وهذا يدل أيضاً على تمسكهم بالدلالة وإن أسقطوها ظاهرياً^(١٩٢).

المدرسة التحويلية:

الجملة عند التحويلين قرناً يحصل على نحو خاص بين البنية السطحية والبنية العميقة^(١٩٣). وذكر الشاوش أن الأنحاء التوليدية التحويلية تنهون في تحديد مفهوم الجملة، وتحليل النصوص إلى جمل، يقول: "إن الأنحاء التوليدية التحويلية لا تمثل المدخل المناسب لتناول قضية تحليل النصوص إلى جمل. لأنها من ناحية تعتبر الجملة شكلاً قائماً مسبقاً، وليس في حاجة إلى ضبط المقاييس المتحركة في حدوده، وتنهون من ناحية أخرى بالفوارق المعنوية المصاحبة لما اعتبرته من قبيل القواعد التوليدية التحويلية..."^(١٩٤).

المدارس الوظيفية والتداولية:

لم تهتم اللسانيات الوظيفية والتداولية بوضع تعريف أو مفهوم محدد للجملة، لانشغالهم بوظائف مكوناتها الوظيفية، كما هو الشأن لدى مدرسة براغ والنحو الوظيفي، يقول السيد في ذلك: "أما الوظيفيون فيولون جلاً عنايتهم لوظائف مكونات الجملة، كالمسند إليه والمسند والوحدة الانتقالية"^(١٩٥).

(١٩٢) السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، (سبق ذكره) ص ١٩.

(١٩٣) ينظر: المرجع السابق، ص ١٩.

(١٩٤) الشاوش، أصول تحليل الخطاب، (سبق ذكره) ص ٢٣٤.

(١٩٥) السيد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، (سبق ذكره) ص ١٩.

وأما نظرية الأفعال الكلامية وما بُني عليها من طروحات لسانية،
فينصرف اهتمامها إلى الأغراض والمقاصد والمعاني الطارئة على اللفظ بالسياق.
ولا تستهدف تلك النظريات التداولية تحديد المفاهيم البنيوية، كالجملية
ومكوناتها (المسند إليه، والمسند، والوحدات الانتقالية) فليس هناك تعريف
للجملة ولا لمكوناتها.

ثانياً: الاتجاه الوظيفي مفهومه وتداوليته في التحليل اللغوي

يعني الاتجاه الوظيفي بكيفية استخدام اللغة وقيمتها الاتصالية. فاللغة في
هذا الاتجاه عبارة عن وسيلة اتصال يستخدمها أفراد المجتمع للتوصل إلى أهداف
وغايات. والجانب الوظيفي للغة ليس شيئاً منفصلاً عن النظام اللغوي نفسه،
فتداخل الأدوار والمشاركين في النظام النحوي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالوظيفة
التي تؤديها الجملة في السياقات المختلفة، وبذلك فإن الاتجاه الوظيفي يربط بين
النظام اللغوي وكيفية توظيف هذا النظام لأداء المعاني^(١٩٦).

ويتميز الاتجاه الوظيفي بأنه يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جهة
وبالبيئة الاجتماعية وسياق الخطاب من جهة أخرى، يقول صحراوي: "وبفعل
إلحاح اللسانيين الوظيفيين على أن الوظيفة سبب وجود البنية راحت الأبناء
الوظيفية تبحث في طرائق تأليف الكلام وقواعد ربط المفردات في جمل، ليؤدي
المعنى العام للجملة أغراض المتكلمين ومقاصدهم"^(١٩٧).

^(١٩٦) انظر: أحمد، يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، (عالم الفكر، م ٢٠٠، ع ٣، الكويت)

^(١٩٧) صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، (سبق ذكره) ص ١٩-٢٠.

وذكر يحيى أحمد أن الوظيفيين لا يهتمون بتقنين النظرية اللغوية وإلى أي حدّ تتمثل فيها الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية، فالنظرية ليست هدفاً عند الوظيفيين خلافاً للنيويين الشكلايين. فالنظرية عندهم إطار يتمّ من خلاله الكشف عن الخيارات المتاحة أمام المتكلم. ونقل عن هاليدي قوله: "وإننا لسنا بحاجة إلى نظرية متخصصة إلى حدّ كبير بحيث يستطيع المرء أن يفعل قليلاً، وأنّ الكلام المنطوق يحتاج إلى شكل مرن وليس إلى بناء جامد من التمثيل الشكلي"^(١٩٨). ولذا أخذ الوظيفيون المتأخرون من مدرسة براغ منهجاً في التحليل اللغوي هو عبارة عن مقترحات إجرائية وليس نظرية لغوية^(١٩٩).

وأعتقد أن هذا الإطار المنهجي الوظيفي يلتقي مع البلاغيين العرب الذين لم يهتموا بالتقعيد كما هو الشأن عند النحويين، وإنما اقتصروا على الوصف المرن وأولوا اهتماماً كبيراً إلى التمثيل والشرح والتحليل.

وذهب مسعود صحراوي إلى أن المستوى التداولي للوظيفية البنيوية — لدى مدرسة براغ وأعمال أندريه مارتيني وما شابهها — ضعيف، لتأثرها بالبنيوية السويسرية. يقول: "غير أن هذه الوظيفية هي وظيفية بنيوية غير تداولية، ومن ثمّ تقوم بإقصاء الكلام بجميع مكوناته وارتباطاته (حال الأفراد المتكلمين، حال المخاطبين، السياق...) فتجاهلت الجانب التداولي من اللغة البشرية فكان مستواها الوظيفي ضعيفاً، ولم تخصص في نموذجها الوصفي مستوى إجرائياً يكون دوره التمثيل لأثر المقام في صياغة الجملة، فيكون تأثيره أوضح في فهم معنى التركيب. فلم تتجاوز الحدود الشكلية للظاهرة اللغوية على الرغم من

^(١٩٨) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، (سبق ذكره) ص ٧٢.

^(١٩٩) المصدر السابق، ص ٧٣.

مناداتها المبكرة بأن الدراسة الوظيفية للجملة هي المنهج السليم إلى وصفها وتفسيرها"^(٢٠٠).

ويبدو أن ما ذهب إليه صحراوي من عدم دخول الوظيفية البنيوية لدى مدرسة براغ في الدراسات التداولية، وإضعاف دورها الوظيفي ليس حكماً منصفاً. فصحراوي نفسه اعتبر النتائج نفسها التي توصلت إليها مدرسة براغ نظريات تداولية مهمّة عند ورودها في مدارس أخرى وعند أناس آخرين، وقد اهتم ببعض مفاهيمها الأساسية حتى أصبحت مدار بعض دراساته، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

١. أثبت صحراوي بأن المبادئ الأربعة الأساسية في النحو الوظيفي لدى سيمون ديك لا تدخل في التطبيق والإجراء ما عدا المبدأ الثاني القائل: "بأن بنية اللغة تابعة لوظيفتها"^(٢٠١). وهذا المبدأ يتطابق في مضمونه مع المبدأ الأول والمنطلق الأساسي عند مدرسة براغ، وهو ما يطلقون عليه المنظور الوظيفي عند ماثيوس الذي قسم البنية بالنظر إلى السياق إلى معلومات مشتركة بين المتخاطبين ومعلومات جديدة. وكذلك دينامية الاتصال عند جان فرباس الذي يرى أن ترتيب عناصر الجملة في الخطاب يكون بالنظر إلى ترتيبها في السياق الفعلي. وأن هناك تفاوتاً بين العناصر في ديناميتها"^(٢٠٢).

والسؤال هنا لماذا اعتبر هذا المفهوم الذي انطلقت منه كل من النظريتين تداولياً عند ديك في النحو الوظيفي وغير تداولي عند مدرسة براغ؟

^(٢٠٠) صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، (سبق ذكره) ص ١٩.

^(٢٠١) المرجع السابق، ص ١٦.

^(٢٠٢) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، (سبق ذكره) ص ٧٧.

٢. إن صحراوي نفسه اعتبر وظيفة البلاغة العربية عند الجرجاني والسكاكي تداولية واهتمَّ بها في بحوثه وأعلى من شأنها مع أنها وظيفة بنويّة لا تختلف مع منجزات مدرسة براغ الوظيفية. فمثلاً تقترح كل منهما ثلاث وظائف تداولية للجملة: المسند إليه — المسند — ومتعلقات الفعل، إلا أن مدرسة براغ تسمي الوظيفة الثالثة الأخيرة بـ "وحدة انتقالية". وفوق ذلك كله يوجد في البلاغة العربية مباحث أدخل في البنيوية كالحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير. إذن فما وجه اعتبار هذه المباحث تداولية عند البلاغيين العرب وغير تداولية لدى أصحاب مدرسة براغ؟

— تحدّث فان دايك عن العلاقة الوثيقة بين مستويات التحليل اللغوي، وذكر أن المستوى التداولي يرتبط وينبني على المستوى التركيبي. وفي هذا الصدد طرح إشكاليات كثيرة تدخل في المستوى التداولي ولا يمكن حلّها إلا بالرجوع إلى المستوى التركيبي وبنية الجملة. وتحدّث فان دايك عن تقسيم الجملة إلى مسند إليه ومسند، وذكر أن هذا التقسيم تقسيم وظيفي تداولي، وأن هناك اجتماعاً وافتراقاً بين هذا التقسيم وتقسيم الجملة إلى موضوع ومحمول في النحو والمنطق^(٢٠٣).

وفي حديثه عن تقسيم القول إلى مسند إليه ومسند الذي هو أساساً يدخل في المستوى التداولي للغة أثار فان دايك بعض التساؤلات عن هذا التقسيم. منها: في أي مستوى من مستويات التحليل اللغوي يقع هذا التقسيم؟ وهل هو تقسيم عام بحيث يمكننا أن نقسم جميع الجمل إلى مسند إليه ومسند؟ أم هو تقسيم خاص يقع في بعض الجمل دون بعض؟ وما هي البنيات النحوية

(٢٠٣) انظر: دايك، فان، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، (سبق ذكره)

الصرفية التي تتعلق بوظائف المسند إليه والمسند؟ وما العلاقة بين هذا التقسيم وتقسيم القول إلى موضوع ومحمول في المنطق والنحو؟^(٢٠٤).

وفي ذلك يقول فان دايك: "هل تمييز (المسند إليه — المسند) ينبغي أن يُعرَّف ويُحدَّد من جهة التركيب أو السيمانطيقا أو التداولية. أعني هل هذه العبارات تختص بأقسام أو وظائف البنيات التركيبية للجمل ولمعنى القضايا أو مرجعها الإحالي، أم هي تختص بالتراكيب السياقية لأفعال الكلام ومعرفة المعلومات ونقلها"^(٢٠٥).

والملاحظ على فان دايك أنه طرح هذه التساؤلات ولم يجب عنها، وحاول أن يبرر ذلك بأن الإجابة عن كل هذه التساؤلات تجرُّ البحث إلى مستوى البنية والتركيب وتبعده عن المستوى التداولي، يقول: "ولا يمكن أن نجيب عن هذه الأسئلة هنا على نحو منظم وصريح إذ بعضها مرتبط بأخص خواص بنية الجملة مما هو خارج عن نطاق هذا الكتاب"^(٢٠٦).

وهناك ضوابط وشروط تداولية ذكرها الوظيفيون لكل من المسند إليه والمسند، أهمها أن المسند إليه يمثل المعلومات المشتركة بين طرفي الخطاب (المتكلم — المخاطب) وأن المسند يمثل المعلومات الجديدة التي يريد المتكلم إضافتها إلى الرصيد المشترك^(٢٠٧). وتتجلى هذه الخاصية في المسند إليه بأن يكون معرفاً في البنية والتركيب، وهذا التعريف يمكن أن يكون بالعهد وهي المعرفة المشتركة بين المتخاطبين قبل الخطاب. ويمكن أن يكون بالذكر وهي ما تقدم له ذكر وتم تعريفه أثناء الخطاب الحالي^(٢٠٨).

^(٢٠٤) انظر: المرجع السابق، ص ١٦٣-١٦٤.

^(٢٠٥) المرجع السابق، ص ١٦٤.

^(٢٠٦) المرجع السابق، ص ١٦٤.

^(٢٠٧) انظر: المرجع السابق، ص ١٦٥-١٦٦.

^(٢٠٨) انظر: المرجع السابق، ص ١٦٧-١٦٨.

ومن القرائن المهمة في توجيه وتحديد الوظائف التداولية في مستوى البنية قرينة الرتبة، وقد أدرك المحدثون أهمية هذه القرينة، فمثلاً فان دايك تحدّث عن التقديم والتأخير في اللغة الانجليزية، وذكر أهميتهما في تحديد المسند إليه والمسند في الجملة^(٢٠٩).

وتتفق تلك الضوابط للمسند إليه والمسند لدى التداوليين المحدثين مع ما تحدّث عنه اللغويون العرب كاشتراط التعريف للمبتدأ أو أن يكون هناك مسوغ للابتداء بالنكرة. فالتفصيل الذي ورد عند فان دايك في التعريف قد ورد هو نفسه عند النحاة العرب^(٢١٠). كذلك ميّز النحاة والبلاغيون العرب بين التعريف بالجنس والتعريف بالعهد. واكتشفوا أقسام العهد الثلاثة: العهد الذهني والعهد الذكري والعهد الحضورى. فمن الشواهد للعهد الذكري مثلاً قوله تعالى: { كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ } (المزمل: ١٥-١٦) يلاحظ أن مرجع الرسول المعرف هو نفس مرجع الرسول المنكر، والمقصود من كليهما هو رسول الله موسى عليه السلام، وجاء في المرة الثانية مختلفاً عن الأولى، لأنه بذكره في الأولى أصبح جزءاً من المعلومات المشتركة بين المتخاطبين.

ثالثاً: الوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري عند مدرسة براغ

(١) المنظور الوظيفي للجملة عند ماثسيوس

يعتبر المنظور الوظيفي للجملة الذي قدمه ماثسيوس نقطة البداية لمدرسة براغ الوظيفية ولنمط من التحليل للمستوى الكلامي المركب من المستوى

^(٢٠٩) المرجع السابق، ص ١٦٥-١٦٦.

^(٢١٠) المرجع السابق، ص ١٦٨.

النحوي والمستوى الدلالي. ويرى المنظور الوظيفي أن الجملة تتكوّن من قسمين رئيسيين: المسند إليه (Rheme)، والمسند (Theme) (٢١١).

ولقد انتقد يحيى أحمد البلاغيين العرب في ربطهم تقسيم الجملة إلى "المسند إليه والمسند" بالترتيب النحوي لعناصر الجملة، فهو ينكر اعتبار الخبر مسنداً دائماً، والمبتدأ مسنداً إليه دائماً في الجملة الاسمية. يقول: "ولكن الواضح من استعمالنا هنا أن هذا الربط غير ممكن لأن ترتيب (المسند- السند إليه) والترتيب النحوي مستويان مختلفان في التحليل في المنظور الوظيفي" (٢١٢). وقد تبين من الأمثلة التي أوردها أن هذا الانتقال لا يشمل الجملة الفعلية، وقد استخدم المسند للفعل والمسند إليه للفاعل كما هو متعارف عليه لدى البلاغيين العرب.

ترتيب المسند إليه والمسند لدى أصحاب مدرسة براغ الوظيفية

ترتيب المسند إليه والمسند لدى المتكلم مرتبط بالمعلومات الموجودة مسبقاً عند المخاطب. فالمتكلم ينطلق ممّا يعرفه المخاطب ثم يبني عليه ما يريد إيصاله وإخباره. يقول يحيى أحمد في ذلك: "إنّ تحديد موضع المسند في الترتيب المحايد ينبع من الحقيقة المعروفة، وهي أن المرء يبدأ كلامه بالمعلومات المعروفة لدى

(٢١١) استخدم يحيى أحمد مصطلحي المسند إليه والمسند استخداماً مخالفاً لما استقرا عليه لدى الدارسين العرب قديماً وحديثاً، وقد عكس مدلوليهما في الجملة الاسمية وأطلق كلاهما على مفهوم الآخر، واستأنس بمقولة نقلها عن سيوييه، وهي قوله: "فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه" انظر: سيوييه، الكتاب، (سبق ذكره) ٧٨/٢.

(٢١٢) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، (سبق ذكره) ص، ٧٦.

المتكلم...^(٢١٣) ثم يضيف بعد ذلك المعلومات الجديدة. ولكن مفهوم المسند والمسند إليه لا ينحصر في هذا النطاق من الفهم الابتدائي...^(٢١٤).

وأشار يحيى أحمد إلى أن الأصل والغالب في اللغة العربية أن يأتي المسند الذي هو الفعل أولاً في الجملة الفعلية، وأن يأتي المسند إليه الذي هو المبتدأ أولاً في الجملة الاسمية. يقول: "وهذا هو الترتيب المألوف لأجزاء الجملة في الاستعمال العادي، أي الاستعمال الذي يراد منه مجرد الإخبار أو الإسناد. أما حينما يريد المتكلم أن يجذب انتباه السامع إلى عنصر معين في الجملة... فإنه يلجأ عندئذٍ إلى خرق هذا النسق الطبيعي"^(٢١٥).

(٢) دينامية الاتصال (communicative-dynamism) عند جان فرباس^(٢١٦)

عدل جان فرباس مفهوم "المنظور الوظيفي للجملة" من تقسيم الجملة إلى معلومات مسبقة لدى الاثنين المتكلم والمتلقي اصطلاحاً عليها بالمسند إليه، ومعلومات جديدة اصطلاحاً عليها بالمسند، إلى مفهوم جديد أطلق عليه (دينامية الاتصال)، ويعني أن المقصود بالمنظور الوظيفي للجملة هو ترتيب عناصر الجملة بالنظر إليها في ضوء السياق الفعلي، وأن عملية الاتصال اللغوي تتعدد فيها العناصر التي تسهم في تكوين الجملة، وأن هذه العناصر تتفاوت في إثراء معلومات المستمع، واقترح ثلاث وحدات وظيفية في الجملة^(٢١٧):

^(٢١٦) ليست المعلومات المعتبرة في بناء الخطاب هي التي عند المتكلم وحده، كما ذهب إليه يحيى. وإنما تكون العبرة بالمعلومات المشتركة بين المتكلم والمخاطب، ويصح أن يقال أنها معلومات المخاطب، لأن المتكلم لا بد أن يكون عالماً بما يتحدث عنه.

^(٢١٤) المرجع السابق، ص ٧٧.

^(٢١٥) المرجع السابق، ص ٧٦.

^(٢١٦) المرجع السابق، ص ٧٧.

^(٢١٧) المرجع السابق، ص ٧٧.

- ١- المسند إليه: وينقل أقل درجة من دينامية الاتصال.
- ٢- المسند: وينقل أعلى درجة من دينامية الاتصال.
- ٣- الوحدة الانتقالية (transition): وتكون غالباً من العناصر الاتصافية كالظرف والحال أو العناصر التي نحتاجها لاستقامة الجملة نحوياً كأدوات النسخ وأدوات الشرط.

رابعاً: الوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري في النحو الوظيفي

(١) المبادئ الأساسية للنحو الوظيفي

ذكر أحمد المتوكل أن نظرية النحو الوظيفي التي اقترحها سيمون ديك في النموذج الأول (ديك ١٩٧٨م) حظيت باهتمام العديد من الباحثين الذين اتخذوها إطاراً نظرياً لأبحاثهم مما أسهم في تطوير النظرية وحمل صاحبها إلى إعادة النظر في المبادئ والقواعد التي اعتمد عليها في النموذج الثاني (ديك، ١٩٨٩م)^(٢١٨).

اعتمد هذا البحث النموذجين اللذين اقترحهما ديك في نظرية النحو الوظيفي. ففي النموذج الأول اعتمدنا كتاب المتوكل "الوظائف التداولية في اللغة العربية، ١٩٨٥م" وعلى كتابه "دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ١٩٨٦م". وفي النموذج الثاني اعتمدنا دراسة المتوكل أيضاً "آفاق جديدة في

(٢١٨) انظر: المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، (منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، مطبعة دار الهلال، المغرب، ط١، ١٩٩٣م) ص ٥.

نظرية النحو الوظيفي، ١٩٩٣م". ذكر سيمون ديك أربعة مبادئ أساسية للنحو الوظيفي هي^(٢١٩):

- ١- أن الوظيفة الأساسية للغة الطبيعية هي وظيفة التواصل والإبداع.
- ٢- أن بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة.
- ٣- أن النحو المؤسس تداولياً يسعى إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات: الكفاية النفسية، والكفاية النمطية، والكفاية التداولية.
- ٤- أن موضوع درس اللساني هو وصف القدرة التواصلية بين المتكلم والمخاطب.

وانتقد مسعود صحراوي ثلاثة من الأسس الأربعة التي بنى عليها سيمون ديك نظريته في النحو الوظيفي، ولم يبق منها إلا المبدأ الثاني الذي يؤكد بأن بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطاً يجعل البنية انعكاساً للوظيفة. وأضاف صحراوي إلى ذلك أن بقية المبادئ عبارة عن منطلقات تمييزية بين النظريات الوظيفية وما سواها من نظريات بنوية شكلية، وأن المبدأ الثاني وحده هو الذي ينعكس على جوانب تطبيقية في التحليل اللغوي. يقول: "ولا شك في أن أهم هذه المبادئ وظيفية وأشدّها إجرائية وأقواها حضوراً في الممارسة التطبيقية هو المبدأ الثاني الذي ينصّ على أن بنية اللغات الطبيعية تابعة إلى حدّ بعيد لوظيفتها، وعليه فإن العلاقة بين الوظيفة والبنية- أو بين التراكيب اللغوية من جهة وبين مقاصد الخطاب وملابساته من جهة أخرى- لقيت اهتماماً من قبل الدارسين قديماً وحديثاً... أما غيره من المبادئ الوظيفية فتختلف عنه لأنها ذات طبيعة مبدئية، أو هي عبارة عن سمات تمييزية فارقة، دورها التمييز بين النظريات"^(٢٢٠).

^(٢١٩) انظر: صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، (سبق ذكره) ص ١٦.

^(٢٢٠) انظر: المرجع السابق، ص، ١٦-١٨.

تحدّث أحمد المتوكّل أثناء عرضه للنموذج الثاني للنحو الوظيفي عند سيمون ديك عمّا سمّاه بـ "نموذج مستعملي اللغة الطبيعية" وذكر أنّ هذا النموذج يتكوّن من خمسة قوالب، هي:

١- القالب النحوي، ٢- القالب المنطقي ٣- القالب المعرفي
٤- القالب الإدراكي ٥- القالب الاجتماعي.

ويذكر المتوكّل أنّ كلّ قالب من هذه القوالب يشكّل "نسقاً مستقلاً من القواعد يتميّز عن القوالب الأخرى من حيث موضوعه ومن حيث إوالياته، إلا أنّ هذه القوالب جميعها تربط بعضها ببعض علاقة تفاعل"^(٢٢١). وذكر في هذا السياق أنّ التداوليات جزء من القالب النحوي وليست قالباً مستقلاً بذاته^(٢٢٢). وذكر في أثناء عرضه للنموذج الأول أنّ نظرية النحو الوظيفي تقترح بنية نحوية تشتمل على مستويات تمثيلية ثلاثة هي^(٢٢٣):

- الوظائف الدلالية: (المنفذ، المتقبل، المستقبل، المستفيد).

- الوظائف التركيبية: (الفاعل، المفعول....)

- الوظائف التداولية: (البؤرة، المحور، المبتدأ، الذيل، المنادى)

ويقترح النحو الوظيفي أنّ الجملة تشتق عن طريق بنيات ثلاث، ويصوغ بنية النحو على الشكل التالي:

- البنية الحملية (Predicative Structure)

- البنية الوظيفية (Functional Structure)

- البنية المكوّنية (Constituent Structure)

^(٢٢١) المتوكّل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، (سبق ذكره) ص ٩.

^(٢٢٢) المرجع السابق، ص ٩.

^(٢٢٣) المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، (سبق ذكره) ص ١١.

ويتمُّ بناء هذه البنيات عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد،
على التوالي^(٢٢٤):

- الأساس وقواعد إسناد الأساس (Fund)
- قواعد إسناد الوظائف (Functions assignment Rules)
- قواعد التعبير (Expression Rules)

(٢) الوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري في النحو الوظيفي

طبَّق أحمد المتوكَّل نظرية النحو الوظيفي عند سيمون ديك على اللغة العربية، وعلى ضوءها اقترح خمس وظائف تداولية للغة العربية من حيث البنية: وظيفتان داخليتان تقعان داخل الحمل أو المحمول (البؤرة والمحور) وثلاث وظائف خارجية، تقع خارج الحمل (المبتدأ والذيل والمنادى)^(٢٢٥).

(٣) الوظائف التداولية والحالات الإعرابية في النحو الوظيفي

ذكر المتوكَّل أنَّه "تسند الحالات الإعرابية حسب النحو الوظيفي إلى المكوّنات بمقتضى وظائفها، فالوظيفة التي يحملها المكوّن تحدّد حالته الإعرابية (الرفع أو النصب) ونميّز بين الحالات الإعرابية المجردة والعلامات الإعرابية التي تشكّل تحقيقاتها السطحية. وتتفاعل أنواع الوظائف الثلاثة في تحديد إسناد الحالات الإعرابية بالنسبة إلى اللغة العربية حسب ما يمكن أن نسميه بسُّلمية

^(٢٢٤) المرجع السابق، ص ١١.

^(٢٢٥) انظر: المتوكَّل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، (دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥/١٤٠٥هـ) ص ٦، وانظر: المتوكَّل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، (دار الثقافة الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) ص ٤٥.

تحديد الحالات الإعرابية التي يتمُّ صوغها كما يلي: الوظائف التركيبية — الوظائف الدلالية — الوظائف التداولية^(٢٢٦). ثمَّ يستطرد بأنَّ "المكوّن الحامل لوظيفة تداولية يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية، أو الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته التركيبية إذا كانت له وظيفة تركيبية. ويصدق هذا على المكوّنات الداخلية (أي المكوّنات التي تشكل جزءاً من الحمل) كالمكوّن المحور والمكوّن البؤرة. أمّا إذا كان المكوّن مكوّناً خارجياً (كالمبتدأ والذيل والمنادى) فإنّه يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها"^(٢٢٧).

^(٢٢٦) المرجع السابق، ص ٤٤ - ٤٥.

^(٢٢٧) المرجع السابق، ص ٤٥.

المبحث الثالث

المقارنة بين البلاغة العربية واللسانيات الوظيفية

بذل الدارسون العرب المحدثون جهداً كبيراً في التعريف بما قدّمه اللغويون العرب القدماء من جهود وما توصلوا إليه من إنجازات ونظريات كانت رائدة في مجالها. وأشاروا إلى فضل هؤلاء العلماء على من جاء بعدهم من الدارسين اللغويين الغربيين، ومع ذلك فقد خرج بعضهم عن الموضوعية إلى أحكام ذاتية لا تمت إلى البحث العلمي بصلة.

كثير من هؤلاء الدارسين حاولوا المقارنة بين اللغويين العرب القدماء وما توصلت إليه الدراسات اللسانية في العصر الحديث، وفي طريقة مقارنة أغلبهم نظر، لأنهم لا يقارنون المدرستين في مسائل معينة يتتبعون ورودها لدى الفريقين، وإنما يقدمون دراسات تاريخية يتحدثون فيها عن الأئمة وما أودعوا في مؤلفاتهم من لطائف ونظريات لغوية رائدة. وقد أولوا اهتماماً بما يرون أن القدماء سبقوا إليه، وأن المحدثين أخذوا منهم. مع الإعراض عما يوجد لديهم من هنات قد تصل في بعض الأحيان إلى الخلط. ولا شك أن مثل هذا التناول خارج عن الموضوعية، ولا يمكن أن يفيد البحث العلمي بالشكل المطلوب. ومن الأمثلة على ذلك ما قدّمه مسعود صحراوي وهو ممن اهتموا بالنواحي الوظيفية والتداولية في التراث اللغوي العربي، ومقارنته بالدراسات اللسانية الحديثة. ففي دراسته "نظريات من التراث العربي في اللسانيات الحديثة" قارن بين عبد القاهر الجرجاني وأبي يعقوب السكاكي من جهة والنحو الوظيفي من جهة أخرى، وقارن بينهما في موضوع أساسي في الدراسات الوظيفية والتداولية، هو علاقة البنية بالوظيفة، وانتهى به الأمر إلى أن يقدم ملخصاً موجزاً عن المباحث ذات

العلاقة بالموضوع، والتي تناولها السكاكي. وفصل الحديث فيما يتعلق بعبد القاهر الجرجاني، وقد تتبع الظاهرة في دلائل الإعجاز، محاولاً الكشف عن وجه دخولها في الدراسات الوظيفية، وعن تأثير السياق في البنية، وهذا في حد ذاته عمل ممتاز، ولكنه تنقصه المقارنة الحقيقية، لأنه لم يذكر موقع هذه المباحث في الدراسات الحديثة، ولا علاقتها بالوظائف التداولية التي سبق أن تحدث عنها في النحو الوظيفي، ولم يشر إلى ما تضيف كل من النظريتين القديمة والحديثة إلى الأخرى^(٢٢٨).

ومن الأمور التي تستلفت النظر أن صحراوي لم يتوقف على التفصيل الوارد في النحو الوظيفي للوظائف عموماً (تركيبية ودلالية وتداولية) وهل هذا التفصيل موجود في التراث اللغوي العربي أم لا. ويلاحظ عليه أنه يدعو إلى ضرورة المقارنة بين منجزات الدراسات العربية القديمة واللسانيات الحديثة، ويشير إلى كثير مما سبق إليه القدماء، ثم نراه ينكر على من يقارن ويشير إلى ما في التراث من هنات وضعف في المنهج أو في التطبيق، ويتهم من يحاول ذلك بأنه يطالب القدماء بما لم يكن في زمانهم من نظريات، وكأن صحراوي يدعو إلى المقارنة ما دامت في مصلحة القدماء^(٢٢٩).

وذهب كثير من الدارسين العرب المحدثين إلى أن النظرية اللغوية في التراث العربي نظرية وظيفية في المقام الأول. يقول صحراوي: "ففي التراث العربي مثلاً كان الملمح الوظيفي الذي يعني التوفيق بين التراكيب اللغوية وبين ملابسات الخطاب وتفسير الأولى على أساس من الثانية بمثابة الخلفية الإبستمولوجية التي حرّكت العلماء العرب في فروع معرفية عديدة كعلم أصول

^(٢٢٨) صحراوي، نظريات من التراث اللغوي العربي في اللسانيات الحديثة، (سبق ذكره) ص ٢٠ وما بعدها.

^(٢٢٩) انظر: المرجع السابق، ص ٢٠ وما بعدها.

الفقه والنحو والبلاغة والتفسير...^(٢٣٠). ونقل مثل ذلك عن جماعة من الدارسين المحدثين منهم جعفر دك الباب، وأحمد المتوكل، وعبد الرحمن الحاج صالح^(٢٣١). فقال: "...ولئن اتفق هؤلاء الباحثون الثلاثة على وظيفية التراث العربي فإنَّ بين تصوُّر كل منهم للوظيفية عدة فروق قد يُغفل عنها، هي الفروق الموجودة بين الوظيفية البنيوية المتأثرة بسوسير (وهي غير تداولية)^(٢٣٢) وبين الوظيفية التداولية المتأثرة بفلاسفة اللغة التحليليين"^(٢٣٣). وما أشار إليه صحراوي من الفصل بين الوظيفية والتداولية ليس متفقاً عليه لدى الدارسين المحدثين، فمثلاً أحمد المتوكل طبَّق نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك على اللغة العربية وسمى كتابه "الوظائف التداولية في اللغة العربية".

أولاً: المقارنة بين البلاغة العربية ومدرسة براغ الوظيفية

هناك تقاطع وتشابه كبير بين الدراسات العربية القديمة وخاصة الدراسات البلاغية وبين مدرسة براغ الوظيفية، وكذلك بينهما نقاط اختلاف تتمثل في الغالب في زيادات توجد في البلاغة العربية ولم يتطرق إليها أصحاب مدرسة براغ الوظيفية. فمن نقاط التشابه بينهما:

^(٢٣٠) المرجع السابق، ص ٢٠ وما بعدها.

^(٢٣١) المرجع السابق، ص ٢٠ وما بعدها. وانظر: المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، (منشورات عكاظ، ١٩٨٩م) ص ٣٥. ودك الباب، جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، (مطبعة خليل، دمشق، ١٩٨٠) ص ١١٨. وأحال صحراوي أيضاً إلى: (عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية.. (مقال) في اللغة العربية، يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية - الجزائر - العدد ٣) ص ١١١.

^(٢٣٢) لا نوافقه في هذا الرأي، وقد تقدم أوجه ضعفه.

^(٢٣٣) صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، (سبق ذكره) ص ١٦.

١ - أن المنظور الوظيفي للجملة الذي اقترحه ماثيوس، ويعني تقسيم الجملة إلى معلومات مشتركة بين المتخاطبين أطلق عليها (المسند إليه) ومعلومات جديدة أطلق عليها (المسند) كان هذا التقسيم معروفا ومشهوراً عند اللغويين العرب، وقد اعتمد عليه سيويه في الكتاب. أمّا من حيث إدراك الدارسين العرب تقسيم المعلومات إلى معلومات مشتركة، ومعلومات جديدة فهناك أدلة لا تحتمل الشكّ في أنّهم كانوا على وعي بذلك. من ذلك اشتراط النحاة أن يكون المبتدأ معرفةً أو نكرة لها ما يسوّغها للابتداء بها.

٢ - وهناك تشابه ونقاط تقاطع كثيرة بين نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني ودينامية الاتصال عند جان فرباس. فالمفهوم الجديد الذي أعطاه فرباس للمنظور الوظيفي للجملة، وأنّ المقصود منه ترتيب عناصر الجملة بالنظر إليها في ضوء السياق الفعلي^(٢٣٤) يقارب نظرية النظم عند عبد القاهر التي تقول: إنّ ترتيب الكلم في الجملة يكون بحسب ترتيب المعاني في النفس^(٢٣٥). وكذلك اهتمام الجرجاني بالمتكلم، وبأثر السياق في ترتيب عناصر الجملة، وهذا أدقّ من عبارة فرباس التي تشير إلى السياق العام، وكأنّها تشير إلى سياق خارجي منفصل عن ذات المتكلم.

٣ - وهناك تشابه بين مدرسة براغ الوظيفية والبلاغة العربية في تحديد الوظائف التداولية، فقد عدّ كل من القزويني وفرباس ثلاث وظائف تداولية في مستوى البنية؛ فهي عند القزويني: "المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل"^(٢٣٦)، وعند فرباس: "المسند إليه والمسند والوحدة الانتقالية"^(٢٣٧). والوحدة الانتقالية

^(٢٣٤) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، (سبق ذكره) ص ٧٧.

^(٢٣٥) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٤٩.

^(٢٣٦) القزويني، الإيضاح، تحقيق هنداي، (سبق ذكره) ص ١٥.

^(٢٣٧) أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، (سبق ذكره) ص ٧٧-٧٨.

من حيث المضمون هي نفس متعلقات الفعل عند البلاغيين، لأن كلاً منهما يشمل: الظروف والمفاعيل، وبقية المنصوبات كالحال والتمييز والعدد وغيرها.

ثانياً: المقارنة بين البلاغة العربية والنحو الوظيفي

ظهر في الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب، وخاصةً في النحو الوظيفي، الذي قدّمه سيمون ديك، تقسيم وظائف مكونات التركيب اللغوي إلى وظائف نحوية، ووظائف دلالية، ووظائف تداولية. أمّا اللغويون العرب فقد اكتشفوا الفصل بين هذه الوظائف، ونستدل على ذلك بتفريقهم بين ثلاثة علوم لغوية تهتم بدلالة التركيب اللغوي عموماً هي: النحو، والبلاغة، وعلم أصول الفقه الإسلامي، ثمّ تخصص كل علم من هذه العلوم قسماً من أقسام وظائف التركيب اللغوي. فالنحو يتخصّص في الوظائف النحوية للتراكيب، كالفاعلية والمفعولية والحالية والوصفية. وعلم أصول الفقه يتخصّص في الوظائف الدلالية، مثل: العام والخاص، والمطلق والمقيد، واهتموا بأنواع الدلالات كالدلالة الوضعية والدلالة الالتزامية والدلالة التضمنية. وعلم المعاني من علوم البلاغة يتخصّص في الوظائف التداولية في البنية كالمسند والمسند إليه. ومتعلقات الفعل، والوظائف التداولية في المعنى كالخبر والإنشاء. وعلم البيان يتخصّص في الأفعال اللغوية المباشرة والأفعال غير المباشرة.

ويلاحظ على اللغويين العرب القدماء عموماً، تداخل مباحثهم في الحقول المختلفة، فكثيراً ما يهمل بعضهم ما يدخل في موضوع اهتمامهم، ومع ذلك يدخل استطراداً فيما هو بعيد عنه. فمثلاً يبحث الأصوليون مباحث العقود أو الإيقاعات، ويهمله البلاغيون، مع أنّ الأولى بها أن تقع في مباحث الخبر والإنشاء من علم المعاني.

وَمَا يُفسر بأن اللغويين العرب القدامى أدركوا تقسيم وظائف التركيب إلى نحوية ودلالية وتداولية، أن نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني تنطلق من الفصل بين النحو و"معاني النحو" التي ذكر أنها موضوع دراسة علم المعاني، وأن ترتيب اللفظ مبني على ترتيب المعاني في النفس. ويبدو أن الجرجاني لم يعتبر "معاني النحو" شيئاً بعيداً ومنفصلاً تمام الانفصال عن النحو، وهذا يفهم من تسميته هذه الوظائف بـ "معاني النحو" ودائماً يجرّض على البحث عن معاني النحو أو وظائف المكونات، وحالاتها المختلفة، وأسبابها، والعلة الداعية للمنشئ أن يصوغ كلامه بهذه الصياغة، مراعيًا لمقتضيات المقام.

وَمَا جاء عنهم صريحاً ما تحدث عنه ابن هشام الأنصاري من تطفل بعض النحويين على موضوعات لا تعنيهم ولا تقع ضمن صناعتهم النحوية، وإنما هم البلاغي فقط. ولا شك أن هناك تداخلاً والتباساً بين هذه الوظائف التركيبية لدى اللغويين العرب القدماء، وحتى عند بعض الدارسين المحدثين غير الوظيفيين، والعلة تكمن في أن تلك الوظائف لا تُؤدّي بمكونات مختلفة في التركيب، فاللفظ الذي أدى وظيفة نحوية هو الذي يؤدي الوظيفة الدلالية والتداولية في الوقت نفسه.

ويلاحظ على الوظيفيين المحدثين عند تفريغهم للوظائف التركيبية إلى نحوية ودلالية وتداولية أنهم ينطلقون من اعتبارات موهلة في التجريد مع إفراط في استخدام الرموز المنطقية كما هو مشهور في النحو الوظيفي لدى سيمون ديك، وبعض الدارسين المحدثين ينظرون إليها على أنها تصورات فلسفية ومنطقية لا تخدم الدرس اللغوي بل تزيده صعوبة وثقلاً.

الفصل الثالث

علاقات التركيب الخبري بالسياق بين البلاغة العربية والتداولية

المبحث الأول: علاقات التركيب الخبري بالسياق في البلاغة العربية

١ - مفهوم السياق والمقام ومقتضى الحال في البلاغة العربية

السياق مصطلح استخدمه الأصوليون لمفهوم المقام أو مقتضى الحال لدى البلاغيين. يقول ابن قيم الجوزية: "والسياق يرشد إلى بيان الجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله: {ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ} (الدخان: ٤٩) كيف تجد سياقه يدلّ على أنّه الدليل الحقيّر"^(٢٣٨). وفي كلام ابن القيم فائدتان: الأولى: أوضح استشهاده بالآية الكريمة المفارقة الصارخة التي يمكن أن تحدث بين دلالة اللفظ الوضعية ومراد المتكلم منه. فقوله تعالى: { أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ } دلالاته الحرفية تقتضي مدحاً، ثم حين يلاحظ أن هذا المدح يقال لمعذب، ويصدر عن من يعذبه يفهم من ذلك السياق والموقف أنه للتهكم والمبالغة في إهانته وتعذيبه نفسياً بعد العذاب الجسدي.

الثانية: عدّد ابن القيم كثيراً من المواضع التي يحتاج فيها إلى اعتبار السياق

للقوف على مراد المتكلم.

^(٢٣٨) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، (مكتبة ابن تيمية، د.ط، د.ت، القاهرة) ٩/٤-١٠.

وانظر أيضاً تحقيق علي بن محمد العمران، (دار الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ) ٤/١٣١٤.

واستخدم السكاكي مصطلح "مقتضى الحال" لمفهوم السياق، وأورد في مفتاح العلوم نصاً رائداً في العلاقة بين التركيب والسياق، قال: "اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره، وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة... وأعني بخاصية التركيب ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، جارياً مجرى اللزوم له، لكونه صادراً عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو، أو لازماً له لما هو حيناً. وأعني بالفهم فهم ذوي الفطرة السليمة، مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: "إن زيدا منطلق" إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصوداً به نفي الشك، أو ردّ الإنكار، أو من تركيب: "زيد منطلق" من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار، أو من نحو: "منطلق" بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة مما يلوح بها مكانها، وكذلك إذا لفظ بالمسند إليه، وهكذا إذا عرف أو نكر أو قيد أو قدم أو أخر، على ما يطلعك على جميع ذلك شيئاً فشيئاً مساق الكلام في العالمين بإذن الله تعالى" (٢٣٩). ويلاحظ من كلام السكاكي أنه استخدم المصطلحين معاً (مقتضى الحال والسياق) فقال: "ليحترز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" وقال في موضع آخر: "على ما يطلعك... مساق الكلام في العالمين". وكلمة "مساق" والسياق بمعنى واحد، لأن كليهما مصدر لفعل "ساق يسوق سياقاً ومساقاً".

وقد اختار بعض الدارسين العرب المحدثين مصطلح المقام بدلاً من السياق لترجمة المصطلح الحديث (context). وقد أبدى تمام حسان تحفظاً على التطابق

الكامل بين المفهومين ومع ذلك اختاره، فقال: "لقد فهم البلاغيون العرب المقام أو مقتضى الحال فهماً سكونياً، قالياً نمطياً مجرداً، على نحو ما جرد النحاة أصل الوضع للحرف وللکلمة وللجملة، ثم قالوا لكل مقام مقال... فالذي أقصده بالمقام ليس إطاراً ولا قالباً، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءاً منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم... وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد، أجد لفظ المقام أصلح ما أعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث (context of situation) الذي يستعمله اللسانيون المحدثون"^(٢٤٠).

وحاول بعض الدارسين العرب المحدثين إبطال فكرة المقام أو مقتضى الحال لدى البلاغيين العرب، من هؤلاء مصطفى ناصف الذي قلل من أهميّة المقام الذي تدور حوله بلاغة السكاكي والخطيب ومن جاء بعدهما. فقال: "ولنأخذ الآن في عرض يسير للإطار العام للبحث البلاغي الذي دار حوله التراع الغامض أوّل الأمر، هذا الإطار هو المقام أو الحال. من الشراح من فرق بين الحال والمقام، ومنهم من زعم أن الحال والمقام سواء لا يفرقان، قالوا: "إنّ الحال أمر يدعو المتكلم إلى ملاحظة خصوصية ما... وقد يقال إنّ البلاغة في نظامها العام جملة تفصيلات معقدة وغير معقدة تدور حول هذه الفكرة... لنقل بعبارة واضحة إنّ الخصوصيات والمقتضيات أو المقام كانت هذه جميعاً مربيةً أو موهمةً مضلّةً، وأكاد أعتقد أنّ مفهوم المقام الذي تدور حوله دراسات البلاغة كان أهمّ أسباب الارتياب..."^(٢٤١).

^(٢٤٠) حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م)

ص ٣٠٣-٣٠٤.

^(٢٤١) ناصف، مصطفى، اللغة والبلاغة والميلاد الجديد، (الكويت، ١٩٩٢م)، ص ١٤٦-١٤٧.

ومع انتقاده الشديد أشار ناصف إلى محورية المقام في بلاغة تلك المدرسة. ويبدو أن أحكام ناصف على البلاغيين العرب أحكام عامة خالية من البرهان والدليل، وأوضح ما ورد عنده انتقاده لمفهومي "خصوصيات التراكيب" و"مقتضى الحال أو المقام". ومما يُردّ عليه ويدلّ على أن هذه المصطلحات ليست موهمةً ولا مضلّةً كلام السكاكي المتقدم الذي أوضح فيه أن لكلّ تركيب خصوصية معيّنة يفيدها في السياق والتداول. وفرّق بين تركيبين يدلّان على قضية واحدة من حيث المضمون بأن أحدهما لردّ الإنكار، والآخر مجرد الإخبار، وأنّ "مقتضى الحال" هو ما يدعو إلى اختيار أحد هذين التركيبين، واستبعاد الآخر بسبب مراعاة حال المخاطب وما يحيط به في الموقف^(٢٤٢).

٢ - عناصر السياق في البلاغة العربية

تحدث البلاغيون العرب عن ثلاثة عناصر أساسية للسياق في كل خطاب: المتكلم، والمخاطب، والظروف المحيطة بالموقف من زمان ومكان وشخص، وما لها من تأثير في توجيه الخطاب. قال السيوطي: "إن صناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة... وليس هذا لضرورة شاعر، بل هو كلام العرب الفصيح"^(٢٤٣).

^(٢٤٢) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، (سبق ذكره) ص ١٦١-١٦٢.

^(٢٤٣) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، (مطبوعات مجمع

اللغة العربية بدمشق، د.ط، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) ٣/١٧٢-١٧٣.

أشار السيوطي في هذا النص إلى الاختلاف بين دلالة اللفظ الوضعية وبين الدلالة السياقية التي لا نفهمها عن طريق اللفظ، لا من حيث دلالة مفرداته ولا دلالة تراكيبه، وإنما يستدلُّ عليها بقرائن الخطاب الذي يدور بين المتكلم والمخاطب، ومحيطهما الزماني والمكاني.

وعلق صحراوي على كلام السيوطي بقوله: " فقد ذكر السيوطي في هذا النص مبدأين تداولين: غرض المتكلم، ومراعاة حال السامع من أجل حصول الفائدة التي يجنيها من الخطاب... وكل هذا يفيد أنهم فهموا من اللغة أنها لفظ معيّن، يؤدّيه متكلم معيّن، في سياق ومقام معيّن، وموجّه إلى مخاطب معيّن، لأداء غرض تواصلية معيّن، وليست مجرد منظومة من القواعد الذهنية المجردة كما هو الشأن في التصوّر البنيوي الصوري" (٢٤٤).

٣ - علاقات التركيب الخبري بالمتكلم في البلاغة العربية

يحتاج كلُّ من متلقي الخطاب والدارس اللغوي الذي يقوم بتحليله إلى اعتبار غرض المتكلم لفهم المعنى المقصود بالعبارة اللغوية، وأغراض المتكلمين كثيرة ومتنوعة وتندرج تحت الخبر والإنشاء على وجه العموم. وقد أوضح عبد القاهر أهمية اعتبار المتكلم أو المنشئ في فهم المعنى المراد من التركيب الخبري، إذ لا يكون خبر بدونه، يقول: "وإذا قد عرفت أنّه لا يُتصوّر الخبر إلا فيما بين شيئين: مُخبر به ومُخبر عنه - أي المسند والمسند إليه - فينبغي أن تعلم أنّه يُحتاج من بعد هذين إلى ثالث، وذلك أنّه كما لا يُتصوّر أن يكون هاهنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه كذلك لا يُتصوّر حتى يكون له مُخبر يصدر عنه ويحصل من جهته، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان

(٢٤٤) صحراوي، التداولية، (سبق ذكره) ٢٠١-٢٠٣.

صدقاً، وبالكذب إن كان كذباً. أفلا ترى أن من المعلوم ضرورة أن لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناقٍ يكون مصدرهما من جهته... ويكون بهما موافقاً ومخالفاً؛ ومصيباً ومخطئاً؛ ومسيئاً ومحسناً^(٢٤٥).

أشار عبد القاهر في هذا النص إلى أن الخبر غرض من أغراض المتكلم، وأن التركيب الخبري الذي يتكوّن من مسند ومسند إليه في أبسط صورته في اللغة العربية، وإن كان ظاهرياً يدلُّ على الخبرية إذا كان خالياً من أدوات الإنشاء فإنه لا يلزم أن يدل على الخبرية في كل الأحوال، إذ يمكن أن يدل على الإنشاء بدلالة السياق وتقدير غرض المتكلم، وهذا دليل على أن دلالة التراكيب في أعلى مستوياتها المرتبطة بالأغراض كالخبرية والطلبية وغيرها مستفادة من السياق ولا ترتبط بالدلالة الحرفية للتركيب.

- غرض المتكلم وأثره في تحديد الوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري:

مرّ في الفقرة السابقة بأن المعتمد في معنى التركيب من حيث غرض المتكلم هو السياق والمقام وليس البنية. ولكن هناك مستوى تداولي آخر يرتبط بالبنية أساساً لا بالسياق، ويتمثل في تحديد وظائف مكونات التركيب الخبري من مسند إليه ومسند ومتعلقات الفعل، وهذا المستوى هو ميدان اللسانيات الوظيفية ويختلف عن المستوى الأول في درجة تداوليته. فقد كان الأول يعتمد على السياق من دون أن يكون له تمثيل في البنية الظاهرة، بخلاف هذا المستوى الذي تبني تداوليته على تحديد وظائف العناصر المكوّنة للتركيب. وقد تساعد

(٢٤٥) الجرجاني، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٥٤٣.

الأغراض والسياقات في تحديد هذه الوظائف، ولكن الهدف لا يصل إلى درجة تحديد الأغراض نفسها كما هو الشأن في التداوليات السياقية.

واعتمد عبد القاهر الجرجاني مراعاة غرض المتكلم في تحديد العناصر التي تحمل بعض الوظائف التداولية للتركيب الخبري، وخاصة وظيفتي "المسند إليه" والمسند " في تحليلاته لكثير من النصوص القرآنية والشعرية، وأشار إلى الأخطاء التي يقع فيها من يهمل هذا الاعتبار. من ذلك تحليله لبيت أبي تمام:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لِعَابُهُ وَأَرِي الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَاسِلٍ^(٢٤٦)

وذكر عبد القاهر عدم صحة اعتبار " لعاب الأفاعي " مبتدأً، و " لعابه " خبراً، مع أنه لا يوجد أي مانع من حيث القواعد النحوية، ما دام كل من الكلمتين معرفة يصح أن يكون أحدهما مبتدأً والآخر خبراً، إلا أن الجرجاني ردّ أن يكون المتقدم منهما مبتدأً؛ لأنّ الشاعر أراد أن يشبّه لعاب الممدوح بلعاب الأفاعي لا العكس، فإن قيل صحة ذلك على سبيل التشبيه المقلوب للمبالغة، يردّ بشرط البيت الأخير؛ لأنّ اعتبار لعاب الممدوح مبتدأً يجعله مشبهاً بلعاب الأفاعي مرة، وبأري الجنى مرة أخرى، وهذا معنى صحيح على اعتبار أن الأول للأعادي والثاني للأولياء، بخلاف ما إذا اعتبرنا لعاب الأفاعي مبتدأً فقد يؤدي إلى معنى غير صحيح وغير مقصود لدى المتكلم وهو تشبيه لعاب الأفاعي بأري الجنى الذي لا وجه له البتة^(٢٤٧).

^(٢٤٦) انظر: أبو تمام، حبيب ابن أوس الطائي، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، (دار المعارف بمصر، د.ط، ١٩٦٤م، القاهرة) ١٢٣/٣. البيت هو الثاني والثلاثون من قصيدة يمدح بها محمد بن عبد الملك الزيات مطلعها:

متى أنت عن ذهليّة الحي ذاهل وقلبك منها مدّة الدهر آهل

^(٢٤٧) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٣٧١-٣٧٣.

ويذكر عبد القاهر أن مما يعضد كلامه تحليل أبي علي الفارسي لقول

الشاعر:

نم وإن لم أنم كراي كراكا شاهدي منك أن ذاك كذاكا^(٢٤٨)

والشاهد فيه أن كراي: خبر مقدم، وكراك: مبتدأ مؤخر، ومعناه: نم وإن لم أنم فنومك نومي. يقول عبد القاهر: "أنشد الشيخ أبو علي في التذكرة "نم وإن لم أنم... ثم قال: "ينبغي أن يكون "كراي" خبراً مقدماً ويكون الأصل "كراك كراي" أي نم وإن لم أنم فنومك نومي"^(٢٤٩).

ومن ذلك ما ذكره عبد القاهر في تحليل كلمة "ابن" الواردة في الآية الكريمة {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ} (التوبة: ٣٠) على أنها خبر (مسند)، وأنكر على من زعم بجواز إعرابه نعتاً بقوله: "... كان جعل الابن صفة في الآية مؤدّياً إلى الأمر العظيم، وهو إخراجها عن موضع النفي والإنكار، إلى موضع الثبوت والاستقرار جلّ الله وتعالى عن شبه المخلوقين..."^(٢٥٠).

٤ - علاقات التركيب الخبري بالمخاطب في البلاغة العربية

من الجوانب التداولية التي اهتم بها الدارسون العرب القدماء مراعاة حال المخاطب أو المتلقي في بنية الخطاب لدى المنتج. وقد سبق أن تحدثنا عن السياق وأثره في توجيه البنية، ومراعاة حال المخاطب تدخل في ذلك، وهي جزء من غرض المتكلم، فمنتج الخطاب يراعي حالة المتلقي من حيث إمامه بالموضوع وعدمه، فإن كان ملاماً به فمن حيث موافقته ورفضه، أو شكه فيه، وكذلك

^(٢٤٨) أبو تمام، ديوان أبي تمام بشرح التبريزي، (سبق ذكره) ٢٤٨/٤. والبيت في مطلع المقطوعة رقم:

٢٩٨.

^(٢٤٩) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٣٧٣.

^(٢٥٠) انظر: المصدر السابق، ص ٣٧٥-٣٧٨.

يراعي العلاقة بينه وبين المتلقي هل هي علاقة رسمية أم حميمة، وينظر من حيث ثقته فيه من عدمها، فيختار عباراته بناءً على متطلبات ذلك كله، وهو ما أطلق عليه البلاغيون العرب بالمقام أو مقتضى الحال، ويطلق عليه المحدثون مصطلح السياق^(٢٥١).

وذكر البلاغيون العرب اعتبار حال المخاطب في بنية الخطاب في كثير من أبواب النحو والبلاغة كحذف الكلمة أو الجملة لورودها في الكلام سابقاً أو لحضورها في ذهن المخاطب، وكذلك حديثهم عن التقديم والتأخير فأغلبه يندرج تحت مراعاة حال المخاطب، وقد تقدم الكلام حول هذه المسائل في الوظائف البنيوية. وأظهر ما اعتبره البلاغيون مراعاةً لحال المخاطب يقع في حديثهم عن تأكيد القول وعدم تأكيده، واصطلحوا عليه بـ "أضرب الخبر"^(٢٥٢).

المخاطب وأثره في توكيد الخبر (أضرب الخبر عند البلاغيين العرب)

أ- مفهوم التوكيد:

قال الزبيدي: "التوكيد بالواو أفصح من التأكيد بالهمزة... وقال أبو العباس: "التوكيد دخل في الكلام لإخراج الشك، وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء"^(٢٥٣).

تناول اللغويون العرب القدماء التركيب الخبري باعتبار قوة دلالة على المضمون، ووثوق المخبر في خبره، أو إرادة تأكيده وتقويته لدى المتلقي، وظاهرة

^(٢٥١) انظر: الشهري، استراتيجيات الخطاب، (سبق ذكره) ص ٤٠-٤٢.

^(٢٥٢) انظر: الصعيدي، عبد المتعال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، (مكتبة الآداب، د.ط، ١٤١٢هـ/١٩٩١م) ٤٥/١.

^(٢٥٣) الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، (دار السلاسل، الكويت) مادة (وكد) ٣٢٠/٩. وانظر: المبرد، المقتضب، (سبق ذكره) ٢٣٣/٣.

التوكيد من أكثر الموضوعات تشتتاً في الدراسات العربية القديمة، وقد بحثها النحاة والبلاغيون على حدٍ سواء، وقد يكون مرجع ذلك ما اعتمدت عليه الدراسات العربية القديمة من تقسيم الكلم العربية في التركيب بحسب حركاتها الإعرابية^(٢٥٤). ونقل الزركشي خلافاً بين القدماء في وقوع التوكيد في القرآن وفي اللغة^(٢٥٥). ويبدو أن ما يختلفون فيه يقع في التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي اللذين لا يدخلان في مستوى التحليل اللغوي الذي نحن بصدد، وهو المستوى الدلالي التداولي.

وقد أشار بعض الدارسين المحدثين إلى أن موضوع التوكيد عند اللغويين العرب القدماء من المواضيع التي وقعوا فيها خللاً منهجياً، لأنهم بحثوه في أبواب متباينة من النحو والبلاغة. يقول خليل عمارة: "إن ما يجري في التحليل اللغوي عند الباحثين في اللغة العربية هو أن يخلطوا بين مستويات التحليل بعامة، ومستويي تحليل التراكيب والدلالة بخاصة... فإذا ما درسنا التوكيد في ضوء ما ذكرنا فإننا سنجد أنه في كتب النحو يقتصر على ما كانت الحركة الإعرابية فيه الغاية، فالتوكيد عند النحاة تابع في الإعراب للمؤكّد... فاقترضوا على ما يسمى بالتوكيد اللفظي... والتوكيد المعنوي... ولا نرى إلى بحث هذين القسمين من أقسام التوكيد... ولكن نرى أن نشير إلى أن الحركة الإعرابية في هذين القسمين لا تحمل قيمة دلالية، وهي وحدة من وحدات المبنى يحتاجها التركيب ولا يقتضيها المعنى... ونرى أن ننصرف إلى أقسام التوكيد الأخرى في

(٢٥٤) انظر: المطردي، عبد الرحمن، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط ١، ١٩٨٦) ص ١٢.

(٢٥٥) الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (سبق ذكره) ٣٨٤/٢-٣٨٥.

معالجته على أنه باب من أبواب المعنى وليس من أبواب التركيب...^(٢٥٦).
وكما تقدم في كلام عمايرة تحدّث اللغويون العرب القدماء عن مستويين
منفصلين أطلقوا على كل واحدٍ منهما مصطلح التوكيد:

— المستوى النحوي: استخدم النحويون العرب التوكيد في مستوى
الكلمة المفردة، فهناك بعض الكلمات تؤكّد مضمون دلالة الكلمة السابقة لها،
ويقسمونه إلى توكيد لفظي وتوكيد معنوي، فيطلقون اللفظي على ما تكرر
لفظه، والمعنوي على عدة ألفاظ مخصوصة (نفس، وعين، وجميع، وكل...)
وتأخذ اللفظة الثانية في التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي حركة اللفظة السابقة
عليها لفظاً أو محلاً أو تقديراً^(٢٥٧).

— المستوى البلاغي: وهناك مستوى آخر للتوكيد عند البلاغيين العرب
القدماء يتمثل في توكيد مضمون الجملة، وقسموا الخبر على ضوئه إلى ثلاثة
أقسام: الخبر الابتدائي والطلبّي والإنكاري. وهذا التوكيد يأتي على أشكال، منها
الزيادة على المبنى الأصلي، أي تأتي وحدة لغوية لغرض توكيد مضمون الجملة
كدخول "إن" على الجملة الاسمية، ودخول "نون التوكيد" على الجملة الفعلية.
وقد يأتي التوكيد بالحذف وإعادة الترتيب وبالتنغيم أيضاً. وهذا التوكيد هو
الذي يدخل فيما نحن بصدده من دراسة التركيب الخبري، ونفصّل الكلام حوله
فيما يلي^(٢٥٨).

وذكر خالد ميلاد أن "أدوات التوكيد في الجملة الاسمية والفعلية في
كتاب سيبويه لا تسهم في تأسيس المعنى بقدر ما تُعيّن جهة اعتقاد المتكلم وجهة

^(٢٥٦) عمايرة، خليل، أسلوب التوكيد اللغوي منهج وصفي في التحليل اللغوي، (دار الفكر، عمان، الأردن،

د . ت (ص ٥-٧ .

^(٢٥٧) انظر: المرجع السابق، ص ٥-٧ .

^(٢٥٨) انظر: المرجع السابق، ص ٧ .

إعراجه عن ذلك المعنى... وحقيقة كون الحرف بمتزلة الفعل أنه بمتزلة فعل المتكلم إذ نظيره من الأفعال إنما هو أفعال الشك والعلم واليقين، وموضعها أول الكلام إذا كانت عاملة^(٢٥٩).

ويعدُّ كلام أبي العباس المبرِّد للكندي الفيلسوف نصّاً رائداً في اعتبار البلاغيين العرب أثر الوظيفة في البنية عموماً، ومراعاة حال المخاطب خصوصاً. قال الكندي: "إنِّي أجد في كلام العرب حشواً، يقولون: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم، والمعنى واحد" فردّ عليه المبرِّد بقوله: "بل المعاني مختلفة، فـ"عبد الله قائم" إخبار عن قيامه، و"إنَّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، و"إنَّ عبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر"^(٢٦٠). وقد أطلق السكاكي على هذا التنوع في التركيب تبعاً لمراعاة حال المخاطب "خواص التراكيب" ويعني به ما يسبق إلى الذهن عند سماع هذا التركيب أو ذاك^(٢٦١). فمثلاً: إنَّ زيداً لمنطلق: لنفي الشكِّ أو لردِّ الإنكار، وعبارة "زيد منطلق" لمجرّد قصد الإخبار^(٢٦٢).

وأطلق القزويني على هذا النوع من التوكيد مصطلح "أضرب الخير" فقال: "أضرب الخير: وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة. فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه، استغنى عن مؤكِّدات الحكم، كقولك: "جاء زيد، وعمرو ذاهب"، فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً. وإن كان متصوراً لطرفيه متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حسن تقويته بمؤكِّد كقولك: "زيد عارف أو إن زيداً عارف" وإن كان حاكماً

^(٢٥٩) ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، (سبق ذكره) ص ٧٨.

^(٢٦٠) انظر: القزويني، الإيضاح، (سبق ذكره) ص ٢١-٢٢.

^(٢٦١) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، (سبق ذكره) ١٦١-١٦٢.

^(٢٦٢) انظر: المصدر السابق، ص ١٦١-١٦٢.

بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار، فيقول: "إني صادق، لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره، و"إني لصادق" لمن يبالغ في إنكاره، وعليه قوله تعالى: {وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ} (يس: ١٣-١٦) حيث قال في المرة الأولى: (إنا إليكم مرسلون) وفي الثانية: (إنا إليكم لمرسلون) ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً، والثاني طلبياً، والثالث إنكارياً، وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجاً على مقتضى الظاهر^(٢١٣).

ولقد أثبت البلاغيون العرب كما مرّ بنا عند المبرّد والقزويني الارتباط الوثيق بين تأكيد مضمون الجملة وحالة المخاطب، وذكروا أن عدد المؤكّدات للعبارة الواحدة يرتبط بالمخاطب أيضاً، فإن كان منكرّاً زادت المؤكّدات، وإن كان خالي الذهن لم يحتج إليها البتة. يقول الزركشي عن التوكيد: "إنما يؤتى به للحاجة للتحرز عن ذكر ما لا فائدة له، فإن كان المخاطب خالي الذهن ألقى إليه الكلام بدون تأكيد، وإن كان متردداً فيه حسن تقويته بمؤكّد، وإن كان منكرّاً وجب تأكيده... ويراعى في القوّة والضعف بحسب حال المنكر، كما في قوله تعالى عن رسل عيسى: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ، وما علينا إلا البلاغ المبين﴾ وذلك أن الكفار نفوا رسالتهم بثلاثة أشياء: أحدها قولهم: (ما أنتم إلا بشر مثلنا) والثاني قولهم: (وما أنزل الرحمن من شيء) والثالث قولهم: (إن أنتم إلا تكذبون) فقبلوا بنظيره على ثلاثة أشياء: أحدها قولهم: (ربنا يعلم)

(٢١٣) انظر: القزويني، الإيضاح، (سبق ذكره) ص ٢١-٢٢.

ووجه التأكيد فيه أنه في معنى قسم، والثاني قولهم: (إنا إليكم مرسلون) والثالث قولهم: (وما علينا إلا البلاغ المبين) ^(٢٦٤).

ويلاحظ على القزويني والزركشي أن كل واحدٍ منهما استشهد الآيات في سورة يس «واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون... الآيات» واعتمد كل منهما ما فيها من توكيدات، إلا أنّهما اختلفا في جهة الاستشهاد. أوردها القزويني للتفرقة بين الخبر المؤسس والخبر المؤكّد، وأطلق عليهما الخبر الابتدائي والطلبّي. واستشهد بها الزركشي بأنّ تعدد المؤكّدات في الآيات يدلُّ على تقوية الخبر الذي تطلبه تعدد عبارات الإنكار، وهذا يعني أن الزركشي بدأ استشهاده من حيث انتهى إليه القزويني، وهي قوله تعالى: (ربنا يعلم إنا إليكم مرسلون). فالفرق بينهما يكمن في أن القزويني يستهدف الفرق بين الخبر المؤكّد وغيره، والزركشي يشير إلى قضية أعمق وأدقّ وهي أن قوّة الإنكار وتكرّر عباراته في الخطاب تتطلب تعدد المؤكّدات لنفي الشك وردّ الإنكار.

ب - مراتب التوكيد في البلاغة العربية:

ذكر بعض الدارسين المحدثين أن البلاغيين العرب توصّلوا إلى أربعة مستويات متدرّجة من الأضعف إلى الأقوى لتقوية مضمون الجملة في اللغة العربية، هي: العناية - التخصيص - التوكيد - القصر. أما النحاة فقد تحدّثوا عن أساليب التخصيص وأساليب التوكيد، ولم يحفلوا بالتقسيم الذي اعتمده البلاغيون ^(٢٦٥).

^(٢٦٤) انظر: الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (مطبعة عيسى

البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٧٢م) ٣/٣٩٠-٣٩١.

^(٢٦٥) انظر: تمام حسان، ص....

٥- علاقات التركيب الخبري بالسياق الخارجي في البلاغة العربية

استخدم الشهري مصطلح "العناصر المشتركة" بدلاً من السياق الخارجي. وتعبيره أدقّ في نظري لأنه يصعب أن يوجد سياق مؤثّر في الخطاب لا يرتبط بالمتكلم والمخاطب. وقد عدّ الشهري المعرفة المشتركة بين المتخاطبين والعلاقة بينهما من العناصر المشتركة^(٢٦٦).

أ- المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وأثرها في دلالة التركيب الخبري

(أغراض الخبر عند البلاغيين العرب)

تحدث البلاغيون العرب عن غرض أساسي للخبر عموماً، يطلقون عليه "فائدة الخبر"، وغرض ثانوي يتفرع منه أطلقوا عليه "لازم فائدة الخبر". وفائدة الخبر تعني "الحكم الذي تضمّنه الخبر، ويراد إفادة المخاطب إيّاه، وهو وقوع النسبة أو عدم وقوعها... على أن قصد المخبر إفادة وقوع النسبة لا يستلزم تحقق تلك النسبة في الواقع، وذلك أن دلالة الألفاظ على معانيها دلالة وضعية يجوز تخلفها، وليست دلالة عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاماً عقلياً كدلالة الأثر على المؤثر"^(٢٦٧).

وهذا التقسيم الذي اعتمد عليه البلاغيون لتقسيم أغراض الخبر عند المتكلم يقوم على المعرفة المشتركة بين المتخاطبين. فإن كان مضمون الجملة الخبرية غير حاصلٍ في ذهن المتلقي فغرضه إفادة تلك النسبة، وتحصل ما أطلق عليه البلاغيون "فائدة الخبر" ويطلق عليه المحدثون "الدلالة الحرفية أو الدلالة المباشرة". وإن كان مضمون الجملة حاصلًا في ذهنه ولا يحتاج إلى إعلامه

^(٢٦٦) انظر: الشهري، استراتيجيات الخطاب، (سبق ذكره) ص ٤٨.

^(٢٦٧) طبانة، بدوي، معجم البلاغة العربية، (دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، د.ط.)

٦٦٦/٢، (مادة رقم: ٦٤١، فائدة الخبر).

وإخباره، حُمِل اللفظ على غير ظاهره، وحصل ما اصطاح عليه البلاغيون بـ"لازم فائدة الخبر" ويسميه المحدثون بـ"الدلالة السياقية أو الاستلزامية أو الدلالة غير الحرفية أو غير المباشرة". فنحو: "أنت أخو محمد" قد تدلّ على الاستعطاف مع أن بناءها الشكلي يستخدم للتقرير، ومن ثمّ تدخل في باب استخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي.

وقد نبّه بعض البلاغيين إلى أن أغراض الخبر تتجاوز فائدة الخبر ولازم الفائدة إلى أغراض أخرى، يقول التفتازاني: "كثيراً ما تورد الجملة الخبرية لأغراض أخرى سوى إفادة الحكم ولازمه، كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: { رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ } (آل عمران: ٣٦) إظهاراً للتحسر على خيبة رجائها، وعكس تقديرها، والتحرُّن إلى ربها، لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكراً. وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: { رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي } (مريم: ٤) إظهاراً للضعف والتخشع. وقوله: { لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله } (النساء: ٩٥) اذكّاراً لما بينهما من التفاوت العظيم، ليأنف القاعد، ويرتفع بنفسه عن انحطاط مترلته، ومثله: { قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون } (الزمر: ٩) تحريكاً لحمية الجاهل، وأمثال هذا أكثر من أن يحصى"^(٢٦٨).

ومن الدارسين العرب المحدثين من انتقد محاولة تحديد أغراض الخبر لدى البلاغيين العرب بفائدة الخبر ولازم فائدته، وقد وصفها محمد أبو موسى بأنها محاولات عابثة، فقال: "...أمّا المخبر الذي ينطق بالجملة الخبرية... فإنّ قصده بخبره يتعدد بتعدد المثيرات التي تدفعه إلى القول وتحثه عليه. والمثيرات التي تحث

^(٢٦٨) التفتازاني، سعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢هـ، المطول شرح تلخيص المفتاح تحقيق الدكتور عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ١٧٩-١٨٠. وانظر: مختصر المعاني وهو الشرح الصغير على متن تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، (مطبعة العطايا بمصر، د.ت) ص ٢١.

على القول، أعني خواطر النفس وهو اجسها لا يتصدى عاقل إلى حصرها...^(٢٦٩). وهذا القول لا يسلم من انتقاد في نظرنا؛ لأن تقسيم البلاغيين العرب أغراض الخبر إلى فائدة الخبر ولازم الفائدة يساوي تقسيم دلالة الجملة إلى دلالة حرفية ودلالة إضافية عند المحدثين. وقد أوقفنا محاولتهم تلك على كثير من الدلالات والتنوعات في أغراض مستعمل اللغة.

ب- العلاقة بين المتخاطبين وأثرها في دلالة التركيب الخبري عند البلاغيين العرب

ونجد أمثلة لهذه الظاهرة فيما يسميه البلاغيون بالتهكم، كقوله تعالى: {خذوه فاعتلوه إلى سواء الجحيم، ثم صبوا فوق رأسه من عذاب الحميم، ذق إنك أنت العزيز الكريم} (الدخان: ٤٧ - ٤٩) تقدم في تفسير الآية وأثر السياق في معناها قول ابن قيم الجوزية "فانظر إلى قوله: {ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ} كيف تجدد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيق"^(٢٧٠). والذي دل على أن معنى الآية ليس مدحاً وإنما خرجت بهذا الشكل التهكمي الذي يشبه المدح في الظاهر، هو العلاقة بين المتخاطبين، فالخطاب صادر من رب العزة سبحانه وتعالى أو من ملائكته وموجه لعاصٍ يعذب بأيدي ملائكة العذاب، فلا مدح له ولا خير إليه، نسأل الله العافية. ويوضح تلك العلاقة سياق الآيات {خذوه فاعتلوه إلى سواء الجحيم، ثم صبوا فوق رأسه من عذاب الحميم}.

^(٢٦٩) أبو موسى، خصائص التراكيب، (سبق ذكره) ص ٤٧.

^(٢٧٠) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، (سبق ذكره) ٩/٤ - ١٠.

وكذلك قول الحطيئة في هجاء زبرقان:

دع المكارم لا ترحل لبغيثها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي^(٢٧١)

ودلالة البيت على الهجاء تعتمد على العلاقة بين المتخاطبين والمعرفة المشتركة بينهما معاً، وهذه المعرفة المشتركة منها ما هو لغوي كدلالة "اقعد" التي لا تستخدم في المدح وإنما تستخدم للهجاء، وكدلالة "الطاعم" و"الكاسي" اللتين تعبران عن القصور وعدم تعدي المنفعة للآخرين. وكذلك دلّت العلاقة بين الرجلين أن الشاعر يتهكّم ويهجو ولا يمدح، إذ كان الحطيئة في موقف الشكوى واللوم من الزبرقان.

^(٢٧١) الحطيئة، ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، (مطبعة

مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط١، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م) ص ٢٨٤. والبيت من قصيدة يهجو بها

زبرقان مطلعها:

والله ما معشرٌ لاموا امرأً جُبناً من آلِ لأيِ بنِ شماسٍ بأكياس

المبحث الثاني: السياق التداولي عند المحدثين

١ - مفهوم السياق في التداولية الحديثة

هناك مفهومان لمصطلح السياق عند المحدثين^(٢٧٢):

أ- المفهوم البنيوي: ويسميه السياق اللغوي أو السياق النموذجي: ويقصد به تلك الأجزاء التي تحف بالكلمة في المقطع، وتساعد في الكشف عن معناها. وهذا المفهوم تجسيد لتلك التتابعات اللغوية في شكل الخطاب من وحدات صوتية، وصرفية، ومعجمية، وما بينها من ترتيب وعلاقات تركيبية. وما يطلقون عليه "سياق النص" أو "سياق القرائن" أو "نحو النص" أغلب محاوره تدور حول هذا المفهوم للسياق، كالمبحث في أدوات الربط كالإحالة بين الجمل، وكذلك العطف بين الجمل وترك العطف، وهو ما أطلق عليه البلاغيون العرب الفصل والوصل^(٢٧٣). يقول الشهري: "قدم نحو النص وتحليل الخطاب بعض الآليات لتحليل الوحدات اللغوية الكبرى مثل العبارة وأجزاء الخطاب في المحادثات أو المحاور، وكذلك النماذج الحجاجية في بعض نماذج الخطاب مثل الخطاب السياسي. لقد اكتشفوا -أي أصحاب تحليل الخطاب ونحو النص- عن علاقات تتجاوز الإحالة بين الجمل مثلاً؛ فأعادوا بناء تماسك النص بوصفه نظاماً أكبر في النحو، ليتمكن المرسل إليه من اكتشاف دلالة هذه الوحدات الكبرى، ولكن يبدو أنه من الصعب تفسير التماسك النصي كصنف نحوي صرف، وعليه فمن المهم النظر إليه من خلال علاقته بالإجراءات الاجتماعية النفسية"^(٢٧٤).

^(٢٧٢) انظر: الشهري، استراتيجيات الخطاب، (سبق ذكره) ص ٤٠-٤٢.

^(٢٧٣) انظر: المصدر السابق، ٤٠-٤٥.

^(٢٧٤) المرجع السابق، ص ٤٢.

ب- المفهوم التداولي: ويسميه سياق الحال أو سياق الموقف: ويقصد به مجموعة الظروف التي تحف بحدوث فعل التلفظ في موقف الكلام^(٢٧٥). وهذا المفهوم للسياق يلتقي مع مصطلح المقام أو مقتضى الحال لدى البلاغيين العرب.

٢- أنواع السياق التداولي عند المحدثين

ذكرت فرنسواز أرمينكو اعتبارين يمكن أن نتناول السياق من خلالهما^(٢٧٦):

الاعتبار الأول: وقد أطلقت عليه التنويع، وتقصد به تقسيم السياق بحسب أنواعه، وتحديد مفهوم كل نوع على حدة، وفي هذا الاعتبار اقترحت للسياق تقسيماً رباعياً هو كالتالي:

أ- السياق الظرفي، والفعلية، والوجودية، الإحالي: ويعني هوية المخاطبين ومحيطهم الفيزيائي، والمكان والزمان اللذين يتم بهما الغرض، ويدخل فيه كل ما يندرج في الإشارات. ومن هذا المنطلق كان موضوع التداولية عند بارهيل ومونتاك هو السياق وما يحويه من أفراد موجودين في العالم الواقعي.

ب- السياق الموقعي: ويقصد به السياق الثقافي المعترف به اجتماعياً لدى مجموعة معيّنة، كالاحتفالات للمناسبات الدينية وما يدور فيها من خطابات.

^(٢٧٥) المرجع السابق، ص ٤١.

^(٢٧٦) أرمينكو، فرنسواز، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، (مركز الإنماء القومي، الرباط، ١٩٨٦م)

ج- السياق المتداخل الأفعال: ويقصد به تسلسل أفعال اللغة في مقطع متداخل الخطابات، إذ يتخذ المخاطبون أدواراً تداولية محضة، كالاقتراح والاعتراض والتضييق.

د- السياق الاقتضائي: ويتكون من كل ما يتنبأ به المخاطبون من اقتضاءات أي من اعتقادات ومقاصد وتوقعات.

الاعتبار الثاني: وأطلقت عليه أرمنكو المفهوم الموحد، وقد استنتجت الباحثة هذا المفهوم من تعريف التداولية عند إستالناكر وجاك بأن "التداولية دراسة خضوع القضايا للسياق" وذكرت أن مفهوم السياق عندهما مفهوم موحد وبسيط، لأن السياق الذي تخضع له الجمل هو الذي يُستعمل في تحليل أفعال اللغة، والذي يُعبر عن خلاله عن قواعد منطق المحادثة، ثم شرحت خاصيتين لهذا المفهوم^(٢٧٧):

١. تطوّر السياق مع تطوّر الخطاب: وتقصد به أن السياق ليس شيئاً جامداً ومستقراً وإنما يتأثر ويتغيّر مع كل فعل لغوي يطرأ في الخطاب. فمثلاً المسألة تتطلب جواباً، والجواب يستدعي الاعتراض.

٢. دقة مفهوم السياق وقوّته استناداً إلى مفهوم العوالم الممكنة... وهذا يعني أنه للتعبير عن قضية من اللازم التمييز بين الإمكانيات، وهذه القدرة أساسية عند المتكلم، لأن مجموع العوالم الممكنة الدقيقة في وضعية ما هي مجموع السياق.

ويلاحظ عدم الدقة في تقسيم أرمنكو للسياق. فمثلاً في الاعتبار الأول، القسم الأول منه يتضمن الأقسام الثلاثة الأخرى، إذ لم تأت بشيء زائد على ما ورد في القسم الأول. ويبدو أن الباحثة كانت تراعي مصطلحات وتقسيمات مختلفة للسياق وردت في دراسات متعدّدة فظنت أنّها مختلفة. ومن الأمثلة على

ذلك أن أرمينكو ذكرت السياق الثقافي في القسم الثاني، والسياق الاقتضائي في القسم الرابع وهما شيء واحد؛ لأن توقعات الشخص وتنبؤاته تعمل وفق إطاره الثقافي. كما يلاحظ عليها عدم الدقة في المصطلح، فقد أطلقت أربع مصطلحات في القسم الأول فقط (السياق الظرفي، والفعلي، والوجودي، والإحالي). ويبدو أن ما نقله الشهري عن بریت (Parret) أدق من تقسيم أرمينكو، فقد نقل عنه خمسة أنواع من السياقات يقابلها العدد نفسه من التداوليات، وهي كالتالي^(٢٧٨):

١. السياق النصي أو سياق القرائن أو نحو النص
٢. السياق الوجودي
٣. السياق المقامي
٤. سياق الفعل
٥. السياق النفسي

٣- عناصر السياق في التداولية الحديثة

تحدث الدارسون المحدثون عن العناصر المكوّنة لسياق الخطاب، وصنّفوها إلى ثلاثة أصناف، هي: المرسل، المرسل إليه، وما سمّاه الشهري بـ "العناصر المشتركة" وذكر منها العلاقة بين المتخاطبين، والمعرفة المشتركة بينهما. وهذه العناصر متضافرة في توجيه الخطاب واختيار الاستراتيجية المناسبة لدى المنشئ^(٢٧٩). ويقول محمد صلاح الدين الشريف: "فأسباب لغوية بحثة شكّ كثير من اللغويين في إمكانية دراسة الدلالة اللغوية مستقلة عن مستعملها،

^(٢٧٨) الشهري، استراتيجيات الخطاب، (سبق ذكره) ص ٤٢.

^(٢٧٩) انظر: المرجع السابق، ص ٤٤-٥١.

ويكفي أن ننظر في النظام اللغوي عن مقولات أنا، وأنت، وهنا، والآن ...
الجملة اللغوية لا تكون إلا إذا قالها متكلم، فهذا يبين أن الصحة المعنوية رهينة
مستعمل الجملة في مقام معين، فإذا كان هذا فعلم الدلالة جزء من
البرغماتية^(٢٨٠).

أ - العلاقة بين المتخاطبين وأثرها في بنية الخطاب

الأمثلة التالية تدلّ على أثر العلاقة بين المتخاطبين في بنية الخطاب، وأن
المتحدث دائماً ينوع عباراته التي تحمل مضموناً واحداً فقط لتناسب مخاطباً
معيناً.

الأمثلة:

ردّ على الهاتف — أنا أريد أن تردّ على الهاتف — هل ستردّ على
الهاتف؟ — هل تستطيع أن تردّ على الهاتف؟ — هل لديك ما يمنع من أن تردّ
على الهاتف؟

وقد علّق الشهري على هذه الأمثلة بقوله: "وتجسّد هذه الخطابات
بتدرجاتها نوع العلاقة بين المرسل والمرسل إليه لتناسب معها، فكّلما كانت
العلاقة رسمية كان خطابه أكثر مباشرة على قصده، ليكون الخطاب الأول هو
الخطاب الأنسب، في حين كلّما كانت العلاقة حميمية ابتعد المرسل بخطابه عن
الدلالة المباشرة"^(٢٨١).

^(٢٨٠) الشريف، محمد صلاح الدين، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن كتاب: أهم المدارس اللسانية،

(سبق ذكره) ص ١٠٠-١٠١.

^(٢٨١) الشهري، استراتيجيات الخطاب، (سبق ذكره) ص ٤٨-٤٩.

ويبدو أن الشهري ذهب في هذه المسألة إلى عكس ما يشتهر عند التداولين، وهي أنه كلما كانت العلاقة حميمية كان الخطاب أقرب إلى المباشرة والتصريح، وكلما كانت العلاقة رسمية كانت أميل إلى التلميح وعدم التصريح خوفاً من الإحراج من قبل المستقبل، حتى يترك المرسل لنفسه مخرجاً يجعل كلامه محتملاً أكثر من وجه. ويبدو أن الخلل دخل عليه من قبل مفهوم الرسمية عنده، فقد استخدم القوم "الرسمية" في العلاقة بين متخاطبين يلتقيان لأول مرة أو بينهما حاجز الرهبة. واستخدم الشهري "الرسمية" استخداماً عرفياً لغوياً لا اصطلاحياً، إذ استخدمها في العلاقة بين الرئيس والمرؤوس، وقد لا يكون بينهما أي رهبة، خاصةً إذا كان الخطاب من قبل الرئيس إلى المرؤوس، وكثيراً ما يستخدمون في محاوراتهم صيغة الأمر المباشر الذي يعدّ قمة في الحميمية والألفة.

ب - المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وموقعها من السياق التداولي

أكد استالناكر أن المعرفة المشتركة بين المتخاطبين قد تعدّ أهم ما يعتمد عليه التواصل بين طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب) وقد نقلت عنه أرمينكو "أن القضايا المقتسمة بين المتكلمين في وضعية تواصل لسانی هي العناصر الأكثر أهمية في السياق..."^(٢٨٢). وتعني بـ "القضايا المقتسمة" ما يشترك فيه المرسل والمتلقي من معارف مسبقة عن وقت الخطاب، وقد مرّ بنا مصطلح "المعرفة المشتركة بين المتخاطبين" في المبحث الأول من هذا الفصل الثالث.

(٢٨٢) أرمينكو، فرنسواز، المقاربة التداولية، (سبق ذكره) ص ٣٨.

الفصل الرابع

وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة بين البلاغة العربية والتداولية

المبحث الأول: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في البلاغة العربية

عرّف عبد الغني محمد بركة الدلالة بأنها "كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. فما تدلُّ عليه الألفاظ هو ما تؤدِّيه من معانٍ أي ما يفهمه المتلقي منها عند سماعها أو قراءتها. والمقصود بطرق الدلالة: الجوانب التي أمدت المتلقي بالمعنى المراد من الكلام، فقد ندرك المراد عن طريق المعاني اللغوية الوضعية للألفاظ المستعملة، أو من لوازمها المترتبة عليها والمرتبطة بها، أو من ملاحظة ما يوحي به المقام والسياق، وما تدلُّ عليه القرائن المحيطة بالكلام. والأصوليون يجعلون طرق الدلالة هذه قسمين، أولهما: دلالة منطوق اللفظ، وثانيهما: دلالة مفهومه" (٢٨٣).

أولاً: طرق دلالة الألفاظ على المعاني عند البلاغيين العرب

قسم عبد القاهر الجرجاني طرق دلالة الألفاظ على معانيها المقصودة إلى طريقتين (مباشرة وغير مباشرة) أطلق عليهما "المعنى ومعنى المعنى" يقول:

(٢٨٣) بركة، عبد الغنى محمد، مستنبعات التراكيب بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، (دار الطباعة المحمدية،

"الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة فقلت: "خرج زيد"، وبالانطلاق عن عمرو فقلت: "عمرو منطلق" وعلى هذا القياس، وضرب آخر أنت لا تصل منه الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل..."^(٢٨٤). ثم يسوق أمثلة وشرحاً للكناية والاستعارة والتمثيل، فقال "وإذا قد عرفت هذه الجملة فها هنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى. تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة. وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك ... وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة ولكن يشار بمعانيها إلى معان أخرى"^(٢٨٥).

ويفهم من كلام عبد القاهر المتقدم أنه اعتمد على تقسيم طرق دلالة اللفظ على المعنى إلى التقسيم الثنائي الذي ينقسم الكلام على ضوئه إلى الحقيقة والمجاز. ويلاحظ أنه لم يستخدم الحقيقة والمجاز استخداماً مصطلحياً، بل عوض عنهما بـ "المعنى ومعنى المعنى" ولكنه أوردهما أثناء الشرح والتوضيح.

وأدخل فخر الدين الرازي مفاهيم الأصوليين ومصطلحاتهم في الدرس البلاغي؛ إذ شرح مقولات عبد القاهر الجرجاني في طرق الدلالة بما استقر عند الأصوليين. وساوى بين تقسيم عبد القاهر الذي جعل الدلالة نوعين أطلق عليهما "المعنى ومعنى المعنى"، وبين تقسيم الأصوليين للدلالة إلى وضعية وعقلية.

^(٢٨٤) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٢٦٢.

^(٢٨٥) المصدر السابق، ص ٢٦٣-٢٦٥.

ثم قسم الدلالة العقلية بدورها إلى دلالة التضمن ودلالة الالتزام. يقول: "فالوضعية: دلالة الألفاظ على المعاني التي هي موضوعة بإزائها كدلالة الجدار والحجر والسماء والأرض على مسمياتها. وأما العقلية فإما أن تكون داخلية في موضوع اللفظ كدلالة لفظ (البيت) على (السقف) الذي هو جزء مفهوم البيت... وإما أن تكون دالة على ما يكون خارجاً عن مفهوم اللفظ كدلالة لفظ (السقف) على (الحائط)"^(٢٨٦).

وتابع السكاكي فخر الدين الرازي في استخدامه للمصطلحات الأصولية في طرق الدلالة، وقسم الدلالة إلى وضعية مطابقية وعقلية، ثم قسم الدلالة العقلية إلى دلالة التضمن ودلالة الالتزام. وتحدث السكاكي عن طرق الدلالة استطراداً عند حديثه عن تعريف علم البيان، بقوله: "إن الخوض فيه — أي في علم البيان — يستدعي تمهيد قاعدة، وهي: أن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة... إنما يمكن ذلك في الدلالات العقلية، مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر وبثان وبثالث، فإذا أريد التوصل بواحد منها إلى المتعلق به، فمتى تفاوتت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه صح في طريق إفادته الوضوح والخفاء"^(٢٨٧).

ومع التقارب بين الرازي والسكاكي في تناوله لطرق الدلالة يلاحظ بعض الاختلافات فيما بينهم. من ذلك أن السكاكي لم يفرق بين الدلالات العقلية تضمينية كانت أم التزامية في دخولها في علم البيان، وإن كانت أمثلته في الدلالات الالتزامية فقط، لكنه لم يخرج الدلالات التضمنية صراحة، يقول: "وإذ قد عرفت أن إيراد المعنى الواحد بصور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية، وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم أحدهما

^(٢٨٦) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر المتوفى سنة ٦٠٦هـ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق

أحمد حجازي السقا، (المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م) ص ٦١.

^(٢٨٧) السكاكي، مفتاح العلوم، تعليق نعيم زرزور، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)

للآخر بوجه من الوجوه، ظهر لك أن علم البيان مرجعه اعتبارات الملازمات بين المعاني^(٢٨٨). وهذا يخالف ما ذهب إليه الرازي الذي يساوى بين الدلالة الوضعية المطابقة وبين الدلالة العقلية التضمنية، وأخرجهما عن مباحث البيان، وأكد أن الفصاحة قاصرة في الدلالة الالتزامية وحدها. يقول في ذلك: "واعلم أن الكناية والمجاز والتمثيل لا يقع إلا في هذا القسم -أي الدلالة الالتزامية- وكأنَّ الدالتين الأولين -أي الأولى والثانية (الدلالة الوضعية والدلالة التضمنية)- غير معتبرتين في علم الفصاحة"^(٢٨٩). هذا ما لدى البلاغيين عن الدلالة وطرقها، أمَّا الأصوليون فقد اقترحوا تقسيماً ثنائياً تنقسم الدلالة على ضوءه إلى دلالة المنطوق ودلالة المفهوم، وقد عبّر عنها بعض الأصوليين بـ "عبارة النص" و"فحوى الخطاب".

وكل ما قدّمه البلاغيون العرب من تقسيمات يدخل في دلالة المنطوق أو عبارة النص عند الأصوليين، فالحقيقة والمجاز والكناية كلها تدخل في هذا القسم. ولكن يوجد بعض المباحث عند البلاغيين تدخل في دلالة المفهوم أو الفحوى، كالتعريض، وبعض المسائل في باب "خروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر" كاستخدام الأسلوب الخبري للمعنى الإنشائي. وستتناول وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة لدى البلاغيين العرب في محورين:

- ١- وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة الوضعية أو الحقيقية.
- ٢- وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة العقلية.

^(٢٨٨) مصدر السابق، ص ٣٣٠.

^(٢٨٩) الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، (سبق نكره) ص ٦٢.

ثانياً: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة الوضعية أو الحقيقية في البلاغة العربية

على الرغم من أن جلّ كلام البلاغيين العرب يدور حول الخبر وينطلق منه فإنّهم لم يعطوا هذا المستوى من التحليل المعنوي للتركيب الخبرية اهتماماً كبيراً لاعتقادهم أنه مستوى بديهي ليس مشكلاً على المستخدم العادي للغة فضلاً عن البلغاء والأدباء. والظاهر أنّهم كانوا يرون أنّ هذا المستوى من معاني الخبر يدخل في النحو، وأنّ البلاغة تختص بالمعاني الخفيّة غير الحرفية.

وذكر العلوي أنّ الوضع الأصلي للفظ قبل استعماله لا يسمى حقيقة ولا مجازاً. وأن لكل مجاز حقيقة ولا يلزم لكل حقيقة أن يكون لها مجاز^(٢٩٠). وذكر عبد الغني محمد بركة "أن التبادر إلى الذهن من أهمّ علامات الحقائق، وأنّ الحقيقة في جوهرها تعبير عن المعاني بطريقة مباشرة بأن تستعمل الألفاظ في معانيها الأصلية التي وضعت لها سواء كان الوضع لغوياً أو شرعياً أو عرفياً عاماً أو خاصاً، فهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب"^(٢٩١).

وكذلك أوضح بركة الفرق بين دلالة اللفظ من حيث الوضع اللغوي — أي من حيث دلالاته المعجمية — وبين دلالاته الحقيقية، بأنّ الدلالة الحقيقية تشمل على بعض الدلالات الاجتماعية والعرفية التي تطرأ على اللفظ اللغوي في البيئات الاجتماعية والمعرفية، يقول: "وقد نص البلاغيون على جملة" في اصطلاح به التخاطب" ليدخل في الحقيقة تلك الألفاظ التي تدل على معانٍ

^(٢٩٠) انظر: العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز التضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، (دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) ١/٧٧-٧٩.

^(٢٩١) بركة، مستتبعات التراكيب، (سبق ذكره) ص ٣٢-٣٣.

شرعية كلفظ الصلاة والحج وغيرها، والألفاظ التي أصبحت تدل على معانٍ بحكم العرف العام كلفظ الدابة التي أصبحت تطلق عرفاً على ذات الأربع، والألفاظ التي أصبحت تدل على معانٍ بحكم العرف الخاص كأهل علم من العلوم أو فن من الفنون كلفظ العقل إذا استعمل بعرف أهل النحو. ولا شك أن دلالة الحقيقة بكل أنواعها هذه إنما هي دلالة وضعية مطابقية^(٢٨٢).

أ- الوظيفة الأساسية للتركيب الخبري "إفادة الإخبار"

وظيفة "إفادة الإخبار" هي الوظيفة الأساسية الوحيدة للتركيب الخبري، وتعني إفادة المخاطب وإعلامه بما ليس عنده في زمن الخطاب من معلومات جديدة عليه، وأمّا ما أطلق عليه البلاغيون العرب بـ "لازم فائدة الخبر" فهي وظيفة فرعية تستنبط من السياق ومن المعلومات المشتركة بين المتخاطبين على وجه الخصوص. فمثلاً ذكر بعض البلاغيين قول الرجل لمن يسيء إلى والده "هو أبوك" يعني لا يليق بك هذا التصرف منك تجاه والدك، فلازم الفائدة هذا يعتمد ويتضح من خلال المعلومات المشتركة بينهما، فالمخاطب يعلم تلك القضية أكثر من المتكلم، وكذلك يعلم أن المتكلم لا يجهد علمه، ثم بعد ذلك يطلب للخبر تأويلاً مناسباً يمكن أن يصدق عليه، فبعد ذلك كله يفهم الزجر، وعبارة "هو أبوك" من باب تزييل العالم منزلة الجاهل.

فغرض المتكلم من تلك الفائدة يحتمل أن يقصد منه إثبات تلك الفائدة أو نفيها، فينتج من ذلك أن تتفرع الوظيفة الأساسية إلى وظيفتين فرعيتين هما: إثبات الإخبار ونفي الإخبار، وكلاهما وظيفتان معنويتان للتركيب الخبري سنقف عند كل واحدة منهما على حدة.

(٢٨٢) المرجع السابق، ص ٣٢-٣٣.

ب- الإثبات والنفي وانحصار فائدة الخبر فيهما

ومن الظواهر البارزة التي أثر فيها غرض المتكلم في اختيار الأسلوب وتحديد المعنى المراد من التركيب الخبري بناؤه للإثبات أو النفي. ومما ينبغي التنبيه له في هذا الموضوع أن ثنائية الإثبات والنفي ترتبط ارتباطاً كلياً بأحد شقي الكلام الذي هو الخبر، أما الكلام الإنشائي فلا يدخل فيه نفي ولا إثبات. يقول الصحرأوي: "إن ظواهر الإثبات والنفي هي من أكثر الظواهر وروداً في الأسلوب الخبري، بل يكاد الأسلوب الخبري يقتصر عليها، وكذلك بنى النحاة العرب عليها كثيراً من الأصول النحوية والمسائل التطبيقية، بحكم أن الأغراض التواصلية تتحقق فائدتها عبر ضروب الخبر والإنشاء، ومنها هذان الضربان الخبريان" (٢٩٣).

التركيب الخبري المثبت يمثل الدرجة البسيطة الأساسية لجميع التراكيب العربية خبرية كانت أم إنشائية. ولهذا السبب لا ينمط له بأدوات خاصة في البنية غالباً. يقول ميلاد: "إن الإثبات حكم يعرب به المتكلم عما استقر في علمه واعتقاده بواسطة أدوات هي حروف أو أفعال تظهر أو لا تظهر. فإن لم تظهر فلأن الإثبات مجرد علاقة إعرابية بين محلين، وإن أظهرها المتكلم فإنما يظهرها لِيُسَمِّيَ تلك العلاقة الإعرابية ويعينها بدرجة من درجات اعتقاده، فهي معنى زائد إيجاباً أو سلباً عن مجرد الإثبات، وتلك الزيادة يحكمها المقام والسياق والأحوال، وهي ليست زيادة عن أصل المعنى وإنما هي زيادة في الإعراب عن حال المخاطب في علاقتها بحال المتكلم من ناحية وبالأحداث في الكون من ناحية ثانية" (٢٩٤).

(٢٩٣) المرجع السابق، ص ١٩٤.

(٢٩٤) ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، (سبق ذكره) ص ٨٤.

ومما يلفت النظر قلة الدارسين العرب القدماء الذين اهتموا وتحدثوا عن موضوع الإثبات والنفي وظيفياً وتداولياً، وأين تقع هاتان الظاهرتان من بين الظواهر اللغوية الأخرى. وكذلك حديثهم عن الإثبات يكاد ينعدم في الدراسات العربية قديماً وحديثاً، وغاية ما يذكرون عن هذا المفهوم المؤسس أنه يقابل النفي، وأن الخبر المثبت عكس المنفي. وأمّا حديثهم عن النفي والخبر المنفي فلا يتعدى في الغالب حديثاً عن أدواته ودلالاتها لمحاولة التفريق في مواضعها المختلفة. وقد بحث اللغويون العرب في موضوع النفي وأدواته من زاويتين: الأولى: من حيث الزمن وهل الأداة تكون لنفي الحال أو الماضي أو الاستقبال.

الثانية: تصنيف أدوات النفي بحسب اختصاصها في الدخول على الجملة الاسمية أو الفعلية أو الدخول في كليهما.

وما تقدم من عدم اهتمام اللغويين العرب القدماء بموضوع الإثبات والنفي وظيفياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم اهتمامهم بمعاني ودلالات التركيب الخبري عامة. ويبدو أنهم نظروا إلى التركيب الخبري الذي يُؤدّى به فعل إنجازي إخباري مثبت على أنه الأصل الذي تنبني عليه بقية التراكم المتفرعة عنه. وقد مرّ بنا قول الجرجاني في ذلك: "فاعلم أن معاني الكلام كلّها معانٍ لا تُتصوّر إلا فيما بين شيئين، والأصل والأوّل هو الخبر..."^(٢٩٥). ويستثنى من ذلك ملاحظات مهمّة وردت عند بعض جهابذة العربية كـ"سيبويه" الذي أولى القضية اهتماماً كبيراً في تقسيمه للكلام إلى موجّب وغير موجّب^(٢٩٦). وفي هذا التقسيم اعتمد سيبويه على معيار مزدوج (إخبار + إثبات). فعّد الكلام الذي تجتمع فيه هاتان الصفتان كلاماً موجّباً، وإن تخلفت إحدهما تحوّل الكلام من

^(٢٩٥) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٥٤١.

^(٢٩٦) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (سبق ذكره) ١/١٤٥.

الموجَّب إلى غير الموجَّب. فإن تَخَلَّفَت الإخبارية تحوُّل إلى كلام إنشائي، وإن تَخَلَّفَت صفة الثبوت تحوُّل إلى كلام منفي. ويذكر سيبويه وهو يتحدَّث عن حروف النفي بأنَّ العرب "شَبَّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدِّم الاسم قبل الفعل، لأنَّها غير واجبات كما أنَّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنَّ الأمر والنهي غير واجب"^(٢٩٧). وأمَّا اللغويون العرب القدماء الذين جاءوا بعد سيبويه فقد عدَّلوا مفهوم الموجب وغير الموجب الذي ورد عند سيبويه، وانتقلوا إلى تقسيم القول إلى خير وإنشاء بدلاً منه. وفي ذلك إجتراء لمعيار سيبويه المزدوج (إخبار + إثبات) واستبدلوا به معياراً مفرداً يعتمد على الشق الأول ويقتصر على (الإخبار).

وأطلق البلاغيون في هذا التقسيم الجديد مصطلح "الخير" على ما أطلق عليه سيبويه الكلام الموجَّب (الكلام الإخباري المثبت) مع إضافة الكلام الإخباري المنفي إليه. وبذلك انتقل الكلام الإخباري المنفي من كونه كلاماً غير موجب عند سيبويه إلى كلام إخباري لدى البلاغيين من بعده. وأطلقوا مصطلح الإنشاء على ما أطلق عليه سيبويه الكلام غير الموجب مع إخراج الكلام الإخباري المنفي منه.

ويلاحظ على هؤلاء اللغويين الذين جاءوا بعد سيبويه تهميشهم لثنائية الإثبات والنفي في تقسيمهم للأفعال الكلامية في القول، ولم ينظروا إليها على أنها قضية مؤسَّسة تقع في الصدارة في التحليل اللغوي من حيث تقسيمها لوظيفة الخبر الأساسية (إفادة المخاطب ما ليس عنده من معلومات) إلى وظيفتين فرعيتين: إثبات الحكم أو نفيه. وكذلك يؤاخذ عليهم تناولهم أسلوب النفي وأدواته بصورة منفصلة لا ترتبط بموضوع الخبر والإخبار، وكذلك لم يضبطوا علاقة التركيب الخبري المنفي بالتركيب الخبري المثبت هل هو فرع عنه ينسبني

(٢٩٧) المصدر السابق، ١/٤٥٠.

عليه؟ أم هو قسيم له؟ ويبدو أن الخبر المنفي من حيث اللفظ ينبي على الخبر المثبت، مثل:

خرج محمد — إثبات

ما خرج محمد — نفي

أما من حيث المعنى فالخبر المنفي قسيم للخبر المثبت، لأن المنفي يدلّ على عكس المثبت، والشيء وضده من حيث المعنى متقابلان ومتساويان. وكذلك يؤخذ عليهم تجزئة أساليب النفي وتشتيتها في أبواب متفرقة، فكثير من أدوات النفي مصنفة في أبواب أخرى كالاستثناء والإضراب والقلب والاستدراك.

ج - أقسام الخبر باعتبار التخصيص (الجزم والاستثناء والشرط)

من وظائف التركيب الخبري التي تنفرّع عن الوظيفة الأساسية (إفادة الإخبار) وظيفة التخصيص، ومعنى التخصيص عند الأصوليين: "قصر العام على بعض ما يتناوله"^(٢٩٨). والأصل في وظيفة التخصيص أن تؤدّي بلفظ مفرد كالمفاعيل، والحال، والتميز، والنعته. ومع هذا يوجد بعض التراكم الخبرية التي تؤدّي بها وظيفة التخصيص كالجملّة النعتية، والجملّة الحالية، وجملّة الصلة. وقد اشترط رضي الدين الأستراباذي على الجملّة المخصّصة بأن تكون جملّة خبرية أو جملّة إنشائية مؤولة بخبر... "وعللها بأنك" "إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين... ويتبين بهذا وجوب كون

^(٢٩٨) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني المتوفى سنة ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م، الكليات — معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ص ٢٨٤. وانظر: الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، (دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩١م) ص ٦٨.

الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول^(٢٩٩). وكتب البلاغة العربية مليئة بالوظائف التداولية لتلك المخصّصات ما لا يسعه الموقف لتفصيله، ويمكن أن نصنفها إلى نوعين:

١- مخصّصات تقيد الإسناد ولا تؤثر في الغرض الأساسي من التركيب، كالمفاعيل والنعته وما شابهها.

٢- مخصّصات تقيد الإسناد وتؤثر في الأغراض، وهي: الشرط والاستثناء. وقد اعتمد على هذين القيدين ابن وهب الكاتب في تقسيمه للخبر إلى: جزم، وشرط، واستثناء. وذكر أيضاً أن كل قسم من هذه الأقسام يكون مثبتاً ومنفياً^(٣٠٠).

٣- الجزم: وهو الخبر المطلق الذي لا يتقيد بشرط ولا باستثناء، نحو: زيد قائم.

٤- الاستثناء: ويقصد منه الخبر الذي تقيد باستثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً.

٥- الشرط: ويقصد منه الخبر الذي تقيد بشرط من الشروط، نحو: إن قدم خالد سرنا إليك.

ثالثاً - وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة العقلية أو المجازية

في البلاغة العربية

يقول السيوطي: "وصناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو

^(٢٩٩) الرضي، شرح الكافية، (سبق ذكره) ٣٢٤/٢.

^(٣٠٠) ابن وهب، أبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، تقديم

وتحقيق حفني محمد شرف، (مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٦٩م) ص ٩٤.

في المعنى مسند إلى شيء آخر إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة، فيجيز النحويون في صناعتهم: "أعطيَ درهمَ زيداً"، ويرون أن فائدته كفائدة قولهم "أعطيَ زيدَ درهماً" فيسندون الإعطاء إلى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى إلى زيد... وليس هذا لضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها^(٣٠١).

يؤكد النص السابق أن اللغويين العرب أدركوا المفارقة بين دلالة اللفظ الوضعية وبين استخدامات المتكلم في سياقات معينة، وأوضح السيوطي أن المعنى المراد من التركيب اللغوي يرتبط بغرض المتكلم، والعلاقة بينه وبين المخاطب، إذ ساوى بين الدلالة الوضعية والدلالة العقلية في إفادة المعنى المراد.

ويدخل في مباحث الدلالة العقلية عند البلاغيين العرب: المجاز اللغوي، كالاستعارة والمجاز المرسل، ويدخل فيه أيضاً المجاز العقلي، والكناية، والتعريض. وقد تناولوا التغير الدلالي الذي يصل إلى درجة التغير في الأغراض كالخبرية والإنشائية في مباحث الخبر والإنشاء من علم المعاني، ومن أخصّ مباحثه في الخبر ما يطلقون عليه بـ "خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر". وانتقال اللفظ من الدلالة الوضعية الأصلية إلى الدلالة العقلية يكون على مستويين:

١ - الدلالة العقلية اللفظية، وهي على مستويين أيضاً:

أ. الدلالة العقلية في مستوى الكلمة: ويدخل فيها المجاز اللغوي كالاستعارة والمجاز المرسل، ويدخل في هذا المستوى الكناية المفردة، كقوله تعالى: { أَوْ لَأَمْسُتُمُ النِّسَاءَ } (النساء: ٤٣) عبّر سبحانه باللمس كناية عن الجماع.

(٣٠١) السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، (سبق ذكره) ١٧٣/٣.

ب. الدلالة العقلية في مستوى الإسناد أو الجملة: ويدخل فيها المجاز العقلي، والكناية المركبة، كقولك: "هو كثير الرماد" كناية عن الكرم والجود.

٢ - الدلالة العقلية السياقية: وتقع في مستوى الأغراض، ويدخل فيها مباحث التعريض، وما يطلقون عليه بـ "خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر" كاستخدام الألفاظ الخبرية في المعاني الإنشائية، ولا يدخل في هذا الباب مسائل التأكيد وترك التأكيد. ومثلها استخدام الألفاظ الإنشائية في المعاني الخبرية، كاستفهام الإنكاري والتقري.

وفي دراسة وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة العقلية يخرج عن دائرة اهتمامنا الدلالة العقلية المرتبطة بالمفردات — أي التغير الدلالي بين الدلالة الوضعية والدلالة العقلية الذي يكون على مستوى الكلمة المفردة — كاستعارة والمجاز المرسل. وتتناول موضوع التركيب الخبري من حيث دلالاته العقلية في محورين:

١ - وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية اللفظية، وفيها نقطتان:

أ - المجاز العقلي

ب - الكناية المركبة

٢ - وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية السياقية، وفيها نقطتان:

أ - التعريض

ب - التركيب الخبري الذي يراد منه الإنشاء، ونعطي اهتماماً خاصاً لهذا

المبحث لاختصاصه بالتركيب الخبري، بخلاف المباحث الأخرى التي

يشترك فيها الخبر والإنشاء على حدٍ سواء.

١ - وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية اللفظية:

أ - المجاز العقلي:

قسم البلاغيون العرب المجاز قسمين:

- المجاز اللغوي الذي يكون في اللفظ المفرد، وينقسم إلى الاستعارة التي تعني مباحث المجاز اللغوي الذي علاقته التشبيه، والمجاز المرسل الذي جُمع فيه بقية العلاقات المجازية ما عدا التشبيه.

- المجاز العقلي الذي يكون في الإسناد الذي يربط بين أجزاء الجملة وظيفياً. وهو الذي يدخل في دلالة التركيب التي نحن بصدد دراستها. يقول محمد مصطفى صوفية: "فالمجاز في التركيب ما كان في النسبة، وكانت ألفاظ هذا التركيب مستعملة في وضعها الحقيقي، فالمجاز إذاً في الجسر الواصل بين المسند والمسند إليه..."^(٣٠٢).

ومن أمثلة المجاز العقلي قوله تعالى: (وأخرجت الأرض أثقالها) حيث أسند فعل الإخراج إلى الأرض تجزأً، والذي يخرج الأثقال من الأرض حقيقة هو الله سبحانه وتعالى. وظاهر في الآية الكريمة استخدام الألفاظ في معانيها الأصلية الحقيقية.

ومنه أيضاً قول الشاعر:

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ

والألفاظ في البيت في معانيها الحقيقية، والمجاز في إسناد الإشابة والإفناء إلى كرُّ الغداة ومرُّ العشيِّ.

^(٣٠٢) صوفية، محمد مصطفى، المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، (المنشأة العامة للنشر والتوزيع

والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط ١، ١٩٨٤) ص ١١٨.

ب - الكناية:

الكناية لغة أن تتكلم بشيء وتريد غيره. وكنى عن الأمر بغيره يَكْنِي كناية: يعني إذا تكلم بغيره مما يستدلُّ عليه، نحو: الرفت والغائط^(٣٠٣). ومن حيث الاصطلاح فقد عرفها ابن الأثير بأنها "كل لفظ دلَّ على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز"^(٣٠٤). وعرفها العلوي بأنها "اللفظ الدالُّ على معنيين مختلفين حقيقة ومجازاً من غير واسطة لا على جهة التصريح"^(٣٠٥).

وذكر محمد مصطفى صوفية أن "الكناية عند علماء البيان أبلغ من التصريح، لأن دلالتها على المعنى الكنائي بالدليل، فهي كدعوى الشيء بيّنة، ولا يخفى الفرق بين الدعوى بالدليل والدعوى بدون دليل"^(٣٠٦).

واختلف البلاغيون العرب في دخول الكناية في المجاز، والذي نميل إليه هو أن الكناية خارجة عن المجاز، ولكنها تدخل معه في مفهوم يشملهما وهو "الدلالة العقلية اللفظية"، ويبدو أن سبب الخلاف يرجع في تحديد مفهوم المجاز عندهم، فمنهم من يعدّ جميع أنواع الدلالات العقلية مجازاً، ومنهم من يجعله خاصاً في نوع معيّن ومحدّد، وهم الذين يعرفون المجاز بأنه "استخدام اللفظ في غير ما وضع له لقرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي أو الموضوع". ويلاحظ أن الكناية لا تدخل في هذا التعريف بحال من الأحوال، لأنّه ليس هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي. بل تدل الكناية على المعنيين الأصلي والمراد في الوقت نفسه. وقد قسّم العلوي الكناية إلى قسمين: مفردة ومركبة^(٣٠٧):

(٣٠٣) ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، (دار الصادر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٤م) مادة (كنى).

(٣٠٤) ابن الأثير، ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، (دار الرفاعي، ط٢، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) ٦١/٣.

(٣٠٥) العلوي، الطراز، (سبق ذكره) ٣٧٣/١.

(٣٠٦) صوفية، مباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، (سبق ذكره) ص ١٦٥.

(٣٠٧) انظر: العلوي، الطراز، (سبق ذكره) ٤٢٦/١-٤٣٠.

أ. الكنايات المفردة: كقوله تعالى: (أو لامستم النساء) كنى بالملامسة عن الجماع، وقد سبق أن ذكرنا أن مثل هذه الكنايات لا تدخل في التركيب الخبري لاختصاصها بالمفرد.

ب. الكنايات المركبة: كقولك: "إنه لعريض القفا" و"إنه لعريض الوساد" كناية عن البله وعدم الفطنة. وهي التي تدخل في التركيب الخبري لاختصاصها بالمركب.

وذكر صوفية "أن الكناية المركبة أبلغ من الكناية المفردة" لأن الكناية المركبة تؤوّل بتشبيه مركب، مثل: "العفاف في عطفيه" كناية عن نسبة العفاف، ويكون تأويلها: "هو في نزاهة العرض من العيوب كنظافة الثوب من الأدناس". بخلاف الكناية المفردة التي تؤوّل بتشبيه مفرد.

وقد أورد عبد القاهر أمثلة للكناية في معرض تفصيله الفروق بين "المعنى" و"معنى المعنى" وأثبت أنّها داخلية في أنواع الدلالة العقلية، يقول فيها: "إذا قلت: (هو كثير الرماد أو طويل النجاد) أو قلت في المرأة: (نؤوم الضحى) فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ، ولكن يدلُّ اللفظ على معناه الذي يوجه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال، معنى ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من (كثير رماد القدر) أنّه مضياف، ومن (طويل النجاد) أنّه طويل القامة، ومن (نؤوم الضحى) في المرأة أنّها مترفة مخدومة^(٣٠٨)."

(٣٠٨) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (سبق ذكره) ص ٢٦٢.

٢ - وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية السياقية:

أ - التعريض:

اعتبر عبد الغني بركة التعريض أوضح الأساليب التي ترجع دلالاتها إلى قرائن السياق دون طرق الدلالة المنضبطة عند البلاغيين في الدلالة الوضعية المطابقية، والدلالة التضمنية، والدلالة الالتزامية^(٣٠٩).

والتعريض في اللغة خلاف التصريح، ومنه قولهم: "إن في المعارض مندوحة عن الكذب" أي أنه فيها سعة تمكن القائل من التعبير عما يريد دون أن يكون في ظاهر كلامه كذب يؤاخذ عليه، ويبدو أن هذا المعنى اللغوي للتعريض يشمل الكناية والتعريض دون المجاز^(٣١٠). وذكر العلوي أن التعريض "إمالة الكلام إلى عرض - بضم العين أي ناحية - يدلُّ على المعنى المقصود، أي توجيهه إلى جانب يفهم منه المراد إشارة وتلويحاً"^(٣١١). وعرفه من حيث الاصطلاح بأنه "المعنى الحاصل عند اللفظ لا به" ثم يشرح هذا التعريف بقوله: "فقولنا: "الحاصل عند اللفظ" يدخل فيه جميع أنواع الدلالات من حقيقة ومجاز وكناية، لأنها حاصلة عند اللفظ بدلالة اللفظ عليها، وقولنا "لا به" يُخرج كل ذلك، لأن الحقيقة والمجاز والكناية مدلول عليها باللفظ، فهي حاصلة به، أما التعريض فهو داخل بهذا القيد، فإنه يحصل بغير اللفظ، وهو السياق والقرائن. وإن شئت فقل في حدّه: "هو المعنى المدلول عليه بالقرينة دون اللفظ"^(٣١٢).

وقد اختلفت آراء البلاغيين العرب في أسلوب التعريض هل هو من المجاز أم من الكناية أم هو أسلوب مستقل قائم بذاته؟ والذي نميل إليه، واختاره

^(٣٠٩) انظر: بركة، مستتبعات التراكيب، (سبق ذكره) ص ٣٦.

^(٣١٠) انظر: المرجع السابق، ص ٣٦-٣٧.

^(٣١١) العلوي، الطراز، (سبق ذكره) ١/٣٩٧.

^(٣١٢) المصدر السابق، ١/٣٨٣.

جماعة من الدارسين المحدثين هو أن التعريض أسلوب مستقل قائم بذاته^(٣١٣). ويرى العلوي أن "التعريض ليس من المجاز لأن المجاز دلّ على خلاف ما وضع له في الأصل، بخلاف التعريض الذي يدل على ما وضع له في الأصل وإنما أفاد معنى آخر هو المعنى التعريضي، بالقرينة من فحوى الكلام. وليس من الكناية لأن التعريض لا يأتي إلا في الألفاظ المركبة بخلاف الكناية التي تكون في اللفظ المفرد كما تكون في اللفظ المركب"^(٣١٤).

ب - التركيب الخبري الذي يراد منه الإنشاء (خروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر)

تحدّث البلاغيون العرب عن استخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي في باب: "خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر". وذكروا أنّ التركيب الخبري يُستخدم للطلب كالدعاء والأمر والنهي، نحو قولك: "رحمك الله" داعياً؛ أستخدم فعلاً ماضياً مجرداً من علامات الإنشاء اللفظية، لأنّ المتكلّم يلجأ إلى استخدام هذا النمط من التركيب الخبري في الدعاء تفاعلاً بلفظ الماضي، على عدّ الرحمة من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بفعل ماضٍ. وكذا قولك: "تأتيني غداً" أمراً؛ للاحتراز عن صورة الأمر لما يطلبه المقام من امتناع أن تأمر من ليس لك عليه سلطة، كقول المرؤوس لرئيسه: "ينظر إليّ المدير ساعة"^(٣١٥). وقد قدّم خالد ميلاد بحثاً قيماً حول هذا الموضوع، وأطلق عليه "الإنشاء البلاغي بألفاظ الخبر"^(٣١٥).

^(٣١٣) انظر: بركة، مستتبعات التراكيب، (سبق ذكره) ص ٤٠ وما بعدها، وانظر: صوفية، المباحث البيانية

بين ابن الأثير والعلوي، (سبق ذكره) ص ١٧١.

^(٣١٤) انظر: العلوي، الطراز، (سبق ذكره) ١/٣٩٥-٣٩٩.

^(٣١٥) انظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، (سبق ذكره) ص ٤٦٤.

^(٣١٥) انظر: المرجع السابق، ص ٤٤٦.

وبما أن اتجاه الدرس البلاغي العربي اتجاه تعبيرى ينطلق من السياق والمقام إلى التعابير المناسبة لها، فقد ذكر البلاغيون العرب كثيراً من دواعي استخدام التركيب الخبرى للمعنى الإنشائي. فعلى سبيل المثال ينقل ميلاد عن التفتازاني أن من ذلك "القصد إلى المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال، ومنها القصد إلى استعجال الخاطب في تحصيل المطلوب، ومنها التنبه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه" (٣١٦).

وذكر الطبطبائي أن استخدام التراكيب الخبرية للمعاني الإنشائية لا يدخل في الاستخدامات المجازية، يقول في ذلك: "ويلاحظ أن هذا التمييز - أي التمييز بين الخبر والإنشاء - لم يرتبط بالصيغة التركيبية للجملة المفيدة بحيث تكون الصيغة بذاتها كاشفة عن كون المعنى خبرياً أو إنشائياً... بذلك استغنى اللغويون العرب عن تقسيم الجمل ذات الصيغة الخبرية على النحو الذي اضطر إلى فعله أوستن بالجمل الخبرية الإنجليزية. أما تأدية الصيغة الخبرية الواحدة معنيين متباينين فقد فسره أغلبهم لا بالاستعمال المجازي في أحدهما بل بالنقل، فهذه الصيغة وضعت أصلاً للدلالة على الخبر لكن جرى استعمالها في الدلالة على الإنشاء من النقل" (٣١٧).

وصحة ما ذهب إليه الطبطبائي أو عدم صحته يرتبط بمفهوم المجاز عنده، فإن قصد المجاز بالمجاز اللغوي المفرد قد يكون له وجه من الصحة، أما إن قصد

(٣١٦) المرجع السابق، ص ٤٦٤.

(٣١٧) الطبطبائي، ص ٤٧. وقد قسم أوستن الجمل الإنجليزية ذات الصيغة الخبرية إلى جمل وصفية "constative" تحتل الصدق والكذب، وجمل إنشائية "performative" لا تحتل الصدق والكذب. انظر: المرجع السابق، ص ٤. والذي ذكر أن تأدية الصيغة الخبرية الواحدة معنيين متباينين يكون بالنقل لا استخداماً مجازياً هو الشريف الجرجاني في الإشارات والتبهيئات. انظر: الجرجاني، الشريف محمد بن محمد بن علي، الإشارات والتبهيئات في علم البلاغة، تحقيق الدكتور عبد القادر حسين، (دار نهضة مصر، القاهرة، د.ط، ١٩٨١م) ص ١٠١.

المجاز بالمعنى العام، ويشمل المجاز العقلي، والكنائية، والتعريض، أي يشمل دلالات التراكيب العقلية والسياقية فليس هناك دليل يفرّق بين تلك المباحث واستخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي. وكذلك أخطأ في هذه المسألة تمام حسان إذ زعم أن "البيان علم المعنى المفرد مطابقاً كان أم تضمنياً أم لزومياً، وحقيقة كان أم مجازاً. وقرىبا كان أم بعيداً..."^(٣١٨). وأدرك أنه يتعارض مع مذهبه المجاز العقلي فقط، وحاول تبريره بتأول بعيد، أمّا الكناية والتعريض واستخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي والعكس فلم يلتفت إليها البتة.

وقد يُؤخذ على البلاغيين العرب التقصير في دراسة الخبر عمومًا، وفي استخدام التركيب الخبري للمعاني الإنشائية على وجه الخصوص. فمثلاً اقتصروا على التركيب الخبري المستخدم للمعاني الطلبية كالدعاء والأمر والنهي، وأهملوا مباحث الإنشاء غير الطلبية التي استأثر بدراستها النحاة والأصوليون كألفاظ العقود، والتعجب، والقسم^(٣١٩). وقد حاول بعض البلاغيين العرب تبرير إعراضهم عن دراسة الأساليب الإنشائية غير الطلبية بكون اهتمامهم منصباً في الإنشاء الطلبية الذي يقابل الخبر من حيث المبنى والمعنى، بخلاف هذه الأساليب التي تتخذ أشكالاً خبريةً مضمّنةً بمعاني إنشائية^(٣٢٠). يقول التفتازاني: "المقصود بالنظر هاهنا هو الطلب، لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الخبر، ولأن كثيراً من الإنشاءات غير الطلبية في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، ولهذا قال صاحب المفتاح: (إن السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب)"^(٣٢١). وقد أشار

^(٣١٨) حسان، تمام، الأصول دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (عالم الكتب، د.ط،

١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، القاهرة) ص ٣٤٩.

^(٣١٩) انظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، (سبق ذكره) ص ٤٦٢-٤٦٣.

^(٣٢٠) انظر: المرجع السابق، ص ٤٦٢-٤٦٣.

^(٣٢١) التفتازاني، سعد الدين، المطول على تلخيص المعاني، (سبق ذكره) ص ٤٠٦. وعبارة السكاكي هي قوله

في المفتاح: "والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء"

انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، (سبق ذكره) ص ١٦٤.

إلى هذا التقصير من الدارسين المحدثين محمد أبو موسى وخالد ميلاد. فقد أشارا إلى أن البلاغيين لم يضيفوا إلى هذا الموضوع شيئاً ذا بال على ما ذكره النحاة، بخلاف الأصوليين الذين أبدعوا في تحليل استخدام التركيب الخبري لمعان الإنشاء كألفاظ العقود، والأمر والنهي^(٣٢٢).

ويلاحظ عليهم أيضاً الخلط بين هذا الموضوع — أي استخدام ألفاظ الخبر للإنشاء — وموضوع تأكيد الخبر وترك تأكيده؛ فقد بحثوهما في باب "خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر". ويبدو أن هذه الترجمة تناسب استخدام الخبر في الإنشاء، بخلاف تأكيد الخبر وترك التأكيد الذي بحثوه في باب أضرب الخبر أيضاً.

وأشار خالد ميلاد إلى الخلط الذي وقع فيه البلاغيون في ألفاظ الخبر المستخدمة للمعاني الإنشائية، فقال: "إننا نعتقد أن تعليل البلاغيين لإيقاع الإنشاء بألفاظ الخبر في مثل هذا النوع مما سمّوه "خروج الخبر لا على مقتضى الظاهر" لا يخلو في الحقيقة من التأويل والتعميم، فهي مقاصد يختلط بعضها ببعض... وإن مثل هذه التأويلات مما اختصَّ به الدرس البلاغي عموماً، إذ يعتبرون علمهم مختلطاً بالأدب، بل إنَّه فرع منه، ولذلك اشترط كل من الجرجاني والسكاكي وجوب مراجعة الذوق في كثير من مستحسّنات الكلام"^(٣٢٣).

وتحدّث سيبويه عن استعمال الجمل الخبرية في معنى الإنشاء، ولم يعقد هذه القضية باباً مستقلاً، وإنَّما تناوّلها استطراداً في باب القسم، وهو يتكلّم عن استعمال بعض الألفاظ الخبرية في القسم، فقال: "...مثل ذلك: يعلم الله لأفعلن،

^(٣٢٢) انظر: أبو موسى، محمد، دلالات التراكيب - دراسة بلاغية، (مكتبة وهبة، القاهرة، ط١،

١٣٩٩هـ/١٩٧٩م) ص ٢٠٠-٢٠٣. وانظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، (سبق

ذكره) ص ٤٦٢-٤٦٣.

^(٣٢٣) المرجع السابق، ص ٤٦٤-٤٦٥.

وعلم الله لأفعلن؛ فأعرابه كإعراب يذهب زيد، وذهب زيد، والمعنى: والله لأفعلن. وذا بمتزلة: يرحمك الله، وفيه معنى الدعاء، وبمتزلة: اتقى الله امرئ وعمل خيراً إعرابه فَعَلَ، ومعناه معنى لِيَفْعَلَ، وليَعْمَلَ^(٣٢٤).

أوضح سيبويه في النص السابق أن عبارات اللغة وإن كانت لها دلالاتها الحرفية التي تتبادر إلى الذهن حينما تكون الجملة خارج السياق، إلا أن الجمل المستخدمة في سياقات حقيقية تكون معانيها بأيدي المستخدمين. ففي النص السابق يلاحظ أن سيبويه تحدّث عن بعض التراكيب الخبرية - في أصل الوضع - المستخدمة في معانٍ إنشائية كالقسم، نحو: "يعلم الله" و "علم الله" فهذه جمل خبرية في أصلها، فلما جاء بعدها جواب القسم "أفعلن" تبين أن دلالتها أصبحت إنشائية. ثم استطرد سيبويه فيما هو أوسع من باب القسم، فذكر استخدام جمل خبرية للدلالة على الطلب، نحو: "يرحمك الله" الخبرية لفظاً والدعائية معنىً، وأشار إلى أن تقديرها يأتي على "ليرحمك الله" وكذلك قوله: "اتق الله امرؤ وعمل خيراً" أن تقديره "ليتق الله امرؤ وليعمل خيراً". وهذا يدلّ دلالة واضحة على إدراك سيبويه أن دلالات الجمل في الاستعمال اللغوي الحقيقي لا تتوافق مع المعاني الحرفية للتراكيب اللغوية، وأن هناك دوراً لا يمكن إنكاره للمتكلم في توجيه دلالة التركيب حسب ما يريده ويستهدفه.

ومن الملاحظات المهمة في الموضوع أن هناك فرقاً بين استخدام الجمل الخبرية في القسم وبين استخدامها في الطلب. لأنه في القسم وإن كان للمقام دور في توجيه المعنى الجديد للجملة إلا أن هناك ما يدلّ على المعنى المراد في مستوى البنية، وهي جملة جواب القسم التي تلازم جملة القسم، بخلاف الجمل الخبرية بمعنى الطلب كالدعاء والأمر، فليس هناك ما يدلّ على طلبيتها سوى المقام. وصرّح سيبويه بإمكانية الاختلاف بين الإعراب والمعنى، فقد ذكر أن

^(٣٢٤) سيبويه، الكتاب، (سبق ذكره) ٥٠٤/٣.

إعراب الفعلين الماضيين في جملة "اتق الله امرؤ وعمل خيراً" (فَعَلَ) ومعناهما (لِيفْعَل) أي أنّهما خبر في اللفظ وطلب في المعنى^(٣٢٥). وخلاصة ما تقدّم أنّ اللغويين العرب نحاة وبلاغيين وأصوليين بحثوا مسألة استخدام التركيب الخبري في المعاني الإنشائية على مستويين^(٣٢٦):

المستوى الأول: وهو استخدام التركيب الخبري في المعنى الإنشائي استخداماً لازماً. ويحدث في بعض الأساليب الإنشائية التي وردت عن العرب بألفاظ خبرية، وذلك حين يكون في البنية الظاهرة للتركيب الخبري علامات تدلّ على انتقال اللفظ من الدلالة الخبرية إلى الإنشائية، ومما يميّز على هذا المستوى من الاستخدام أن التركيب يدلّ على الإنشائية وضعاً وسياًقاً دائماً، ولا يمكن حمله على الخبرية بحال من الأحوال، وأغلب أساليب الإنشاء غير الطلبي تدخل في هذا المستوى، ولذا أهمل البلاغيون العرب هذه الأساليب لاعتمادها على البنية لا على السياق والمقام في عدولها عن المعنى الأصلي الخبري إلى المعنى الإنشائي. وقد اهتمّ النحاة أكثر من البلاغيين بهذا النوع من الأساليب، وعلّلوا الجمود وعدم التصرف في كثير من صيغها باستخدامها لمعنى الإنشاء الطارئ عليها. وقد وقعوا في الدور إذ علّلوا دخول الإنشاء فيها لعدم تصرفها مرة أخرى^(٣٢٧).

وتلك العلامات التي تكون في بنية التركيب الخبري والتي يستدل بها على عدول اللفظ عن الخبرية إلى الإنشائية تكون على مستويات مختلفة، هي كالتالي:

١ - علامات على مستوى الكلمة المفردة:

^(٣٢٥) انظر: المصدر السابق، ٥٠٤/٣.

^(٣٢٦) أنظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، (سبق ذكره) ص ٤٦٢-٤٦٣.

^(٣٢٧) أنظر: المرجع السابق، ص ٤٦١.

أ - تكون صيغة الكلمة علامة دالة على انتقال اللفظ من الخبرية إلى الإنشائية، مثل: صيغتا التعجب (ما أفعله وأفعل به) نحو: ما أكرم خالدًا، وأكرم به، أي "شيء أكرم خالدًا" على مذهب سيوييه، ويذكرون أن التعجب دخل في الصيغة الأصلية الأولى (ما أكرم خالدًا) من جهة معنى "ما" النكرة، لما فيها من إبهام. أما الصيغة الثانية (أكرم به) فهي صيغة فرعية تطوّرت عن الصيغة الأولى وتتبعها في الدلالة (٣٢٨).

ب - وقد تكون الدلالة المعجمية لكلمة واحدة في التركيب علامة تدلّ على انتقال اللفظ من الخبرية إلى الإنشائية، مثل (٣٢٩):

كم: للتكثير

رب: للتقليل

نعم وبئس: للمدح والذم

عسى: للترجي

هيهات: ما أبعد

شتان: ما أبعد المفارقة بينهما

٢ - علامات على مستوى التركيب: ومن أمثلة انتقال اللفظ من

الخبرية إلى الإنشائية بدلالة الجملة ما يلي:

أ - ألفاظ القسم التي يقع بعدها جوابه الذي يدلّ على انتقال اللفظ

من الدلالة الخبرية إلى الإنشائية، مثل: يعلم الله لأفعلن؛ وأيمن الله

لأفعلن؛ ويمين الله لأفعلن (٣٣٠).

(٣٢٨) أنظر: المرجع السابق، ص ٤٥٣.

(٣٢٩) أنظر: المرجع السابق، ص ٤٦٠-٤٦١.

(٣٣٠) أنظر: المرجع السابق، ص ٤٥٨-٤٥٩.

بـ التركيب الخبري الذي يدلّ على الطلب بدلالة جواب الطلب
المجزوم، نحو: أتقى الله امرؤً وفعل خيراً يثب عليه. أي ليتق الله امرؤً
وليفعل خيراً^(٣٣١).

جـ بعض أساليب التعجب السماعية أو غير القياسية، نحو: لله دره.

المستوى الثاني: وهو استخدام التركيب الخبري للمعنى الإنشائي
استخداماً عارضاً في السياق وفي مقام معين^(٣٣٢). ومما يميّز على هذا المستوى
من الاستخدام اللغوي أن دلالة التركيب ما زالت خبرية وضعاً، والذي يدعو
المتلقي إلى حمل اللفظ على غير ظاهره هو السياق فقط، أي أنه ليس هناك
علامة لغوية ظاهرة في مستوى البنية يمكن أن يستدلّ بها على عدول اللفظ عن
الدلالة الخبرية الأصلية. وبالتالي يمكن أن يدلّ معنى خبرياً نفس التركيب الذي
يدلّ معنى إنشائياً في سياق آخر، بخلاف المستوى الأول.

ومن الأمثلة على هذا المستوى من العدول:

١ — بعض أساليب الطلب، مثل:

— الدعاء: رحمه الله، ورحمك الله. ويقول المبرّد في تحليله لهذه
الظاهرة: "وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله، عز وجل، وإنما
تسأله"^(٣٣٣).

— الأمر: ومنه قوله تعالى: {وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ
قُرُوءٍ} (البقرة: ٢٢٨) فالجملة الفعلية "يتربصن" جملة خبرية لفظاً إنشائية معنىً
لأنّها تفيد الطلب والإلزام^(٣٣٤).

(٣٣١) أنظر: سيبويه، الكتاب، (سبق ذكره) ٥٠٤/٣.

(٣٣٢) أنظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، (سبق ذكره) ص ٤٦٢-٤٦٣.

(٣٣٣) المبرّد، المقنضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، (عالم الكتب بيروت، ١٩٦٣م) ١٣٢/٢.

(٣٣٤) العبيدان، موسى بن مصطفى، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، (ط ١، ٢٠٠١، بدون ناشر) ص ١٠٨.

٢ — ألفاظ العقود أو الإيقاعيات: ومن أمثلتها ما يسمى بالأحكام الشرعية عند الأصوليين، نحو بعت، وطلقت، ويعتمد على دلالة السياق والموقف في نقل هذه الصيغ الخبرية إلى الإنشاء، ومن الملاحظات المهمة التي وردت عن النحاة العرب بخصوص هذه الصيغ: أن الأصل فيها استخدام ألفاظ الماضي للعدول عن الخبرية إلى الإنشائية. وذكروا أن الفعل الماضي ينصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء كبتت واشترت. إذ إنها عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود^(٣٣٥).

وقد ذهب بعض الدارسين العرب المحدثين إلى أن ألفاظ العقود لم تنل حقها من الدراسة والاهتمام لدى النحاة والبلاغيين العرب؛ من هؤلاء مسعود صحراوي الذي يقول في ذلك: "ومن مظاهر نسيان تلك الصيغ وإهمالها أنها لم تأت مفصلة إلا في الكتب التطبيقية لظواهر الخبر والإنشاء، ككتب الفقه وأصوله، بوصفها متعلقة بإبرام العقود وفسخها، ومن ثم يكون بحث العلماء لها عرضاً غير مقصود لذاته"^(٣٣٦).

^(٣٣٥) أنظر: السيوطي، همع الهوامع، (البحوث العلمية، الكويت) ١/٢٣.

^(٣٣٦) صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، (مجلة الدراسات اللغوية، ٦، ٢٤، ٢٥، ١٤٢٥هـ /

٢٠٠٤م)، ص ٢١.

المبحث الثاني

وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة في التداولية الحديثة

هناك صعوبة تواجهنا في التوفيق بين نظرية الأفعال الكلامية وبين التركيب الخبري الذي انطلقنا منه في هذا البحث. فالتركيب الخبري مفهوم تراثي لا ينفصل فيه المستوى التركيبي عن المستوى المعنوي في دراسة اللغة، ونظرية الأفعال الكلامية نظرية معنوية لا تعتمد في تقسيماتها للأفعال الكلامية على أساس البنية، فلا نجد فيها باباً للتراكيب الخبرية وآخر للتراكيب الإنشائية. ومع ذلك نحاول أن نستشف في ثنايا كلامهم ما يمكن أن نعتبره مباحث للتركيب الخبري، وخاصة عند سيرل في حديثه عن الأفعال الإنجازية.

١ - الدلالة الحرفية والدلالة السياقية في التداولية الحديثة

مباحث التداوليين في موضوع الدلالة الحرفية والدلالة الاستلزامية تبتدئ بالتساؤل المشكل الذي يرددونه كثيراً في كتاباتهم: كيف يمكن للمتكلم أن يقول شيئاً ويقصد شيئاً آخر؟ وكيف يمكن للمستمع أن يفهم عبارات غير مباشرة؟ وذكر هالدي أربعة جوانب مختلفة للمعنى تمثل المكونات الأساسية في علم الدلالة، هي^(٣٣٧):

— المعنى التجريبي (experiential)

— المعنى التبادلي (interpersonal)

— المعنى المنطقي (logical)

^(٣٣٧) هالدياي، وظائف اللغة، ترجمة محمود نحلة، (اللسان العربي، ٥٤ع، ديسمبر ٢٠٠٢م) ص ١١٣.

- المعنى النصي (textual)

ويقول: "إنَّ خيوط المعنى هذه كلُّها متداخلة النسج في تركيب الخطاب. إنَّنا لا نستطيع أن ننتقي كلمة مفردة أو عبارة ونقول: إنَّ لهذه معنى تجريبياً فحسب، أو إنَّ لتلك معنى تبادلياً فقط. ما كان علينا أن نقوم به في تحليل نصِّنا هو أن نعود كل حين إلى الجملة كلِّها ونفحصها مرة أخرى من وجهة نظر جديدة...^(٣٣٨) لأنَّ ثمة قدراً من سوء الفهم لمفهوم وظائف اللغة، فكثيراً ما يفترض أن لكلِّ جملة وظيفة واحدة فحسب أو على الأقل وظيفة واحدة أساسية.... ومن المؤكَّد أن اللغة ليست كذلك، فكل جملة في أي نص متعددة الوظائف... ينبغي أن لا ننظر إلى أجزائها المختلفة نظرة منفصلة بل الأخرى أن ننظر إلى الشيء كله على نحو متزامن من عدد من الزوايا المختلفة. وكل جهة من جهات النظر تسهم في التفسير الكلي. وتلك هي الطبيعة الأساسية للاتجاه الوظيفي"^(٣٣٩). ويخصنا من هذه المعاني التي يتحدَّث عنها هاليدي المعنى النصي الذي لا يستفاد من بنية التركيب وإنَّما يفهم من السياق والموقف.

٢ - الأفعال الإنجازية الحرفية للتركيب الخبري في التداولية

أصحاب نظرية الأفعال الكلامية مع حديثهم عن أفعال كلامية حرفية لم يأخذوا هذه المسألة أكثر من كونها توطئة ومقدمة لمباحث الأفعال الكلامية غير الحرفية، وكأنهم نظروا لهذا المستوى من التحليل اللغوي داخلاً في اهتمام النظريات البنيوية أو الوظيفية غير التداولية. يقول الفاخوري: "في حال التعبير

^(٣٣٨) المرجع السابق، ص ١١٣.

^(٣٣٩) المرجع السابق، ص ١١٣.

البسيط ينطق المتكلم بجملة وقصده أن يقول تماماً وحرفياً ما يقول. ولكن مثلما هو معروف لا تجري الأمور دوماً في هذا المجال بهذه البساطة^(٣٤٠).

ومرّ بنا في تقسيم الأقوال بحسب الأغراض أن سيرل اعتمد على تقسيم خماسي للأفعال الإنجازية هي: الإثباتيات، والتوجيهيات، والوعديات، والبوحيات، والتصريحيات. وإذا قارنا هذا التقسيم بالتقسيم البلاغي العربي الذي يقسم القول من حيث معناه إلى خبر وإنشاء، ومن حيث التركيب إلى تركيب خبري وتركيب إنشائي، يلاحظ أن الأصناف الخمسة للأفعال الإنجازية عند سيرل تؤدّي بتراكيب خبرية في اللغة العربية ما عدا صنف التوجيهيات الذي يدخل فيه الأمر والنداء والاستفهام وغيره من أقسام الإنشاء الطليي. وأما الأقسام الأربعة الباقية فهي إما أخبار صريحة في العربية كالإثباتيات، أو هي إنشائيات غير طلبية وأغلبها تؤدّي بتراكيب خبرية البنية نقلت إلى الدلالة الإنشائية كالتصريحيات، وهي ما يطلق عليها البلاغيون العرب الإيقاعيات أو ألفاظ العقود، كبتعت واشترت.

ومن الملاحظات المهمة لدى أصحاب نظرية الأفعال الكلامية في الأفعال الإنجازية الحرفية مبدأ "قابلية الإبانة" الذي اقترحه سيرل، ومفاده أن جميع الحالات الذهنية تقبل الإبانة والتعبير عنها بصراحة وحرفية بواسطة جملة، أي لا توجد حالة ذهنية لا يمكن أن تكون موضوع تعبير صريح^(٣٤٥).

واستشف جاك موشلار وآن روبول من مبدأ "قابلية الإبانة" بأن نظرية الأفعال الكلامية ليست نظرية معرفية، لأن "التداولية المنبثقة من نظرية الأعمال اللغوية"^(٣٤٦) لا تبدو لنا إطلاقاً نظرية معرفية. فهي في بعض الوجوه أقرب إلى

(٣٤٠) الفاخوري، نظرية الأفعال الكلامية، (سبق ذكره) ص ١٣٣٩.

(٣٤٥) روبول، آن، وجاك موشلار، التداولية اليوم، (سبق ذكره) ص ٤٣.

(٣٤٦) ومصطلح "نظرية الأعمال اللغوية" ترجمة عربية أخرى عند بعض الباحثين لنظرية الأفعال الكلامية.

السلوكية منها إلى العلوم المعرفية"^(٣٤٧). وقد أشارا إلى شيء واحد يفصل نظرية الأفعال الكلامية عن السلوكية، وهو "أنها تقرّ بوجود الحالات الذهنية، إذ ليست المقاصد المعبر عنها في نظرية الأعمال اللغوية سوى الحالات الذهنية، إلا أن القرب المعلن عنه بين الحالات الذهنية (المقاصد) والجمل التي تعبر عنها بصفة تواضعية (الأعمال اللغوية) يجعل الحالات الذهنية شفافة إلى حد ما"^(٣٤٨).

٣ - الأفعال الإنجازية غير المباشرة للتركيب الخبري في التداولية

أعطت النظريات التداولية اللسانية الحديثة موضوع الأفعال الإنجازية غير المباشرة اهتماماً كبيراً، فما يقدمه سيرل من أصحاب نظرية الأفعال الكلامية، وجرايس في نظريته للمحادثة ومبدأ التعاون يعدّ تحليلات ناضجة يمكن أن تُفسّر التساؤل: كيف يمكن للمتكلم أن ينتج معانٍ أكثر مما يقوله فعلاً؟ وكيف يمكن للمخاطب أن يسمع شيئاً ويفهم غيره؟. تقول أرمينكو في ذلك: "ويصبح المشكل أكثر حدّة عند سيرل بحكم أن بعض الجمل مستعملة بشكل عادي وعرفي للتعبير عن مطالب غير مباشرة"^(٣٤٩). ونقلت عن سيرل افتراضين للإجابة عن هذا الإشكال^(٣٥٠):

الافتراض الأول: أن شرطاً من شروط انجاز الفعل اللغوي الذي لا نريد التعبير عنه مباشرة يتم انجازه إمّا بالتأكيد أو بالتساؤل، فبدل أن نطلب الفعل بشكل مباشر فظاً يمكن أن نستفهم عن حالة الحدث التي تجعل الطلب ممكناً.

^(٣٤٧) المرجع السابق، ص ٤٣.

^(٣٤٨) المرجع السابق، ص ٤٣.

^(٣٤٩) أرمينكو، فرنسواز، المقاربة التداولية، (سبق ذكره) ص ٧١.

^(٣٥٠) المرجع السابق، ص ٧١.

الافتراض الثاني: أن المتكلم يُبلِّغ المستمع في أفعال اللغة غير المباشرة بأن ما يقوله يعتمد على خلفية معرفية مشتركة بينه وبين المستمع وكذلك يعتمد على قدرته العقلية الاستدلالية، "فالجهاز النظري المطلوب لتفسير الجزء غير المباشر لأفعال اللغة يقوم على المبادئ العامة للتعاون العرفي عند جرايس، وعلى خلفية أخبار متقاسمة بين المتكلم والسامع" (٣٥١).

ويلاحظ على أرمنيكو بأنها افترضت اختلافاً وتنوعاً بين ما وجدته في دراستين عند سيرل للإجابة عن هذا الإشكال، مع أن المسألة لا تتجاوز تنويع العبارة أو إضافة شرح. ويبدو أن سيرل في الافتراض الأول كان بصدد تأويل مثال محدد، مثل: هل تناولني الملح؟ وفي الافتراض الثاني كان يتحدث عن الدلالة غير المباشرة بصورة عامة، ولم يتقيد بشرح مثال بعينه.

أمّا جرايس فقد فرّق بين مفهومين في نظريته للمحادثة:

١- ما يقوله منتج الخطاب، من تعبيرات لغوية لها مبانيتها الخاصة ودلالاتها الحرفية.

٢- ما يقصده المتحدث من خطابه، وما يرجو من ورائه من تأثير في المتلقي.

يقول جيفري ليش وجيني توماس: "إنّ جرايس كان مهتمّاً في شرح الاختلاف بين "ما يقال" و"ما يُعنى"، "ما يقال": هو ما تعنيه الكلمات ظاهرياً وغالباً ما يمكن شرحه وفق شروط الحقيقة. أمّا "ما يُعنى" فهو التأثير الذي يحاول المتكلم متعمداً إضفائه على المستمع أو المخاطب من خلال إدراك الأخير لهذا القصد. غالباً ما تكون هناك فجوة كبيرة بين هذين النوعين من الرسائل، يتألف

أولهما من المعاني الواضحة الظاهرية فقط، بينما يحتوي الآخر معنى ضمناً أيضاً... " (٣٥٢).

وقد استطاع جرايس أن يقدم شرحاً منطقياً في كيفية الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى الاستلزامي، معتمداً على ما أطلق عليه "مراعاة مبدأ التعاون" بين المتحاورين. ومبدأ التعاون عند جرايس يعني أن تجعل كلامك بقدر ما هو مطلوب في المرحلة التي يحدث فيها، من خلال الغاية المرجوة من المناقشة التي تجريها، ويتفرع إلى أربعة مبادئ أساسية هي كالتالي:

١. مبدأ النوعية:

_ لا تقل ما لا تعتقده.

_ لا تقل ما يعوزك فيه البرهان الكافي.

٢. مبدأ الكمية:

- اجعل إسهامك يحمل أخباراً بقدر ما هو مطلوب للمحادثة الجارية.

- لا تجعل إسهامك أكثر مما هو مطلوب.

٣. مبدأ العلاقة أو المناسبة: اجعل إسهامك على صلة مباشرة بالموضوع.

٤. مبدأ الأسلوب أو الكيفية: كن واضحاً أي تجنب الإبهام، تجنب اللبس،

كن مختصراً، وكن منظماً.

ومبدأ التعاون عند جرايس لا يعني أن الناس يتعاونون في محادثاتهم في كل وقت، فكثيراً ما يتعمدون التعمية والتضليل في كلامهم، و"اعتقد العديد من المعلقين أن مبدأ التعاون عند جرايس مبني على نزعة إنسانية، تعاونية خيرة

(٣٥١) لينش، جيفري، وتوماس، جيني، البرغماتية، ضمن الموسوعة اللغوية، (سبق ذكره) ١/١٨٠.

مفترضة^(٣٥٣) وقد أشار إلى هذه النقطة بقوله: "بإمكاننا أن لا نختار مبدأ التعاون..."^(٣٥٤).

وقد سبقت الإشارة إلى المفارقة بين تلك النظريات التداولية ومفهوم التركيب الخبري في الدراسات التراثية العربية والذي اعتمدنا عليه في هذا البحث، ومع ذلك نجد عندهم أمثلة لاستخدامات أنماط خبرية في الأصل تستخدم لمعان طلبية وإنشائية. ويدخل في ذلك ما أشار إليه سيرل من أن الأفعال الإنجازية التوجيهية غالباً ما تنجز عن طريق أفعال أخرى لأغراض سياقية اجتماعية، وذلك أن منتج الخطاب يتأدّب من إعطاء أوامر وتوجيهات صريحة لمن يخاطب. ومن الأمثلة التي ذكرها أصحاب نظرية الأفعال الكلامية في استخدام أنماط خاصة للأفعال التقريرية أو التبليغية لإنجاز أفعال توجيهية العبارة التالية:

هذا هو الباب !

فقد ذكروا أن هذه العبارة مع تبليغها للمخاطب بموقع الباب من الغرفة في معناها الحرفي إلا أن المعنى المقصود منها توجيهه إلى مغادرة المكان، وذلك يعتمد على المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، بأن الباب يختص بالدخول والخروج، وأن العبارة صدرت من أحد المتخاصمين داخل غرفة، فيفهم المخاطب أنه مطالب إما دخولاً أو خروجاً، فلما أدرك أنه داخل في الغرفة جزم أن المطلوب منه أن يخرج منها، بالإضافة إلى العلاقة المتوترة بينه وبين الشخص الآخر التي تستدعي الافتراق والتباعد.

^(٣٥٣) المرجع السابق، ص ١٨١.

^(٣٥٤) المرجع السابق، ص ١٨١.

الخاتمة

بعد الدراسة موضوع التركيب الخبري في البلاغة العربية القديمة والدرس اللساني التداولي الحديث توصل الباحث إلى عدد من النتائج المهمة، منها:

١- أن مباحث البلاغيين العرب في الخبر والإنشاء في علم المعاني ليست على مستوى واحد من التحليل اللغوي، فكلامهم عن الإنشاء يدخل في مستوى الأغراض الذي على ضوئه جعلوا الكلام منقسماً إلى خبر وإنشاء. أمّا الخبر فقد بحثوه في مستوى بنيوي وظيفي أدنى. فكلام البلاغيين عن المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل، وكذلك البحث في الإسناد الذي يربط بين هذه الوظائف، كلّها يعدُّ كلاماً عن الخبر بمعنى القضية التي يشترك فيها الخبر والإنشاء على حدّ سواء. وبعبارة أخرى فإن البلاغيين العرب في مباحث الخبر كانوا وظيفيين يلتقون مع النظريات والمدارس الوظيفية كحلقة براغ والنحو الوظيفي عند سيمون ديك، وفي مباحثهم في الإنشاء هم تداوليون يلتقون مع نظرية الأفعال الكلامية عند أوستن وسيرل.

٢- كان مذهب البلاغيين العرب أن الخبر أصل للإنشاء، ولذلك كانوا يؤوّلون العبارات الإنشائية بعبارات خبرية، فأوّلوا حرف النداء بـ "أدعو"، وحرف الاستفهام بـ "أستفهم"، وما شابه ذلك من التأويلات. أمّا التداوليون فقد ساروا في الاتجاه المعاكس وذهبوا إلى تغليب الجانب الإنجازي للعبارات الخبرية، حتى أنكروا التقسيم القديم للأقوال بحسب الأغراض إلى خبر وإنشاء، واستطاعوا أن يستوعبوا العبارات الخبرية في الإنشاء تغليياً لما تحويه من أفعال إنجازية. وفي الحقيقة فإنّ كلتا المدرستين البلاغية والتداولية توصلت إلى إمكانية استيعاب أحد الجانبين للآخر، وقد يؤدّي الدمج بين النظريتين إلى مقارنة تداولية من شأنها أن تستوعبهما في نظرية لغوية واحدة.

٣- البلاغة العربية لا تهتم كثيراً بفصل المعاني الوظيفية عن المعاني السياقية، بخلاف التداولية التي تبحث المعاني الوظيفية في النظريات الوظيفية كمدرسة براغ والنحو الوظيفي، وتبحث المعاني السياقية في نظرية الأفعال الكلامية ونظرية المحادثة.

٤- هناك بعض الجوانب الإيجابية التي ما تزال تحسب لصالح البلاغيين العرب والتي يتفوقون فيها على التداوليين المحدثين، من ذلك استيعابهم الظواهر الشكلية في التحليل الوظيفي. فقد أوجد البلاغيون العرب باباً وظيفياً مستقلاً لكل بابٍ من أبواب البنية التحويلية، كأغراض الذكر والحذف، وأغراض التقديم والتأخير، وأغراض التعريف والتنكير، واستطاعوا أن يعللوا كل ذلك تعليلاً تداولياً، بخلاف المحدثين الذين لا يزالون يستبعدون منجزات النظريات الشكلية من النظرية الوظيفية، ولم يدركوا حتى الآن ما أدركه البلاغيون العرب من التلازم وعدم القدرة على الفصل بين الشكل والمضمون أو اللفظ والمعنى في التحليل اللغوي.

٥- ومن النتائج أنَّ جلَّ المباحث في علم البيان من علوم البلاغة العربية عبارة عن مباحث تداولية للتركيب الخبري، فمباحث التشبيه والتمثيل والاستعارة والمجاز المرسل والكناية والتعريض كلها مباحث يمكن تحليلها على أنَّها وظائف للتركيب الخبري في خطاب مباشر أو غير مباشر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعربة:

- ابن الأثير، ضياء الدين ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، ط ٢، دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (د.ط) المكتبة العلمية، ١٩٥٢م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، الصحاح في لغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، بيروت.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى سنة ٢٧٦هـ، أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، بيروت.
- ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، مكتبة ابن تيمية، (د.ط) (د.ت) القاهرة. وتحقيق علي بن محمد العمران، دار الفوائد للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، دار الصادر، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٤م.

- ابن هشام، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، المتوفى سنة ٧٦١هـ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط) المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن وهب، أبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب، البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٦٩.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)
- أبو تمام، حبيب ابن أوس الطائي، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر، (د.ط) ١٩٦٤م، القاهرة.
- أبو موسى، محمد، خصائص التراكيب — دراسة تحليلية لمسائل المعاني، مكتبة وهبة، دار التضامن للطباعة، ط ٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- أبو موسى، محمد، دلالات التراكيب — دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، ط ١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- أرمينكو، فرنسواز، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، ١٩٨٦م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٥٧٧هـ، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- بركة، عبد الغني محمد، مستتبعات التراكيب بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، دار الطباعة المحمدية، ط ١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، القاهرة.
- بروان، ج.ب.، ج.يول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني، ومنير التريكي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- بن طالب، عثمان بن طالب، البرغمتمية، ضمن أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، تونس، فيفري ١٩٨٥م، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس، ١٩٨٦م.
- التفتازاني، سعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني، مختصر المعاني وهو الشرح الصغير على متن تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، مطبعة العطايا بمصر، د.ت.
- التفتازاني، سعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني، المطول على تلخيص المعاني، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- التهانوي، محمد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ١٩٩٦م، بيروت.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى المتوفى سنة ٢٩١هـ، قواعد الشعر، شرحه وعلق عليه محمد عبد المنعم خفاجي، ط ١، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- الجرجاني، الشريف محمد بن محمد بن علي، المتوفى سنة ٧٢٩هـ، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، (د.ط) ١٩٨١م، القاهرة.
- الجرجاني، عبد القاهر، الجمل في النحو، شرح ودراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد النحوي، المتوفى سنة ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط ٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، القاهرة.
- الجرجاني، علي ابن محمد، التعريفات، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- حسان، تمام، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، (د.ط) ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، القاهرة.
- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ط) (د.ت).
- الخطيئة، ديوان الخطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- دايك، فان دايك، النص والسياق — استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، دار إفريقيا الشرق، (د.ت) الدار البيضاء.
- درويش، أحمد، النص البلاغي في التراث العربي والأوربي، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- الدسوقي، محمد بن محمد عرفة، حاشية الدسوقي على مختصر سعد الدين التفتازاني، ضمن شروح التلخيص، دار البيان العربي، ط ٤، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- دك الباب، جعفر، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة خليل، دمشق، ١٩٨٠.

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر المتوفى سنة ٦٠٦هـ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق أحمد حجازي السقا، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
- رضي الدين، الأستراباذي، شرح الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط٢، ١٩٩٦م، بنغازي، ليبيا.
- روبول، آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم — علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٣م، بيروت.
- الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دار السلاسل، الكويت.
- الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٢، ط٢.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المتوفى سنة ٥٣٨هـ، المفصل في صنعة الإعراب، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١٩٩٣، ١م.
- السامرائي، فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، منشورات المجمع العلمي، بغداد، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- السبكي، عروس الأفراح، ضمن شروح التلخيص، دار البيان العربي، ط٤، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر المتوفى سنة ٦٢٦هـ، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م.
- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط٢، ١٩٧٧م.

- السيّد، عبد الحميد، دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، (د.ط) ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، عمّان، الأردن.
- السيوطي، عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، تعليق محمد شريف بكر، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، الرياض.
- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ط) ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، (د.ط) ١٣٩٤هـ/١٩٧٥م، الكويت.
- الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية — تحليل نحو النص، ط ١، منشورات جامعة منوبة، تونس، ٢٠٠١م.
- الشريف، محمد صلاح الدين، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن الكتاب "أهم المدارس اللسانية"، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس.
- الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ١، ٢٠٠٤م، بيروت.
- صحراوي، مسعود، التداولية عند علماء العرب — دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، ط ١، ٢٠٠٥م، بيروت.
- الصعيدي، عبد المتعال، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، مكتبة الآداب، (د.ط) ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- صوفية، محمد مصطفى، المباحث البيانية بين ابن الأثير والعلوي، المنشأ العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط ١، ١٩٨٤م.

- طبانة، بدوي، معجم البلاغة العربية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض،
١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، (د.ط)
- الطبطبائي، طالب سيد هاشم، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة
المعاصرين والبلاغيين العرب، (د.ط) مطبوعات جامعة الكويت،
١٩٩٤م، الكويت.
- عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي
العربي، ط٢، ٢٠٠٠م، الدار البيضاء، المغرب.
- عبد الجبار المعتزلي، القاضي أبي الحسين عبد الجبار الأسدآبادي، المتوفى
سنة ٤١٥هـ، المغني في أبواب التوحيد والعدل، (المجلد السادس عشر،
إعجاز القرآن) قوم نصه أمين الخولي، مطبعة دار الكتب، القاهرة،
١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- العبيدان، موسى بن مصطفى، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين،
ط١، ٢٠٠١، بدون ناشر.
- العلوي، المظفر بن الفضل المتوفى سنة ٦٥٦هـ، نصره الإغريض في
نصرة القريض، تحقيق نهي عارف الحسن، مجمع اللغة العربية بدمشق،
(د.ط) ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- العلوي، يحيى بن حمزة، الطراز التضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق
الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- عمارة، خليل، أسلوب التوكيد اللغوي منهج وصفي في التحليل
اللغوي، دار الفكر، عمان، (د.ت) الأردن.
- العمري، محمد، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، إفريقيا الشرق، الدار
البيضاء، المغرب، ١٩٩٩م.

- فاخوري، عادل، نظرية الأفعال الكلامية، ضمن الموسوعة الفلسفية العربية، تحرير د.معن زيادة، معهد الإنماء العربي.
- الفارابي، أبي نصر، العبارة، تحقيق محمد سليم سالم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٦م.
- الفارسي، أبو علي حسين بن عبد الغفار، المتوفى سنة ٣٧٧هـ، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط ١، مطبعة دار التأليف بمصر، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق بكر شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م.
- فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، مكتبة لبنان ناشرون.
- القاضي، محمد، الخير في الأدب العربي - دراسة في السردية العربية، منشورات كلية الآداب منوبة، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، تونس.
- القزويني، الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٩٩م، القاهرة.
- قنيني، عبد القادر، المرجع والدلالة في الفكر اللساني الحديث، (نصوص مختارة ترجمها وعلق عليها عبد القادر قنيني) إفريقيا الشرق، المغرب وبيروت، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- كردي، محمد عبد الرحمن، نظرات في البلاغة والإسناد، شركة دار الصفا للطباعة، (د.ط) القاهرة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني المتوفى سنة ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م، الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، بيروت.
- ليتش، جيفري ليتش وجيني توماس، اللغة والمعنى والسياق، ضمن الموسوعة اللغوية، تحرير ن.ي. كولنج (N.E.Collinge) ترجمة محي الدين حميدي وعبد الله الحميدان، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، ١٩٩٩م.
- المررد، أبو العباس محمد بن يزيد المررد المتوفى سنة ٢٨٥هـ، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، ط ٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- المررد، أبو العباس محمد ابن يزيد، المقتضب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م. وتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ١٩٦٣م.
- المتوكل، أحمد، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، مطبعة دار الهلال، المغرب، ط ١، ١٩٩٣م.
- المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط ١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، منشورات عكاظ، ١٩٨٩م.
- المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥/١٤٠٥هـ.
- المطردي، عبد الرحمن، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ط ١، ١٩٨٦.

- المغربي، ابن يعقوب، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص، دار البيان العربي، ط ٤، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.
- ميلاد، خالد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة - دراسة نحوية تداولية، نشر مشترك بين جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع، الطبعة الأولى، تونس، ٢٠٠١م.
- ناصف، مصطفى، اللغة والبلاغة والميلاد الجديد، الكويت، ١٩٩٢م.
- نخلة، محمود أحمد، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط) ٢٠٠٢م.
- الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار الطلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط ١، ١٩٨٧م.

ثانياً: الدوريات:

- أحمد، يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، عالم الفكر، ٢٠م، ٣ع، الكويت.
- أنور، محمد سامي، اتجاهات جديدة في دراسة المعنى اللغوي، المؤتمر العالمي للبرغماتية، ١٩٨٥م، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ٢٢ع، ربيع ١٩٨٦م.
- الحاج صالح، عبد الرحمن، الأسس العلمية ... (مقال) في اللغة العربية، يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية - الجزائر - العدد ٣.

- صحراوي، مسعود الأفعال الكلامية عند الأصوليين، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، م٦، ع٢، ١٤٢٥هـ / م٢٠٠٤، الرياض.
- صحراوي، مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، م٥، ع١، م٢٠٠٣، الرياض.
- العبد، محمد، نظرية الحدث اللغوي تحليل ونقد، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، م٢، ع٤، ١٤٢١هـ - م٢٠٠١، الرياض.
- العجمي، فالح بن شبيب، الربط الدرعي في النص العربي، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، م١٢، ع١، ١٩٩٤.
- المهيري، عبد القادر، مساهمة في التعريف بأراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة، حوليات الجامعة التونسية، ع١١، م١٩٧٤، تونس.
- نحلة، محمود أحمد، نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، مجلة الدراسات اللغوية، م١، ع١، محرم ربيع - الأول ١٤٢٠هـ / أبريل - يونيو ١٩٩٩م.
- هاليداي، وظائف اللغة، ترجمة محمود نحلة، اللسان العربي، ع٥٤، ديسمبر ٢٠٠٢م.

المحتويات

١	إهداء
٢	شكر وعرفان
٣	مقدمة
١٤	تمهيد: تعريف موجز عن العلاقة بين البلاغة العربية والتداولية
١٤	أولاً: البلاغة العربية
١٤	- مفهوم البلاغة
١٦	- أقسام البلاغة العربية
١٧	- الأسس التي قامت عليها البلاغة العربية
١٩	- البلاغة وعلاقتها بالحقول اللغوية الأخرى
٢٠	ثانياً: التداولية
٢٠	- التداولية لغة
٢١	- مفهوم التداولية عند المحدثين
٢٢	- مصطلحات التداولية
٢٣	- تاريخ التداولية
٢٤	- التداولية ودراسة اللغة (موضوع التداولية)
٢٧	ثالثاً: العلاقة بين البلاغة العربية والتداولية
	الفصل الأول: تقسيم الأقوال بحسب الأغراض بين البلاغة العربية
٣١	ونظرية الأفعال الكلامية
٣١	المبحث الأول: مفاهيم الخبر في التراث اللغوي العربي
٣١	- الخبر لغة
٣١	- الخبر النحوي والخبر البلاغي في التراث اللغوي العربي

- ٣٢ ١- الخبر النحوي
- ٣٤ ٢- الخبر البلاغي
- ٣٦ ٣- الخلط بين الخبر النحوي والخبر البلاغي
- ٤٣ المبحث الثاني: تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء في البلاغة العربية
- ٤٣ أولاً: مذاهب البلاغيين في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء
- ٤٣ ١- الخبر أصل للإنشاء
- ٤٧ ٢- الخبر قسم للإنشاء وخارج منفصل عنه
- ٤٨ أ- التقسيم الثنائي
- ٤٩ ب- التقسيم الثلاثي
- ٥٠ ج- التقسيم الرباعي فأكثر
- ٥١ ثانياً: معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في البلاغة العربية
- ٥٤ المبحث الثالث: تقسيم الكلام بحسب الأغراض في نظرية الأفعال الكلامية
- ٥٥ المرحلة الأولى: أوستن
- ٥٧ المرحلة الثانية: أوستن وسيرل
- المبحث الرابع: المقارنة بين البلاغة العربية ونظرية الأفعال الكلامية
- ٦١ في تقسيم الأقوال بحسب الأغراض
- ٦٢ ١- الأفعال الكلامية بين البلاغة العربية والتداولية
- ٦٣ ٢- الفعل الإنجازي والمحتوى القضوي بين سيرل والبلاغيين العرب
- ٦٤ ٣- معايير تصنيف الأقوال بحسب الأغراض بين سيرل والبلاغيين العرب
- ٦٧ الفصل الثاني: بنية التركيب الخبري بين البلاغة العربية واللسانيات الوظيفية
- ٦٨ المبحث الأول: بنية التركيب الخبري في البلاغة العربية
- ٦٨ أولاً: التركيب الخبري مفهومه ومصطلحاته في التراث اللغوي العربي

- ٧٤ ثانياً: أنماط التركيب الخبري في التراث اللغوي العربي
- ٧٦ - معيار تقسيم الجمل إلى اسمية وفعلية
- ٧٩ - دلالة الجملة الاسمية والجملة الفعلية
- ثالثاً: الوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري
- ٨١ عند البلاغيين العرب (المسند إليه والمسند ومخصصات الإسناد)
- ٨٣ - الوظيفتان الأساسيتان (المسند إليه والمسند)
- ٨٤ - الإسناد مفهومه ووظيفته في التركيب الخبري
- ٨٥ - الإسناد في الجملة الخبرية والإنشائية
- ٨٩ - مخصصات الإسناد (متعلقات الفعل)
- رابعاً: العمليات التحويلية ودورها الوظيفي في التركيب الخبري
- ٩٠ عند البلاغيين العرب
- ٩٠ - التقديم والتأخير
- ٩١ - الحذف
- ٩٣ المبحث الثاني: بنية التركيب الخبري في اللسانيات الوظيفية
- ٩٣ أولاً: الخبر والتركيب الخبري في الدرس اللساني الحديث
- ٩٣ - الخبر في اللسانيات الحديثة
- ٩٤ - التركيب الخبري في اللسانيات الحديثة
- ٩٤ • المدرسة البنيوية
- ٩٥ • المدرسة التحويلية
- ٩٥ • المدارس الوظيفية والتداولية
- ٩٦ ثانياً: الاتجاه الوظيفي مفهومه وتداوليته في التحليل اللغوي
- ١٠١ ثالثاً: الوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري عند مدرسة براغ
- ١٠١ ١- المنظور الوظيفي للجملة عند ماثيسوس

- ١٠٢ - ترتيب المسند إليه والمسند لدى أصحاب مدرسة براغ
- ١٠٣ ٢ - دينامية الاتصال (communicative-dynamism) عند جان فرباس
- ١٠٤ رابعاً: الوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري في النحو الوظيفي
- ١٠٤ ١- المبادئ الأساسية للنحو الوظيفي
- ١٠٧ ٢- الوظائف التداولية لمكونات التركيب الخبري في النحو الوظيفي
- ١٠٧ ٣- الوظائف التداولية والحالات الإعرابية في النحو الوظيفي
- ١٠٩ المبحث الثالث: المقارنة بين البلاغة العربية واللسانيات الوظيفية
- ١١١ أولاً: المقارنة بين البلاغة العربية ومدرسة براغ الوظيفية
- ١١٣ ثانياً: المقارنة بين البلاغة العربية والنحو الوظيفي
- ١١٥ الفصل الثالث: علاقات التركيب الخبري بالسياق بين البلاغة العربية والتداولية
- ١١٥ المبحث الأول: علاقات التركيب الخبري بالسياق في البلاغة العربية
- ١١٥ ١- مفهوم السياق والمقام ومقتضى الحال في البلاغة العربية
- ١١٨ ٢- عناصر السياق في البلاغة العربية
- ١١٩ ٣- علاقات التركيب الخبري بالمتكلم في البلاغة العربية
- غرض المتكلم وأثره في تحديد الوظائف التداولية
- ١٢٠ لمكونات التركيب الخبري
- ١٢٢ ٤- علاقات التركيب الخبري بالمخاطب في البلاغة العربية
- المخاطب وأثره في توكيد الخبر (أضرب الخبر عند البلاغيين العرب) ١٢٣
- ١٢٣ أ- مفهوم التوكيد
- ١٢٨ ب- مراتب التوكيد في البلاغة العربية
- ١٢٩ ٥- علاقات التركيب الخبري بالسياق الخارجي في البلاغة العربية

أ- المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وأثرها في دلالة

١٢٩

التركيب الخبري (أغراض الخبر عند البلاغيين العرب)

١٣١

ب- العلاقة بين المتخاطبين وأثرها في دلالة التركيب الخبري

١٣٣

المبحث الثاني: السياق التداولي عند المحدثين

١٣٣

١. مفهوم السياق في التداولية الحديثة

١٣٤

٢. أنواع السياق التداولي عند المحدثين

١٣٦

٣. عناصر السياق في التداولية الحديثة

١٣٧

أ - العلاقة بين المتخاطبين وأثرها في بنية الخطاب

١٣٨

ب - المعرفة المشتركة بين المتخاطبين وموقعها من السياق التداولي

الفصل الرابع: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة بين البلاغة العربية

١٣٩

والتداولية

المبحث الأول: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة

١٣٩

في البلاغة العربية

١٣٩

أولاً: طرق دلالة الألفاظ على المعاني عند البلاغيين العرب

ثانياً: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة الوضعية أو الحقيقية

١٤٣

في البلاغة العربية

١٤٤

أ - الوظيفة الأساسية للتركيب الخبري "إفادة الإخبار"

١٤٥

ب - الإثبات والنفي وانحصار فائدة الخبر فيهما

١٤٨

ج- أقسام الخبر باعتبار التخصيص (الجزم والاستثناء والشرط)

ثالثاً: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة العقلية أو المجازية

١٤٩

في البلاغة العربية

١٥٢

- وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية اللفظية

١٥٢

أ - المجاز العقلي

١٥٣

ب - الكناية

١٥٥

- وظائف التركيب الخبري في الدلالة العقلية السياقية

١٥٥

أ - التعريض

ب - التركيب الخبري الذي يراد منه الإنشاء

١٥٦

(خروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر)

المبحث الثاني: وظائف التركيب الخبري من حيث الدلالة

١٦٥

في التداولية الحديثة

١٦٥

١. الدلالة الحرفية والدلالة السياقية في التداولية الحديثة

١٦٦

٢. الأفعال الإنجازية الحرفية للتركيب الخبري في التداولية

١٦٨

٣. الأفعال الإنجازية غير المباشرة للتركيب الخبري في التداولية

١٧٢

الخاتمة

١٧٤

قائمة المصادر والمراجع

١٧٤

أولاً: المصادر والمراجع العربية والمعربة

١٨٣

ثانياً: الدوريات